

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire

Ministère de l'enseignement supérieur
et de la recherche scientifique
Centre universitaire
Colonel Akli Mohend Oulhadj
Bouira



وزارة التعليم العالي
و البحث العلمي
المركز الجامعي
العقيد أكلبي محمد أولحاج
البويرة

معهد العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير
القسم: العلوم الاقتصادية
التخصص: اقتصاد وتسيير المؤسسة

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الليسانس في العلوم الاقتصادية
تحت عنوان

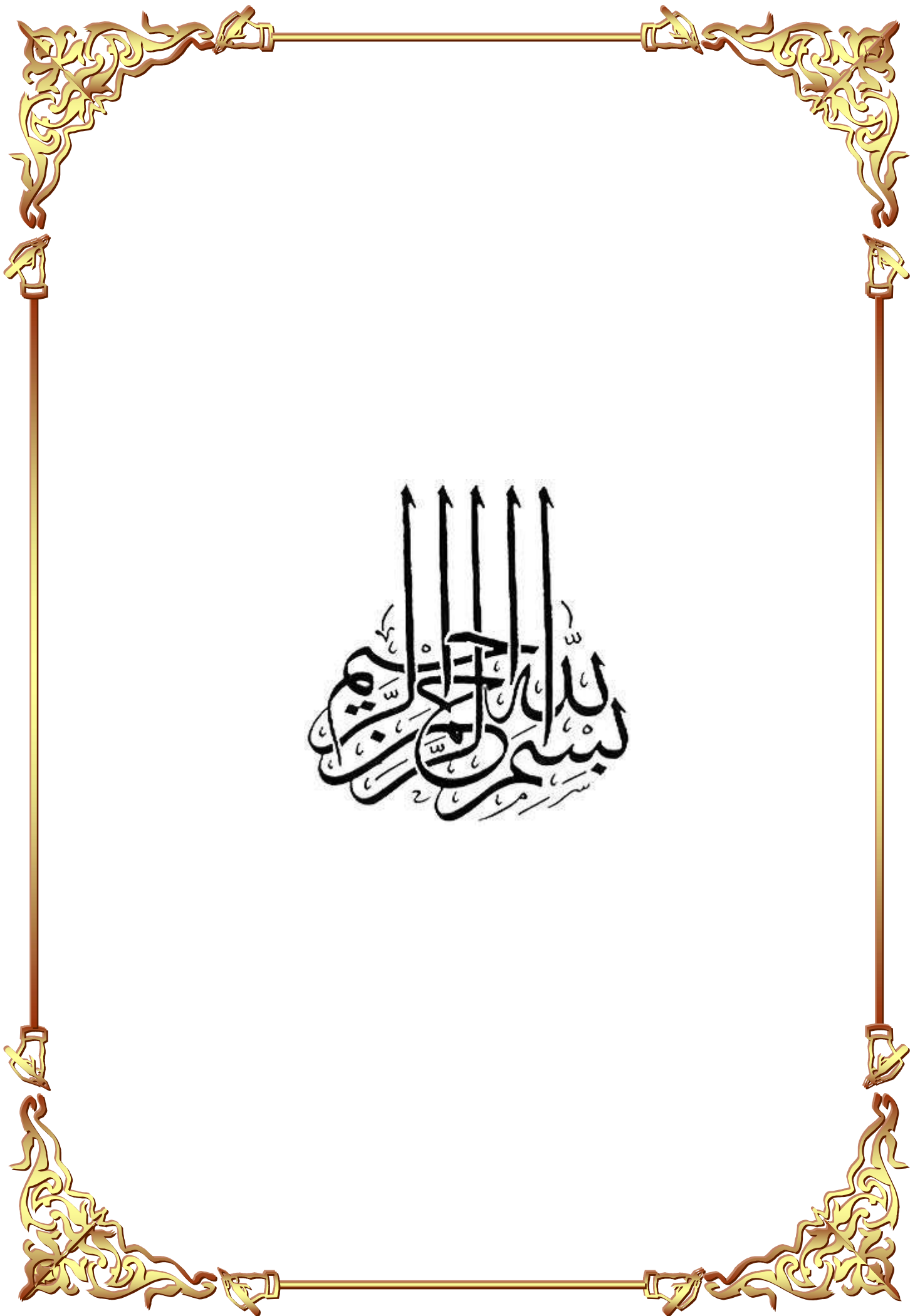
الإدارة المالية في المؤسسة الاقتصادية
- دراسة حالة -

ديوان الترقية والتسيير العقاري بالبويرة

تحت إشراف الأستاذ:
أوعميل مولود

من إعداد الطالبان:
زويش سامية
قطانة هناء

السنة الجامعية 2012/2011



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
سَمِيعٌ عَلِيمٌ
الَّذِي يَخْتَارُ
أَلْفَ مِائَةٍ مِنْكُمْ
فِي السَّيْرِ وَالْحَرْبِ
الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ
أَمْرَهُمْ بِإِذْنِهِ
أُولَئِكَ هُمُ
الْمُتَّقُونَ

كلمة شكر:

أولا وقبل كل شيء أشكر الله عز وجل الذي وفقنا لإنجاز هذا العمل المتواضع بأنامل تحيط
بقلم أعياء التعب والأرق ولا يقوى على الحراك يتكأ على قطرات حبر مملوءة بالحزن
والفرح في آن واحد، حزن يشوبه الفراق بعد التجمع، وفرح بيزوغ فجر جديد من حياتنا هو
يوم تخرجنا نتطلع فيه لما هو آت من همسات هذه الدنيا المليئة بالتفاؤل والأمل المشرق...
هنا سوف نضع كلمات لكل من ترك بصمة في حياتنا وغير من مجراها وعمق في
توسيع مداركنا العلمية والعقلية.

فإنه من دواعي الغبطة والسرور أن نتقدم للأستاذ المشرف أوعيل مولود بكامل الشكر
والاحترام لحسن ثنائه علينا بما لا نستحقه ونسأل الله عز وجل أن يجعل ذلك في ميزان
حسناته.

وإلى من علمنا الصبر والحلم، إلى الأستاذ قرين رحمه الله كما نتقدم بالشكر والدعاء
إلى كل من عمال "ديوان الترقية والتسيير العقاري بالبويرة" الذين كانوا نعم الموجهين
فجزاهم الله كل خير.

كما أننا نتوجه بالشكر والدعاء إلى كل من ساهم في إنجاز هذا البحث، خاصة هاجر
ومحمد وحمزة ويونس، ونسأل الله أن ينفعنا وينفع غيرنا بهذا العمل، وأن يغفر لنا فيما أخطأنا
ويأجرنا فيما أصبنا وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين وصلى الله وسلم على سيدنا محمد
وعلى آله وصحبه وسلم...



إهداء

الله لا إله إلا هو الواحد الأحد.... الذي خلق السموات بلا عمد... ورزق الرزق ولم ينس
أحد... اللهم لك الحمد حتى ترضى ولك الحمد إذا رضيت، ولك الحمد بعد الرضا، وللحمد
على كل حال... إلى من أَرْضَعْتَنِي الحُبَّ والعِناق... إلى من سَقَّتَنِي ماء الحياة... إلى نور عَيْنِي،
وَضِياء قَلْبِي... إلى من يسعد قَلْبِي بهنائها... إلى من قال فيها رسول الله - صلى الله عليه وسلم -
"أَمَك... ثم أَمَك... ثم أَمَك".

إلى أمي الغالية أدام الله عليها صحتها ورعاها.

إلى من كَلَّمَهُ اللهُ بالهَيْبَةِ والوَقَارِ، إلى الذي عَلَّمَنِي العِطاء بدون انتظار إلى من فَاقَ حِناهُ
مِزارَةَ الأَمطارِ، وتعدى صبره مرارة الأقدار، وبنى بعطفه قصرا من العلم والإصرار، إلى من أحمل
اسمه بكل افتخار... أرجو من الله أن يمد في عمرك لتري ثمارا قد حان قطافها بعد طول انتظار،
ستبقى كلماتك نجوم أهدتي بها اليوم وفي الغد وإلى الأبد...

أبي العنون أطل الله في عمره وأخره

إلى من عشت براءة طفولتي معهم فلم أتصور للدنيا طعما بعيدا عنهم إلى رياحين حياتي
أخواتي وإخوتي: نبيلة، نادية، اسمهان، موارد، عبد الحليم، رابع، نبيل وسمير.
كما أهدي هذا العمل إلى كل عائلة زويش، عبد الله صغيرهم وكبيرهم، إلى كل الأهل
والأحباب.

إلى رفقاء الدرب أصدقائي وأحبائي: لويزة، سهيلة، فتية، آمال، فاتي، وسيلة، رزيقة، خلود،
أمينة، جميلة، إيمان، سهام، زكية، ...

إلى كل الأساتذة في المعهد وإلى جميع أساتذة معهد العلوم الاقتصادية

إلى من قاسمتني إنجاز هذه المذكرة وإلى أختي التي لم تلدها أمي إلى أخت صديقة

عرفتها وكانت نعم الصديقة لي "قطاف هناء" إليكم جميعا أهدي ثمرة جهدي

سامية



إهداء

إلى من قال فيهما الرحمن:

"واخفض لهما جناح الذل من الرحمة وقل رب ارحمهما كما ربياني صغيرا"

إلى من كرس حياته وجهده لتعليمنا أحسن تعليم، إلى من علمني أن الحياة جهاد والقناعة زاد والصبر سلاح.

إلى الغالي أبي حفظه الله.

أهديه إلى من رضاها ومن رضا الرحمن إلى التي عطرت أيامي بعطر الحب والدنء والعنان اللامتناهي.

إلى العزيزة أمي أطال الله في عمرها وحفظها.

إلى إخوتي : إلياس، عبد الله والمدلل حسام الدين، وإلى جميع الأهل والأقارب خاصة جدي رحمة الله عليه والذي تلقى من أبدياته اللغة في إحدى المعتقلات الفرنسية، وبعد الاستقلال كان محاميا فعاش معلما للغة ومبادهي الدين العنيفه وإلى جدي حفظها الله.

كما لا يفوتني أن أتقدم بإهدائي هذا إلى أصدقائي ورفيقات دربي : لويزة، فتيحة، فاتي، وسام، إيمان، سميرة، أمينة، حياة، أمال، ليلة، سعيدة، جهاد، فطيمة.

إلى من شاركتني هذا العمل الصديقة والأخت زويش حنان

هناء



الفهرس

البسملة.

كلمة الشكر.

الإهداء.

الفهرس العام.

قائمة الجداول.

قائمة الأشكال.

المقدمة العامة.....أ-د

الفصل الأول: المؤسسة الاقتصادية ووظائفها

تمهيد..... 06

المبحث الأول: عموميات حول المؤسسة الاقتصادية..... 07

المطلب الأول: مفهوم المؤسسة الاقتصادية..... 07

المطلب الثاني: خصائص المؤسسة الاقتصادية..... 09

المطلب الثالث: أهداف المؤسسة الاقتصادية..... 11

المبحث الثاني: تصنيف المؤسسات الاقتصادية ومحيطها..... 14

المطلب الأول: تصنيف المؤسسات الاقتصادية..... 14

المطلب الثاني: محيط المؤسسة الاقتصادية..... 19

المبحث الثالث: وظائف المؤسسة الاقتصادية..... 25

المطلب الأول: وظيفة التموين، الإنتاج والتسويق..... 25

المطلب الثاني: وظيفة الموارد البشرية والوظيفة المالية..... 26

المطلب الثالث: وظيفة الرقابة الإدارية، العلاقات العامة ونظم المعلومات الإدارية..... 27

خلاصة الفصل الأول..... 29

الفصل الثاني: الإطار النظري للإدارة المالية

تمهيد..... 31

32	المبحث الأول: مفاهيم أساسية للإدارة المالية.....
32	المطلب الأول: مفهوم الإدارة المالية وتطورها.....
36	المطلب الثاني: أنشطة ومجال الإدارة المالية.....
43	المطلب الثالث: أهداف الإدارة المالية وموقعها في الهيكل التنظيمي.....
54	المطلب الرابع: علاقة الإدارة المالية بالإدارات والعلوم الأخرى.....
56	المبحث الثاني: التحليل المالي كأداة للإدارة المالية.....
57	المطلب الأول: تطور التحليل المالي والعوامل ساهمت في زيادة أهميته.....
60	المطلب الثاني: مفهوم وأهداف التحليل المالي.....
63	المطلب الثالث: خطوات التحليل المالي والأطراف المهتمة به.....
65	المطلب الرابع: دور التحليل المالي في اتخاذ القرارات الإدارية.....
70	المبحث الثالث: الانتقال من ميزانية المحاسبية إلى الميزانية المالية.....
71	المطلب الأول: ميزانية المحاسبية.....
78	المطلب الثاني: تعديل عناصر الأصول.....
80	المطلب الثالث: تعديل عناصر الخصوم.....
81	المطلب الرابع: إعداد الميزانية المالية.....
86	خلاصة الفصل الثاني.....

الفصل الثالث: أدوات التوازن المالي في إطار ميزانية المؤسسة

88	تمهيد:.....
89	المبحث الأول: رأس المال والنسب المالية كمقياس للتحليل المالي.....
89	المطلب الأول: رأس المال كمقياس التوازن المالي.....
98	المطلب الثاني: النسب المالية كأدوات للتحليل المالي.....
102	المبحث الثاني: تحليل المردودية الاقتصادية للمؤسسة.....
102	المطلب الأول: تحليل جدول حسابات النتائج (TCR).....
111	المطلب الثاني: تحليل نسب الفعالية.....

112	المبحث الثالث: تحليل مصادر التمويل في المؤسسة.
113	المطلب الأول: التمويل الداخلي.
116	المطلب الثاني: التمويل الخارجي.
123	خلاصة الفصل الثالث.

الفصل الرابع: دراسة حالة الإدارة المالية على مستوى ديوان الترقية والتسيير العقاري

بالبويرة (OPGI)

125	تمهيد.
126	المبحث الأول: بطاقة تعريفية للمؤسسة المستقبلية (OPGI).
126	المطلب الأول: نشأة ديوان الترقية والتسيير العقاري بالبويرة (OPGI).
127	المطلب الثاني: المهام الموكلة لديوان الترقية والتسيير العقاري بالبويرة (OPGI).
128	المطلب الثالث: طبيعة عمل ديوان الترقية والتسيير العقاري و أهدافه.
129.	المطلب الرابع: دراسة الهيكل التنظيمي لديوان الترقية والتسيير العقاري بالبويرة (OPGI).
142	المبحث الثاني: التحليل المالي المفصل لسنة 2009.
142	المطلب الأول: الانتقال من ميزانية المحاسبية إلى الميزانية المالية.
144	المطلب الثاني: التحليل باستعمال مؤشرات التوازن المالي.
146	المطلب الثالث: التحليل باستعمال النسب المالية.
150	المبحث الثالث: المقارنة بين الميزانيات المالية للسنوات الثلاث (2007، 2008، 2009).
150	المطلب الأول: مختلف ميزانيات المالية للسنوات الثلاث (2007، 2008، 2009).
154	المطلب الثاني: المقارنة بين الميزانيات المالية باستعمال مؤشرات التوازن المالي.
156	المطلب الثالث: المقارنة بين الميزانيات المالية باستعمال النسب المالية.
163	خلاصة الفصل الرابع.
165	خاتمة عامة.
169	قائمة المراجع.
	الملاحق.

قائمة الجداول

الصفحة	العنوان	الرقم
45	التدفقات النقدية الداخلة الناتجة عن المشروعات أ و ب.	01/02
46	التدفقات الناتجة عن المشروعات أ و ب لمدة 3 سنوات.	02/02
49	التدفقات النقدية للمشروعات أ و ب .	03/02
82	شكل الميزانية المالية.	04/02
85	المعالجات الرئيسية للانتقال إلى الميزانية المالية.	05/02
109	التمثيل القانوني لجدول حسابات النتائج.	01/03
142	الميزانية المحاسبية لسنة 2009.	01/04
143	الميزانية المالية لسنة 2009.	02/04
150	الميزانية المالية لسنة 2007.	03/04
152	الميزانية المالية لسنة 2008.	04/04
153	الميزانية المالية لسنة 2009.	05/04
154	حساب رأس المال العامل.	06/04
155	حساب إحتياجات رأس المال العامل.	07/04
156	حساب الخزينة.	08/04
157	حساب نسبة الأموال الدائمة.	09/04
157	حساب نسبة الإستقلالية المالية.	10/04
158	حساب نسبة التمويل الذاتي (الخاص).	11/04
159	حساب نسبة السيولة العامة.	12/04
159	حساب نسبة السيولة المحددة (المختصرة).	12/04
160	حساب نسبة السيولة الفورية.	14/04
161	حساب نسبة ربحية الأصول.	15/04
161	حساب نسبة ربحية الأموال الخاصة.	16/04
162	حساب نسبة ربحية النشاط.	17/04

قائمة الأشكال

الصفحة	العنوان	الرقم
22	القوى الخمس للمنافسة التي تحدد مردودية القطاع.	01/01
24	المؤسسة ومحيطها.	02/01
43	دور المدير المالي في تحقيق هدف المؤسسة.	01/02
47	القرارات المؤثرة في قيمة المؤسسة.	02/02
53	موقع الإدارة المالية في الهيكل التنظيمي.	03/02
66	العلاقة المتبادلة بين المجالات الثلاثة.	04/02
67	عملية خلق القيمة.	05/02
68	السياق الواسع للتحليل المالي.	06/02
68	العمليات التشغيلية.	07/02
69	العمليات التمويلية.	08/02
70	كيفية معالجة نتيجة الدورة.	09/02
82	كيفية معالجة نتيجة الدورة.	10/02
139	فروع ديوان الترقية والتسيير العقاري المتواجدة عبر تراب ولاية البويرة.	01/04
140	إدارات حصر (صناديق) تحصيل الإيجارات.	02/04
141	الهيكل التنظيمي لديوان الترقية والتسيير العقاري.	03/04

المقدمة

المقدمة:

بفعل التحولات الاقتصادية والاجتماعية المذهلة التي تشهدها الساحة الاقتصادية والتي تسير بوتيرة متسارعة خاصة بعد التطور التكنولوجي الذي حدث في مختلف الميادين بعد الثورة الصناعية، أدى ذلك إلى إحداث تغييرا كبيرا في الحياة الاقتصادية، حيث ظهرت المؤسسات ذات الحجم الكبير والأنشطة المتنوعة بالإضافة إلى بروز معطيات جديدة جعلت المؤسسات تنشط في محيط متغير، يفرض عليها البحث عن الخطط والطرق العلمية الدقيقة وتطبيقها على أرض الواقع حتى تتمكن من محاذاة التطور الاقتصادي القائم، حيث أصبحت هذه المؤسسات مطالبة أكثر من أي وقت مضى بالتكيف مع هذا الوضع الجديد، لضمان البقاء أو لا ثم تطوير نشاطها ثانيا، وهذا لا يتحقق إلا بالأداء الفعال لمختلف وظائفها خاصة، الوظيفة المالية باعتبارها الأكثر أهمية بالنسبة للمؤسسة، فهي المسؤولة عن توفير الموارد المالية وإدارتها.

- إن الإدارة المالية هي الركيزة الأساسية في أي مجال كان صناعي أو تجاري، وهذا لما تقدمه من خدمات نظرية أو تقنية، فهي تعطي العمل الإداري المتعلق بعمليات التسيير الصورة الحقيقية على مدى تحقيقها للأهداف المسطرة من خلال إعطاء التحليلات الضرورية المساعدة للأشخاص المكلفين باتخاذ القرارات، بوضع إستراتيجيات وخطط جديدة تساعد المؤسسات على تحقيق أهدافها.

- إن أهم تقنية تستعملها الإدارة المالية في عمليات التحليل هي تقنية التحليل المالي والتي تعتبر إحدى الوسائل العلمية لمعرفة الوضعية المالية الحقيقية للمؤسسة بالدراسة التحليلية الشاملة، التي تتطلب فحص مالي مبني على أسس علمية إحصائية على المدى الطويل وتتضمن وظيفة التحليل المالي تفسير البيانات المحاسبية واستخدامها واستقدامها في تقييم أعمال المؤسسات وأدائها والتعرف على أحوالها ومراكزها المالية.

لهذا الغرض اخترنا موضوع "الإدارة المالية في المؤسسة الاقتصادية" والذي حاولنا من خلاله إبراز أهمية الإدارة المالية في المؤسسة ومدى نجاعة التحليل المالي كأداة فعالة لتشخيص الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية، وللقيام بهذه الدراسة كان لابد من طرح الإشكالية التالية:

ما الدور الذي تلعبه الإدارة المالية في المؤسسة بصفة عامة وفي مؤسسة ديوان الترقية والتسيير العقاري بصفة خاصة؟

ولتبسيط الإشكالية السابقة نطرح التساؤلات التالية:

- ما مفهوم الإدارة المالية، أهميتها، وأهدافها؟
- ما المقصود بالتحليل المالي، أهدافه وظائفه، أدواته؟
- هل هناك علاقة بين الإدارة المالية والتحليل المالي؟
- ما هي الأدوات المستعملة في التحليل المالي لدراسة وضعية المؤسسة؟
- كيف يتم تجسيد التحليل المالي وأدواته على واقع "ديوان الترقية والتسيير العقاري بالبويرة"؟.

للإجابة عن الإشكالية وفروعها إنطلق بحثنا من هذا الموضوع على جملة من الفرضيات:

- المؤسسة هي الركيزة الأساسية في إقتصاد أي دولة والدافع الرئيسي للنهوض بالإقتصاد وتطويره.
- الإدارة المالية هي وظيفة فعالة في المؤسسة.
- لا يعد أسلوب التحليل المالي أفضل الأساليب العلمية في تفعيل التسيير المالي للمؤسسة.
- وظيفة تقييم الأداء تسمح بإختبار مدى إستغلال الموارد المتاحة، وهدف تسعى من خلاله المؤسسة إلى تحسين أدائها.

أسباب اختيار الموضوع:

هناك جملة من الأسباب دفعتنا لإختيار هذا الموضوع دون غيره والتي يمكننا تلخيصها في سببين إحداها ذاتية والأخرى موضوعية.

الأسباب الذاتية:

1- شعورنا بقيمة وأهمية الموضوع.

2- الموضوع محل الدراسة ينصب في مجال تخصصنا وينصب كذلك في قالب عملي تطبيقي.

الأسباب الموضوعية:

- الدور الفعال للإدارة المالية للمؤسسة ومهام المدير المالي في تسيير الشؤون المالية.

- إبراز أهمية التحليل المالي كأداة لتقييم الأداء، ودوره في إخراج المؤسسة من الأزمة والمشاكل التي تعانيها وذلك إنطلاقاً من الأدوات التي تستعملها وتستعين بها لتشخيص النقائص ومحاولة تفاديها لاحقاً.

المنهج المتبع:

حتى نتمكن من الإجابة على أسئلة البحث ودراسة الإشكالية المطروحة، تحليل أبعادها، ومحاولة إثبات صحة الفرضيات المتبناة ، إختارنا المنهج الوصفي التحليلي الذي يناسب نوع الدراسة التي نقوم بها، إذ ساعدنا في عرض جميع المعلومات وسمح لنا بفصلها وتحليلها وإستخلاص في الأخير الملاحظات والنتائج.

هيكل البحث ومشمولاته:

حتى نتمكن من تحليل إشكالية هذا الموضوع ومحاولة إختبار فرضياته إرتأينا تقسيمه إلى أربعة فصول، ثلاثة فصول نظرية وفصل تطبيقي.

الفصل الأول وجاء تحت عنوان المؤسسة الاقتصادية ووظائفها حيث قمنا من خلاله تبيان جميع المفاهيم المرتبطة بالمؤسسة الإقتصادية من مفهوم وخصائص وأهداف ووظائف... الخ .

الفصل الثاني: جاء تحت عنوان الإطار النظري للإدارة المالية حيث حاولنا من خلال هذا الفصل عرض مختلف الأمور المرتبطة بالإدارة المالية من مفهوم وتطور وأهداف... الخ. كما أبرزنا من خلاله ماهية التحليل المالي وكذا الإنتقال من الميزانية المحاسبية إلى الميزانية المالية.

الفصل الثالث: جاء تحت عنوان أدوات التوازن المالي في إطار ميزانية المؤسسة حيث ركزنا فيه على أدوات وتقنيات التحليل المالي أهميتها ومدى مساهمتها في رفع المردودية.

أما الفصل الرابع: جاء تحت عنوان دراسة حالة الإدارة المالية على مستوى ديوان الترقية والتسيير العقاري حيث قمنا من خلاله بدراسة الوضعية المالية لديوان الترقية والتسيير العقاري بالبويرة (OPGI) .

الفصل الأول:

المؤسسة الاقتصادية

وظائفها

تمهيد:

إنّ التطورات التي يشهدها العالم في شتى الميادين وخاصة الاقتصادية منها أعطت للمؤسسة الاقتصادية مكانة عالية لم تعهدها من قبل، باعتبارها الخلية الأساسية المكونة لبنية الاقتصاد الوطني في مصدر الثروة الإجمالية للمجتمع، فهي تمثل مصدرا لمداخل الأفراد والدولة والمؤسسات، كما أن منتجاتها سواء كانت مادية أو معنوية تعتبر المكون الرئيسي الذي تقوم عليه الأسواق، ولضمان السير الحسن للمؤسسة كان لابد من البحث عن الآليات الضرورية لتسييرها وتوجيهها نحو تحقيق أهدافها.

وعلى هذا الأساس سنحاول في هذا الفصل تبيان مختلف الجوانب المرتبطة بالمؤسسة، من خلال المباحث التالية:

- المبحث الأول: عموميات حول المؤسسة الاقتصادية.
- المبحث الثاني: تصنيف المؤسسة الاقتصادية ومحيطها.
- المبحث الثالث: وظائف المؤسسة الاقتصادية.

المبحث الأول: عموميات حول المؤسسة الاقتصادية

إنّ موضوع المؤسسة الاقتصادية كان ومازال مجالاً واسعاً للدراسات العلمية والاقتصادية والأبحاث النظرية والميدانية باعتبارها الوجه الحقيقي للنشاط الاقتصادي وقد تطورت من جوانب مختلفة حسب ظروف الزمان والمكان.

المطلب الأول: مفهوم المؤسسة الاقتصادية

لقد قدمت للمؤسسة العديد من التعاريف في مختلف الأوقات وحسب الاتجاهات والمداخل، بحيث لا يمكن تقديم تعريف موحد وجامع لها وهذا يعود لعدة اعتبارات نذكر منها. (1)

1- التطور المستمر الذي شهدته المؤسسة الاقتصادية في أساليب تنظيمها وتسييرها وفي أشكالها القانونية.

2- اتساع و تنوع نشاطات المؤسسة الاقتصادية بسبب التطور التكنولوجي وذلك بظهور عدة قطاعات ونشاطات جديدة، وظهور مؤسسات تقوم بعدة نشاطات مختلفة في آن واحد، وفي أماكن متباعدة من العالم، كما هو عليه الحال في الشركات المتعددة الجنسيات.

3- اختلاف الإيديولوجيات والمدارس الفكرية الاقتصادية، حيث تختلف نظرة المؤسسة في الفكر الاشتراكي عنها في الفكر الرأسمالي.

من خلال كل هذه الاعتبارات وجدت عدة تعاريف نذكر منها ما يلي:

- المؤسسة هي الوحدة الاقتصادية التي تتجمع فيها الموارد البشرية والمالية اللازمة للإنتاج الاقتصادي. (2)

- المؤسسة هي تنظيم يجمع عدداً من الأفراد والوسائل المالية، الإعلامية، التكنولوجية والتجهيزات بغرض إنتاج سلع أو الخدمات الموجهة للبيع. (3)

¹- ناصر دادي عدون، اقتصاد المؤسسة للطلبة الجامعيين، دار المحمدية العامة، ط 2، الجزائر، 1998، ص 09.

²- عمر صخري، اقتصاد المؤسسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006، ص 24.

³- بلقاسم سلاطينية، التنظيم الحديث للمؤسسة (التصور والمفهوم)، دار الفجر للنشر والتوزيع، ط2، الجزائر، 2008، ص28.

- المؤسسة منظمة تختص في إنتاج، تبادل، توزيع السلع والخدمات التي تحتوي على إمكانيات مادية، مالية، بشرية، بحيث تعمل من أجل تحقيق الهدف الذي أنشأت من أجله. (1)
- المؤسسة هي تنظيم إنتاجي معين، الهدف منه هو إيجاد قيمة سوقية معينة، من خلال الجمع بين عوامل إنتاجية معينة، ثم تتولى بيعها في السوق لتحقيق الربح المتحصل من الفرق بين الإيراد الكلي الناتج من ضرب سعر السلعة في الكمية المباعة منها، وتكاليف الإنتاج. (2)
- تعرف المؤسسة على أنها جميع المنظمات الاقتصادية المستقلة ماليا هدفها توفير الإنتاج بغرض التسويق وهي منظمة مجهزة بكيفية توزع فيها المسؤوليات ويمكن أن تعرف بأنها وحدة اقتصادية تتجمع فيها الموارد البشرية، المادية، المالية اللازمة للإنتاج الاقتصادي بغرض تحقيق نتيجة ملائمة وهذا ضمن شروط اقتصادية تختلف باختلاف الحيز المكاني والزمني، الذي توجد فيه، وتبعاً لحجم ونوع النشاط. (3)
- تعرف المؤسسة كمنظمة اقتصادية واجتماعية مستقلة نوعاً ما تؤخذ فيها القرارات حول تركيب الوسائل البشرية، المالية، المادية، الإعلامية بغية خلق قيمة مضافة حسب الأهداف "زمكني". (4)
- المؤسسة هي كل تنظيم مستقل مالياً في إطار قانوني واجتماعي معين هدفه دمج عوامل الإنتاج من الإنتاج أو تبادل السلع أو خدمات مع أعوان اقتصاديين آخرين بغرض تحقيق نتيجة ملائمة وهذا ضمن شروط اقتصادية تختلف باختلاف الحيز الزمني والمكاني الذي يوجد فيه وتبعاً لحجم ونوع نشاطه. (5)

¹- صالح مرزاق، محاضرات في مقياس المحاسبة العامة، مطبوعات جامعة منتوري، قسنطينة، 1998-1999، ص2.

²- عمر صخري، مرجع سبق ذكره، ص 24.

³- إسماعيل عرباجي، اقتصاد المؤسسة، دار المحمدية العامة، الجزائر، 1998، ص 10.

⁴- عبد الرزاق بن حبيب، اقتصاد وتسيير المؤسسة، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، 2000، ص 25.

⁵- ناصر دادي عدون، مرجع سبق ذكره، ص 10.

ومن جهتها يمكن إعطاء تعريف للمؤسسة، وهو تعريف تتلاقى فيه وجهة نظر العديد من الاقتصاديين والذي يعتبر المؤسسة نظام مفتوح يضم مجموعة من العناصر المتفاعلة فيما بينها قصد تحقيق هدف معين.⁽¹⁾

المطلب الثاني: خصائص المؤسسة الاقتصادية

باعتبار المؤسسة الاقتصادية النواة الرئيسية داخل النشاط الاقتصادي والإدارة المفضلة لخلق الثروة في المجتمع فبطبيعة الحال لها ما يميزها عن باقي المؤسسات وأهم هذه الخصائص:

- 1- **التحديد الواضح للأهداف والسياسة والبرامج وأساليب العمل:** كل مؤسسة تضع أهدافا معينة تسعى إلى تحقيقها، أهداف كمية ونوعية بالنسبة لتحقيق رقم أعمال معين.
- 2- **المؤسسة وحدة اقتصادية أساسية في المجتمع الاقتصادي، إضافة إلى مساهمتها في الإنتاج ونمو الدخل الوطني فهي مصدر رزق الكثير من الأفراد.**
- 3- **للمؤسسة شخصية قانونية مستقلة من حيث امتلاكها الحقوق والصلاحيات ومن حيث واجباتها ومسؤولياتها.**
- 4- **المؤسسة وحدة إنتاجية، حيث أن النشاط الاقتصادي الأساسي في:**

المؤسسة هو تحويل عوامل الإنتاج (العمل، المواد الأولية، الطاقة، التجهيزات الإنتاجية والمنتجات نصف المصنعة) إلى سلع وخدمات موجهة للسوق وتحصل المؤسسة على هذه العوامل بالإضافة إلى الموارد المالية والمعلومات التي لا تقل أهمية عن عوامل الإنتاج من الأسواق المختلفة (سوق السلع والخدمات، سوق العمل، سوق رؤوس الأموال، سوق المواد الأولية، سوق تجهيزات الإنتاج).⁽²⁾

¹ - عمر صخري، مرجع سبق ذكره، ص 25.

² - ضيفي زبيدة، ميلي سعيدة، مصادر التمويل في المؤسسة الاقتصادية، مذكرة تخرج لنيل شهادة الليسانس في العلوم الاقتصادية، تخصص تسيير واقتصاد المؤسسة، المركز الجامعي بالبويرة، 2008-2009، ص 06.

5- خاصية الهيكله الملائمة: هذه الخاصية تعبر عن الكيفية التي يتم فيها تنظيم المسؤوليات واتخاذ القرارات والعلاقة بين الوظائف والأقسام الملائمة والفعالة مما يساعد على تحقيق الأهداف والأداء الجيد والحسن للمؤسسة.

6- خاصية دراسة السوق: تقوم المؤسسة بدراسة السوق كخطوة أولى من أجل اقتحامه وهذا لأجل معرفة رغبات واحتياجات المستهلكين من النوعية والكمية والجودة حتى يتسنى لها الرفع من قدرتها الإنتاجية والاقتراب أكثر من المستهلكين.

7- خاصية مرونة المؤسسة وتكنولوجيا المعلومات: إن المميزات الأساسية التي يجب أن تتوفر في المؤسسة هي المرونة وهذا لتمكينها من جمع المعلومات ومعالجتها واستعمالها عند الحاجة وكذا اتخاذ القرارات، لذا يجب على المؤسسة أن تكون على راية تامة بكل ما يحيط بها من أجل التنبؤ والتوقع وكذلك توفير المعلومات التي تسمح لها بتكوين رؤية شاملة وواضحة للمحيط الذي توجد فيه مما يساعدها في اتخاذ قرارات مناسبة.⁽¹⁾

8- ضمان الموارد المالية لكي تستمر عملياتها ويكون ذلك إما عن طريق الإعتمادات أو الإيرادات الكلية، أو القروض أو عن طريق الجمع بين هذه العناصر كلها أو بعضها حسب الظروف.⁽²⁾

9- المؤسسة وحدة لتوزيع المداخل: عندما تتبع المؤسسة منتجاتها (سلع وخدمات) تحصل على القيمة المضافة حيث:

القيمة المضافة = قيمة المخرجات - قيمة المدخلات.

حيث تقوم المؤسسة في هذه الحالة بتوزيع الجزء الكبير من القيمة المضافة على بعض المتعاملين الاقتصاديين في شكل:

- الضرائب التي تسدد للدولة والجماعات المحلية.
- أجور ورواتب العمال.
- اشتراكات مدفوعة للضمان الاجتماعي وصندوق التقاعد.

¹ - غموش زكي المسماس مروان، الرقابة والتخطيط في المشروع، مديرية الكتب والمطبوعات، 1981، ص 24.

² - عمر صخري، مرجع سبق ذكره، ص 25.

- أرباح أصحاب المؤسسة.
- فوائد المقترضين.

ويبقى جزء من القيمة المضافة غير موزع ويتمثل في:

- الإهلاكات والمخصصات (التي تمكن من تجهيز المؤسسة).
- الاحتياطات (جزء من الأرباح لم يوزع ويستخدم للتمويل الذاتي).⁽¹⁾

المطلب الثالث: أهداف المؤسسة الاقتصادية

يسعى منشئو المؤسسات الاقتصادية العمومية منها والخاصة إلى تحقيق جملة من الأهداف تختلف وتتعدد حسب اختلاف أصحاب المؤسسات وطبيعة وميدان نشاطها، ولهذا تتداخل وتتشابك أهداف المؤسسة وتستطيع تلخيصها في الأهداف الأساسية التالية:⁽²⁾

1- الأهداف الاقتصادية: يمكن جمع عدد من الأهداف التي تدخل ضمن هذا النوع كما يلي:

أ- تحقيق الربح: يعتبر الربح من المعايير الأساسية لصحة المؤسسة اقتصاديا فهو ضروري لتحقيق استمرارها والصمود أمام المؤسسات الاقتصادية المنافسة.

ب- تحقيق متطلبات المجتمع: إن تحقيق المؤسسة لنتائجها يمر عبر عملية تصريف أو بيع إنتاجها المادي أو المعنوي وتغطية التكاليف، وعند القيام بعملية البيع فهي تغطي طلبات المجتمع الموجودة به سواء على المستوى المحلي، الوطني والدولي فيمكن القول أن المؤسسات الاقتصادية تحقق هدفين في نفس الوقت تغطية طلب المجتمع وتحقيق الأرباح.

ج- عقلنة الإنتاج: يتم ذلك بالاستعمال الرشيد لعوامل الإنتاج ويكون ذلك بواسطة التخطيط الجيد والدقيق للإنتاج والتوزيع بالإضافة إلى مراقبة عملية تنفيذ هذه الخطط والبرامج.

2- الأهداف الاجتماعية: تتمثل فيما يلي:

أ- ضمان مستوى مقبول من الأجور: يعتبر العمال في المؤسسة من بين المستفيدين الأوائل من نشاطها حيث يتقاضون أجورا مقابل عملهم بها، ويعتبر هذا المقابل حقا مضمونا قانونا

¹ - ضيفي زبيدة، ميلي سعيدة، مرجع سبق ذكره، ص 07.

² - ناصر دادي عدون، مرجع سبق ذكره، ص ص: (18-21).

وشرعا إلا أن مستوى الأجور وحجمها تختلف حسب طبيعة المؤسسات، طبيعة النظام الاقتصادي، مستوى المعيشة وغيرها من العوامل، وغالبا ما تحدد قوانين من طرف الدولة تضمن للعامل مستوى من الأجر يسمح له بتلبية حاجاته وهذا ما يطلق عليه بالجد الأدنى للأجر المضمون.

ب- **تحسين مستوى معيشة العمال:** نظرا للتطور السريع الذي تشهده المجتمعات في الميدان التكنولوجي، يجعل العمال أكثر حاجة إلى تلبية رغبات تتزايد باستمرار بظهور منتوجات جديدة بالإضافة إلى التطور الحضاري لهم ولتغيير أذواقهم وتحسنها، هذا ما يدعو إلى تحسين وعقلنة الاستهلاك الذي يكون بتنوع وتحسين الإنتاج وتوفير إمكانيات مالية ومادية أكثر فأكثر للعامل من جهة وللمؤسسة من جهة أخرى.

ج- **إقامة أنماط استهلاكية معينة:** تقوم المؤسسة الاقتصادية عادة بالتصرف في العادات الاستهلاكية لمختلف طبقات المجتمع وذلك بتقديم منتوجات جديدة أو بواسطة التأثير في أذواقهم عن طريق الإشهار والدعاية سواء لمنتجات جديدة غير موجودة سابقا أو منتوجات قديمة وهذا ما يجعل المجتمع يكتسب عادات استهلاكية قد تكون غير صالحة أحيانا إلا أنه غالبا ما تكون في صالح المؤسسات.

د- **الدعوة إلى تنظيم وتماسك العمال:** تتوفر داخل المؤسسة علاقات مهنية واجتماعية بين أشخاص قد تختلف مستوياتهم العلمية وانتماءاتهم الاجتماعية والسياسية. إلا أن دعوتهم إلى التماسك والتفاهم هو الوسيلة الوحيدة لضمان الحركة المستمرة للمؤسسة وتحقيق أهدافها، ونجد عادة في المؤسسة وسائل وأجهزة مختصة تقوم بذلك مثل مجلس العمال بالإضافة إلى العلاقات غير الرسمية بين هؤلاء. وهذا الجانب له دور فعال في خلق وتطوير العلاقات وكذا قيم التماسك والتعاون بين الأفراد في المجتمع.

ه- **توفير تأمينات ومرافق للعمال:** تعمل المؤسسات على توفير بعض التأمينات كالتأمين ضد حوادث العمل، التقاعد، التأمين الصحي... كما أنها تخصص مساكن سواء وظيفية منها أو العادية لعمالها بالإضافة إلى المرافق العامة كالمطاعم... الخ.

3- الأهداف الثقافية والرياضية:

أ- توفير وسائل ترفيهية وثقافية: تعمل المؤسسات الخاصة على اعتياد عمالها على الاستفادة من وسائل الترفيه والثقافة التي توفرها لهم ولأولادهم من مسرح ورحلات ومكتبات، نظرا لما لهذا الجانب من تأثير على مستوى العامل الفكري والرضا بتحسين مستواه لما يحسه من نتائج ذلك في معاملته مع الأفراد وفي إطار أداء دوره في الحياة بشكل عام وكذا لأن ذلك يرتبط بشكل مباشر أو غير مباشر عدى تفهمه لعمله خاصة مع التطور الحاصل في الوسائل المستعملة وفي الاتصال وبالتالي بنوعية عمله ودرجة أدائه داخل المؤسسة ونتائج هذه الأخيرة.

ب- تدريب العمال المبتدئين ورسكلة القدامى: مع التطور السريع الذي تشهده وسائل الإنتاج وزيادة تعقيدها فإن المؤسسة مجبرة على تدريب عمالها الجدد تدريباً كفيلاً بإعطائهم إمكانية استعمال هذه الوسائل بشكل يسمح باستغلالها استغلالاً عقلانياً كما أن عمالها القدامى يجدون صعوبة في تحريك هذه الوسائل مما يضطر المؤسسة إلى إعادة تدريبهم عليها أو على الطرق الحديثة في الإنتاج و التوزيع وهو ما يدعى بالرسكلة وكل هذا يؤدي على تحسين مردودية المؤسسة.

ج- تخصيص أوقات للرياضة: تعمل المؤسسات خاصة الحديثة منها على إتباع طريقة في العمل تسمح للعامل بمزاولة نشاط رياضي في زمن محدد خلال يوم العمل، هذا بالإضافة إلى إقامة مهرجانات رياضية للعمال، مما يجعل العامل يحتفظ بصحة جيدة ويتخلص من الملل، الذي عادة ما يصيب الإنسان العامل في مختلف المناصب ليؤدي دوره في الإنتاج، وكذا في هذه المهرجانات إقامة علاقات اجتماعية وانسجام في الاتجاهات وهي عناصر جد مفيدة في الاستعداد للعمل والتحفيز ودفع الإنتاج والإنتاجية فيها.

4- الأهداف التكنولوجية: تؤدي المؤسسة دوراً مهماً في الميدان التكنولوجي:

أ- البحث والتنمية: مع تطور المؤسسات عملت على توفير إدارة أو مصلحة خاصة بعملية تطوير الوسائل والطرق الإنتاجية عملياً، وترصد لهذه العملية مبالغ قد تزداد أهمية لتصل إلى نسبة عالية من الأرباح، وهذا حسب حجم المؤسسة الذي يتناسب طردياً معها، ويمثل هذا النوع من البحث نسبة عالية من الدخل الوطني في الدول المتقدمة وخاصة في السنوات الأخيرة حيث

تتنافس المؤسسات فيما بينها على الوصول إلى أحسن طريقة إنتاجية مما يؤدي إلى التأثير على الإنتاج ورفع المردودية الإنتاجية فيها.

ب- **المؤسسة الاقتصادية:** تؤدي دورا مساندا للسياسة القائمة في البلاد في مجال البحث والتطوير التكنولوجي نظرا لما تمثله من وزن في مجموعها وخاصة الضخمة منها. من خلال الخطة التنموية العامة للدولة التي يتم من خلالها التنسيق بين العديد من الجهات ابتداء من هيئات ومؤسسات البحث العلمي الجامعات والمؤسسات الاقتصادية.

المبحث الثاني: تصنيف المؤسسات الاقتصادية ومحيطها

تتخذ المؤسسات الاقتصادية عدة أشكال حسب المعيار المتبع في تصنيفها، حيث تنشط هذه المؤسسات وسط محيط تختلف ميزاته من مجتمع إلى آخر ومن زمن إلى آخر، ولعل من أبرزها معيار الشكل القانوني، معيار طبيعة الملكية، معيار الحجم ومعيار نوع النشاط الاقتصادي.

المطلب الأول: تصنيف المؤسسات الاقتصادية

أولاً: أنواع المؤسسات تبعا للشكل القانوني: وتصنف كالاتي:⁽¹⁾

1- **مؤسسات فردية:** وهي المؤسسات التي يمتلكها شخص واحد وعائلته، و لهذا النوع من المؤسسات مزايا أهمها:

أ- السهولة في التنظيم أو الإنشاء.

ب- صاحب المؤسسة هو المسؤول الأول والأخير عن نتائج أعمال المؤسسة وهذا يكون دافعا على العمل بكفاءة وجد ونشاط لتحقيق أكبر ربح ممكن.

ج- صاحب المؤسسة هو الذي يقوم لوحده بإدارة وتنظيم وتسيير المؤسسة وهذا يسهل العمل واتخاذ القرار، كما يبعد الكثير من المشاكل التي تنجم عن وجود شركاء.

¹ - عمر صخري، مرجع سبق ذكره، ص ص: (26-28).

أما عيوبها فهي:

- أ- قلة رأسمالها و هذا ما دام صاحب المؤسسة هو الذي يقوم لوحده بإمداد مؤسسته بعنصر الرأسمال.
- ب- صعوبة الحصول على قروض من المؤسسات المالية.
- ج- قصر وجهة النظر، ضعف الخبرة لدى المالك الواحد مما يعرض المؤسسة لمشاكل فنية وإدارية.
- د- مسؤولية صاحب المؤسسة غير محدودة، فهو مسؤول عن كافة ديون المؤسسة.

2- شركات:

وتعرف الشركة بأنها عبارة عن المؤسسة التي ملكيتها إلى شخصين أو أكثر، يلتزم كل منهم بتقديم حصة من مال أو من عمل لاقتسام ما ينشأ عن هذه المؤسسة من أرباح أو خسارة. وتتقسم الشركات بشكل عام إلى قسمين رئيسيين هما:

- شركات الأشخاص: شركات التضامن وشركات التوصية البسيطة وشركات ذات مسؤولية المحدودة...
- شركات الأموال: شركات التوصية بالأسهم والشركات المساهمة.

ولشركات الأشخاص، مزايا رئيسية هي:

- 1- سهولة التكوين فهي تحتاج فقط إلى عقد شركائه.
- 2- نظرا لوجود عدة شركاء يمكن أن يختص كل سهم بمهمة معينة ويسهل بذلك تسيير المؤسسة.
- 3- من خصائص المسؤولية التضامنية أنها تجعل الشركاء يتفانون ويخلصون في أعمالهم أكثر من أجل تقدم المؤسسة وبالتالي تحقيق الربح.
- 4- زيادة القدرة المالية للمؤسسة بسبب تضامن الشركاء، كما تسهل أكثر إمكانية الحصول على قروض.

أمّا مساوئ شركات الأشخاص فهي:

- 1_ حياة الشركة معرضة للخطر نتيجة انسحاب أو وفاة أحد الشركاء.
 - 2- مسؤولية غير محدودة للشركاء.
 - 3- وجود عدة شركاء، قد يثير بعض المنازعات وسوء التفاهم وتناقض وتعارض القرارات مما يعود بالسلب على المؤسسة.
 - 4- في حالة حدوث منازعات أو سوء تفاهم تنشأ صعوبة بيع حصة أي منهم، كما تنشأ صعوبة التنازل عن حصة أي من الشركاء.
- ومن خصائص هذا النوع من المؤسسات أنه لا أثر للاعتبار الشخصي فيها، كما أنّ اسمها يجب أن يشير إلى غايتها ورأسمالها مقسم إلى أسهم قابلة للتداول.

* ومن مزايا شركات الأموال فهي:

- 1- مسؤولية المساهمون محدودة بقيمة أسهمهم أو سنداتهم.
 - 2- إمكانية الحصول على القروض بشكل أسهل وأسرع.
 - 3- حياة المؤسسة أكثر استقراراً.
 - 4- إمكانية استخدام ذوي المهارات والكفاءات العالية.
- أمّا مساوئ شركات الأموال فهي:

- 1- ظهور البيروقراطية والمشاكل الإدارية الناجمة عن تعدد الرقابة بسبب كثرة المساهمين فيها.
- 2- تخضع إلى رقابة حكومة شديدة.
- 3- بسبب عدم وجود حافز الملكية قد ينتج عن ذلك عدم الاهتمام الفعّال بشؤون الشركة من قبل مسيريهما غير المساهمين.

ثانيا: تصنيف المؤسسات الاقتصادية تبعا لمعيار الحجم

ويعتبر من أكثر المعايير شيوعا و يضم مجموعة من المؤشرات، والتي على أساسها نرتب المؤسسات مثل: رقم الأعمال، عدد العمال، رأس المال المستمر، حجم الأرباح... الخ. فالتقسيم على أساس عدد العمال يصنف المؤسسة الاقتصادية إلى ما يلي: (1)

أ- **المؤسسات الصغيرة:** ملكيتها تعود لعائلة أو شخص واحد، وهو المسؤول على أدائها ويتراوح عدد عمالها من 1 إلى 10 عمال، وغالبا ما ينشط هذا النوع من المؤسسات في المجال الحرفي، التجارة، الزراعة.

ب- **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:** وتشغل ما بين 10 إلى 500 عامل، هذا النوع سائد أكثر في البلدان الرأسمالية، كونه يتميز بالابتكار والإبداع في نشاطها الأساسي وهو ما يدفع السلطات إلى تشجيعها.

ت- **المؤسسات الكبيرة:** وتشغل يد عاملة تفوق 500 عامل، ملكيتها غالبا ما تعود إلى عدد كبير من الأشخاص ولهذه المؤسسات أشكال مختلفة من بينها ما يلي:

* **المجمع:** وهو عبارة عن مجموعة مؤسسات تربطها علاقة مالية واقتصادية وهي تابعة للمؤسسة الأم، ومثال ذلك في الجزائر، مجمع صيدال، مجمع رياض سطيف... الخ.

* **المؤسسات متعددة الجنسيات:**

عبارة عن مؤسسات عابرة للقرارات ولا تعترف بالحدود الجغرافية، حيث تقيم عدة وحدات إنتاجية في العديد من البلدان متبعة في ذلك إستراتيجيات عالمية، هذه الأخيرة تختلف من مؤسسة لأخرى ونذكر من هذه الإستراتيجيات ما يلي:

- إستراتيجية تخفيض التكاليف وذلك من خلال إقامة فروع في البلدان التي توفر اليد العاملة الرخيصة، بالإضافة إلى المواد الأولية التي لا تكلفها الكثير في سبيل الحصول عليها.

¹ - ضيفي زبيدة، ميلي سعيدة، مرجع سبق ذكره، ص 43.

- توسيع حصتها السوقية على المستوى العالمي من خلال إنشاء هذه الوحدات الإنتاجية في بلدان مختلفة، وهو ما يجنبها الحواجز الجمركية.

ثالثا: أشكال المؤسسات تبعا لطبيعة الملكية: وتصنف كالاتي:⁽¹⁾

1- المؤسسات الخاصة:

وهي المؤسسات التي تعود ملكيتها للفرد أو مجموعات أفراد (شركات أشخاص، شركات أموال... الخ).

2- المؤسسات المختلطة:

وهي المؤسسات التي ملكيتها بصورة مشتركة للقطاع العام والقطاع الخاص.

3- المؤسسات العامة (العمومية):

وهي المؤسسات التي تعود ملكيتها للدولة فلا يحق للمسؤولين عنها التصرف بها কিما شأؤوا ولا يحق لهم بيعها أو إغلاقها إلا إذا وافقت الدولة على ذلك، والأشخاص الذين ينوبون عن الحكومة في تسيير وإدارة المؤسسات العامة مسؤولون عن أعمالهم هذه اتجاه الدولة وفقا للقوانين العامة للدولة.

رابعا: التصنيف من حيث نوع النشاط:

يمكن تصنيف المؤسسات تبعا لمعايير اقتصادية معينة، أي تبعا للنشاط الاقتصادي الذي تمارسه، وعليه نميز هذه الأنواع التالية:⁽²⁾

1- المؤسسات الصناعية: وتنقسم هذه المؤسسات بدورها، تبعا للتقسيم السائد في القطاع الصناعي، إلى:

أ- مؤسسات الصناعات الثقيلة، أو الإستراتيجية، كمؤسسات الحديد والصلب، مؤسسات الهيدروكربونات... الخ.

¹- عمر صخري، مرجع سبق ذكره، ص ص: (26-28).

²- المرجع السابق، ص 30، 31.

- وما يميز هذا النوع من المؤسسات هو احتياجاتها لرؤوس أموال كبيرة، كما تتطلب توفير مهارات وكفاءات عالية لتشغيلها.
- ب- مؤسسات الصناعات التحويلية أو الخفيفة كمؤسسات الغزل والنسيج، مؤسسات الجلود... الخ.
- 2- **المؤسسات الفلاحية:** وهي المؤسسات التي تهتم بزيادة إنتاجية الأرض أو استصلاحها، وتقوم هذه المؤسسات بتقديم ثلاثة أنواع من الإنتاج وهو الإنتاج النباتي، والإنتاج الحيواني والإنتاج السمكي.
- 3- **المؤسسات التجارية:** وهي المؤسسات التي تهتم بالنشاط التجاري كمؤسسات الجملة و مؤسسات المفرق مثل مؤسسات الأروقة الجزائرية، مؤسسات أسواق الفلاح... الخ.
- 4- **المؤسسات المالية:** وهي المؤسسات التي تقوم بالنشاطات المالية كالبنوك ومؤسسات التأمين ومؤسسات الضمان الاجتماعي... الخ.
- 5- **مؤسسات الخدمات:** وهي المؤسسات التي تقدم خدمات معينة، كمؤسسات النقل، مؤسسات البريد والمواصلات، المؤسسات الجامعية، مؤسسات الأبحاث العلمية... الخ.

المطلب الثاني: محيط المؤسسة الاقتصادية

تعتبر دراسة محيط المؤسسة أمرا مهما لارتباطها به ارتباطا وطيدا بعلاقة مستمرة فهو مصدر وسائل نشاطها كالموارد المالية والبشرية، المادية والمعلوماتية، وهو كذلك منفذ لتسويق منتجاتها ومعرض لخدمتها.

1- تعريف المحيط:

يعرف المحيط بأنه: "كل ما يحيط للمؤسسة من طبيعة ومجتمعات بشرية ونظم اجتماعية وعلاقات شخصية " كذلك يعرف بأنه "العوامل والمتغيرات التي تقع خارج حدود المؤسسة ويؤثر في نشاطها بشكل مباشر أو غير مباشر"، وهذا التعريف في اتجاهه يشير إلى المحيط

الخارجي، وهناك تعريف شامل للمحيط هو: "مجموع العناصر والشروط الخاصة بالمجتمع الواسع الذي يؤثر وتتأثر به المؤسسة".⁽¹⁾

2- مكونات المحيط:

يمثل المحيط العام أو البعيد أو غير المؤكد كل العوامل التي تؤثر على المؤسسة حيث تقع خارج حدود المؤسسة، فرغم أن ممارسة الأعمال الإدارية للمؤسسة تتم في إطار هذا المحيط فهو لا يتأثر بمراقبة الإدارة، يمكن تشخيصه في مجموع العوامل السياسية والاقتصادية الثقافية والاجتماعية، القانونية والتكنولوجية، الديموغرافية والطبيعية.

ومن جهة أخرى يمثل المحيط الخاص أو القريب في مجموعة العوامل التي تقع على حدود المؤسسة والتي تختلف من مؤسسة إلى أخرى، فهي مرتبطة بعملية اتخاذ القرار في نطاق مراقبة الإدارة.⁽²⁾

يتضمن هذا المحيط عوامل تسويقية وتكنولوجية، إنتاجية وسياسية مرتبطة بالمؤسسة التي تمارس تأثيرها حالياً ومستقبلاً أو محتملاً، يضم هذا المحيط عدة عناصر فاعلة كالمستهلكين، الموردين، المنافسين، المجموعات الضاغطة كالنقابات، جمعيات المستهلكين... الخ، دون إهمال العوامل التكنولوجية.

وتصنف أيضاً إلى المحيط الخارجي والمحيط الداخلي، فالمحيط الداخلي يتعلق بالمؤسسة ذاتها، من حيث الأطراف الإدارية والفنية العامة فيها، والأنظمة الرسمية وغير الرسمية والهياكل التنظيمية وإجراءات وسياقات تنفيذها والتكنولوجيا المستخدمة وأنماط الاتصالات السائدة، أما المحيط الخارجي يشمل جميع المتغيرات التي تقع خارج إطار المؤسسة ذاتها.⁽³⁾

ويمكن النظر إلى البيئة الخارجية على أنها تتكون من جزأين من المتغيرات أو العوامل هما كما يلي:⁽⁴⁾

¹ - عمرو صفي عقيلي، قيس المومني، نظرية المنظمة ونظرية التنظيم، دار زهران للنشر والتوزيع، ط4، الأردن، 2009، ص 138.

² - خليل الشماع، خضير كاظم محمود، نظرية المنظمة، دار الميسرة للنشر والتوزيع، ط3، عمان، 2007، ص 189.

³ - المرجع السابق، ص 189.

⁴ - ضيفي زبيدة، ميلي سعيدة، مرجع سبق ذكره، ص 13، 12.

1- البيئة الكلية أو العامة:

هي جميع العوامل والمتغيرات الخارجية التي تؤثر بصفة عامة، ولا يتوقف تأثيرها على نوع معين من الأعمال أو مكان معين من الدولة، كالأظروف الاقتصادية السائدة والمناخ السياسي أو بعض المتغيرات الاجتماعية والثقافية والتي يمكن حصرها في ما يلي:

أ- البيئة الاقتصادية:

هي مجموعة القوى الاقتصادية التي تؤثر على المجتمع بكافة مؤسساته وتتأثر هذه المؤسسة على المستوى المحلي والعالمي، ومن هذه العوامل نجد الدخل، الطلب، مدى توافر عوامل الإنتاج، التضخم، السياسات النقدية والمالية، نسبة البطالة... الخ .

ب- البيئة السياسية:

تعتبر من العناصر الهامة في البيئة العامة، وهي القوى التي تحركها القرارات السياسية، ولها ارتباط وثيق بالعوامل الاقتصادية، فنجد مثلا: القرارات السياسية التي تعني حماية البيئة هي بمثابة تهديد للمؤسسات الصناعية.

ت- البيئة الاجتماعية:

ويمكن تأثيرها على جانب طلب المنتجات وكذلك القيم والعادات والتقاليد والممارسات للعاملين داخل المؤسسة، فمثلا الزيادة السكانية تمثل فرصا لبعض المؤسسات حيث يزداد الطلب على المنتجات.

ث- البيئة التكنولوجية:

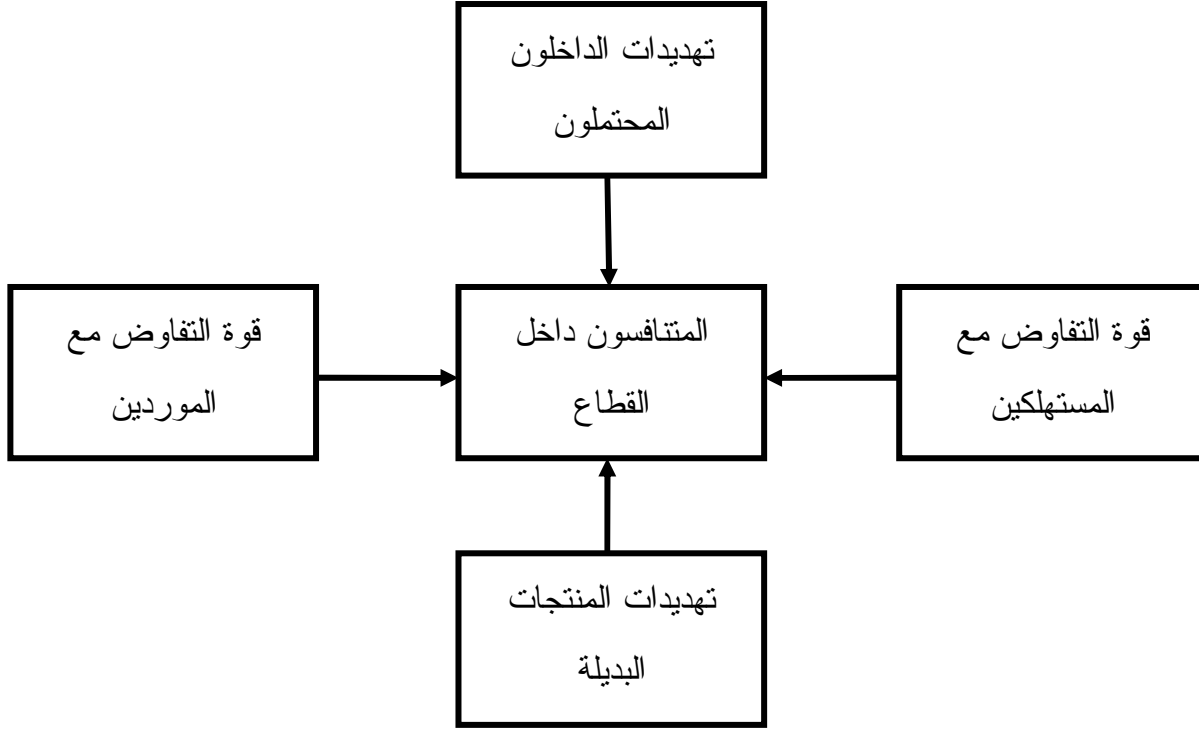
هو ذلك المحيط الذي يتعلق بالأدوات المستخدمة في الإنتاج، بحيث تؤثر التكنولوجيا على المؤسسات من حيث الطلب والعمليات الإنتاجية ويترتب على ذلك ضرورة تدريب العاملين على كيفية استخدام التكنولوجيا الحديثة.

2- البيئة الخاصة:

هي العوامل أو المتغيرات التي تؤثر بشكل خاص على المؤسسات نظرا لارتباطها الوثيق بتلك المؤسسات (العملاء، الموردين، تكنولوجيا الصناعة، المنافسين... الخ). و كما

يقول "ميكائيل بورتر" أن هناك خمس قوى تنافسية تحدد مدى قوة التنافس ويمكن توضيحها في الشكل التالي:

الشكل رقم (01/01): القوى الخمس للمنافسة والتي تحدد مردودية القطاع



Source : Michael Porter, L'avantage concurrentielle, DUNOD, Belgique, 2003, p 15.

3- خصائص محيط المؤسسة : تتمثل خصائص محيط المؤسسة فيما يلي:⁽¹⁾

1- **عدم الوضوح والتعقد:** يتميز محيط المؤسسة بأنه مركب ومتداخل بحيث يصعب الفصل بين أجزائه، ومنها ما هو مؤثر مباشر كالبينة التنافسية أو غير مباشر كالمؤثرات المتعلقة بالمتغيرات الوطنية والدولية، وهذا التداخل يحدث عدة مستويات من التأثيرات قد تكون متزامنة مثل زيادة الضرائب وعلاقتها بهيكل التكلفة وزيادة حدة الصراع التنافسي أو قد تكون متسلسلة كتوجهات الحكومة في الإصلاح الضريبي التي تؤدي إلى التأثير سلباً أو إيجاباً على بعض القطاعات، دون غيرها قد تكون مرتبطة بالقطاع الذي تنشط فيه المؤسسة (موردون، زبائن)،

¹ - بيرش أحمد، كيفية تسيير المؤسسة من المحيط، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2001، ص3.

أو تأثير ارتفاع الأسعار الذي ينتج ظاهرة التضخم على الاستهلاك و بالتالي على مبيعات المؤسسة.

2- الحركية والغموض:

إنّ مظاهر المحيط اليوم ليست كما كانت عليه في بداية القرن فهي تتميز بالتطور والتسارع نحو التعقد أكثر فأكثر، فيما لا شك فيه أن علاقة الموردين والزبائن بالمؤسسة قد تغيرت كثيرا فمن مجرد تعامل بيع وشراء أصبح هناك مفهوم للشراكة كل طرف له اهتمامات تمثل مصالح تحقق بمراعاة اهتمامات الآخر مما يؤدي بالمؤسسات إلى متابعة مكثفة لما يحدث حولها لأن تسارع الحركية يشكل في معظم الأحيان تهديدا حقيقيا في حال عدم التأقلم ولعلّ مشكل ظهور البدائل جديدة للمنتج وزيادة التطبيقات التكنولوجية من المظاهر التي ميزت حركية المنافسة.

4- حالات المحيط: يمكن التمييز بين أربع حالات وهذا حسب أهمية ودرجة التغير بحيث نجد: (1)

* **المحيط المستقر:** وهو المحيط الذي يتميز بدرجة التغيير الضعيفة.

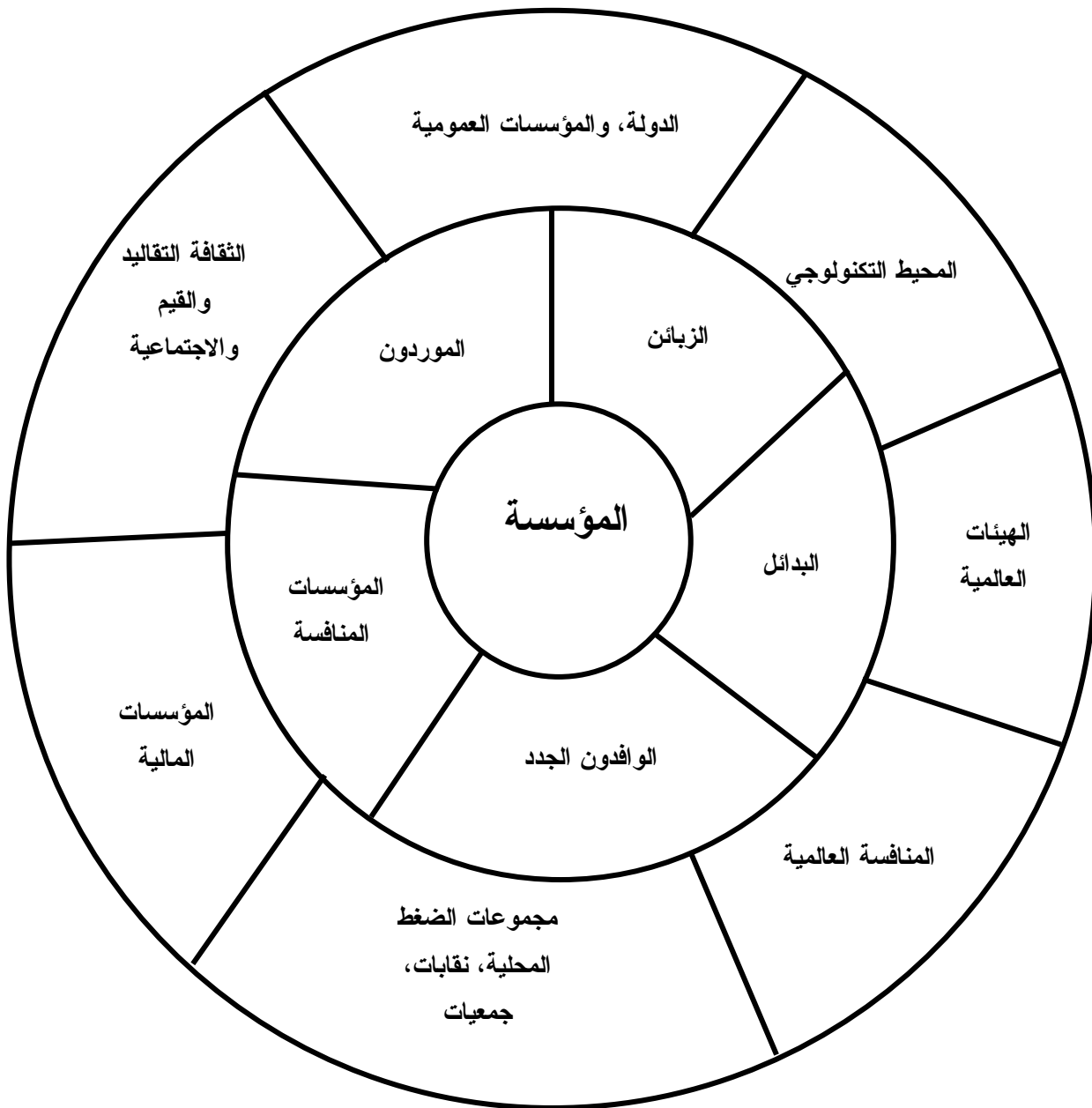
* **المحيط الانتقالي:** والذي يتميز بدرجة التغيير الضعيفة لكن إذا حدث هذا التغيير فإنه يؤدي إلى تدهور نشاط المؤسسة أو توقيفه.

* **المحيط غير المستقر:** وتفرض هذه التغيرات على المؤسسة عملية التكيف المستمر.

* **المحيط العاصف:** حيث إن درجة التغيير في هذه الحالة تفرض على المؤسسة المعنية ضرورة التطور الدائم عن طريق تفعيل دور الأبحاث وذلك قصد التكيف لهذه المتغيرات، وتكون المؤسسة في هذه الوضعية دوما مهددة.

¹ - خليل الشماخ، مرجع سبق ذكره، ص 189.

شكل رقم (02/01): المؤسسة ومحيطها.



المصدر: بيرش أحمد، مرجع سبق ذكره، ص 02.

المبحث الثالث: وظائف المؤسسة الاقتصادية

للمؤسسة الاقتصادية وظائف متنوعة وعديدة، وإنّ مختلف هذه الوظائف ترتبط ببعضها البعض من أجل أداء وتحقيق أهداف المؤسسة ككل ويزداد مستوى. هذا الترابط حسب طبيعة وحجم المؤسسة وقد أدى تطور المحيط الداخلي والخارجي للمؤسسة إلى زيادة الاهتمام بوظائفها، كل على حدى وأحيانا إضافة ووظائف ذات خصوصية مرتبطة بطبيعة نشاط المؤسسة.

المطلب الأول: وظيفة التموين، الإنتاج والتسويق

1- وظيفة التموين: التموين من الوظائف التي تنطلق بها مختلف العمليات فهي تمثل الخطوة الأولى من هذه الأنشطة وتحل أهمية كبيرة. هذه الوظيفة تنفرع إلى وظيفتين فرعيتين هما الشراء والتخزين.

أ- الشراء: فابتداء من إرسال الطلبات إلى الموردين ثم متابعتها حتى استلام الموارد المطلوبة ومراقبتها لتسليمها لمصلحة التخزين، فهي تعمل على اختيار الموردين المناسبين حسب نوع المؤسسة وحجمها، وكذلك محاولة توقيع عقد يربط المؤسسة بالموردين لمدة طويلة وخاصة عند وجود الاحتكار عند مورد وحيد للسلعة المطلوبة وكذا العلاقة بين الطرفين.

ب- التخزين: وتبدأ مهامها بالمراقبة عند دخول الموارد إلى المخازن للتأكد من سلامتها وموافقة ما دخل ماديا وما هو مسجل في الفواتير كما تقوم بترتيب وحفظ المواد والسلع ثم وضع قائمة رموز لها.⁽¹⁾

2- وظيفة الإنتاج:

إنّ بقاء المشروع و استمراره يعتمد بالدرجة الأولى على مقدرته في إشباع رغبات المستهلكين وسد حاجاتهم لهذا فإنّ عملية الحصول على المواد الأولية وتحويلها إلى سلع وخدمات مفيدة، تعتبر من أهم أعمال المشروع وتشكل وظيفة خاصة تدعى "وظيفة الإنتاج"

¹- ناصر داداي عدون، مرجع سبق ذكره، ص 194.

والتي غالبا ما تخصص لها إدارة مستقلة تحمل ذلك الاسم، وتضم دائرة الإنتاج عادة الجزء الأكبر من الآلات والتجهيزات الفنية وعددا كبيرا من الأيدي العاملة.⁽¹⁾

3- وظيفة التسويق:

وهي وظيفة تقوم بعملية الربط بين المؤسسة والسوق المستهلك الذي يعتبر المستهدف بإنتاجها المتمثل في شكل سلع أو خدمات وهذا عبر عملية تجارية أو خدماتية وتعتمد المؤسسة من أجل الوصول إلى المستهلك على إتباع أربع سياسات تسويقية تساعد على النجاح في أداء مهمتها وهي: سياسة المنتج، سياسة التسعير، سياسة التوزيع، سياسة الترويج.⁽²⁾

المطلب الثاني: وظيفة الموارد البشرية والوظيفة المالية

1- وظيفة الموارد البشرية:

تمثل وظيفة أساسية في المؤسسة، تعمل على تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد البشرية التي تعمل فيها من خلال إستراتيجية تشمل على مجموعة من السياسات والممارسات المتعددة بشكل يتوافق هذا الاستخدام مع إستراتيجية المؤسسة ورسالتها ويسهم في تحقيقها.⁽³⁾

كما تسعى هذه الوظيفة إلى تحقيق جملة من الأهداف نذكر منها:⁽⁴⁾

1- تنمية المهارات الإدارية في مجال الإشراف والقيادة وصيانة العنصر البشري وكذا في العلاقات الإنسانية لدى المديرين وتحقيق التأثير الإيجابي في سلوك العاملين.

2- السعي نحو تحقيق الانسجام والترابط بين جموع العاملين بالمؤسسة وذلك من خلال الرحلات والبرامج الترفيهية و الخدمات الصحية والاجتماعية.

¹ - نفس المكان.

² - زينب معدن، كريمة عجو، مصادر التمويل في المؤسسات الاقتصادية، مذكرة تخرج لنيل شهادة الليسانس في العلوم الاقتصادية، المركز الجامعي بالبويرة، 2009-2010، ص 12.

³ - عمر وصفي عقيلي، إدارة الموارد البشرية المعاصرة، دار وائل، ط 2، عمان، 2009، ص 11.

⁴ - محمد الصيرفي، إدارة الأفراد والعلاقات الإنسانية، دار قنديل، عمان، 2003، ص 16.

3- تحقيق الانسجام والترابط والتكامل بين سياسات الأفراد من اختيار وتعيين ووصف الوظائف والأجور والمرتبات... الخ، وذلك بالشكل الذي يمكن من تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد البشرية.

4- الارتفاع بإنتاجية العاملين من خلال تشجيعهم على بذل جهودهم الجسمانية والعقلية في العمل والإنتاج.

2- الوظيفة المالية:

تعتبر واحدة من أهم الوظائف في المؤسسة فلا يمكن لأي مؤسسة أن تقوم بمختلف نشاطاتها دون توفر الأموال اللازمة لتمويل هذه النشاطات، وتهتم هذه الوظيفة بعمليات الحصول على الأموال واستخدامها بشكل سليم، ومعرفة تكلفة الحصول على هذه الأموال ومراقبتها بوضع التخطيط المالي.⁽¹⁾

ونظرا للأهمية التي تكتسبها هذه الوظيفة في المؤسسة فإننا سوف نقوم بدراسة مفصلة لها.

المطلب الثالث: وظيفة الرقابة الإدارية، العلاقات العامة، نظم المعلومات الإدارية

1- وظيفة الرقابة الإدارية:

تعتبر إحدى وظائف المدير وإحدى عناصر العملية الإدارية تقوم بفحص نتائج الأداء الفعلي ومقارنتها أولا مع الأهداف كما ونوعا التي حددتها المؤسسة بالخطة المعمولة بها و ذلك باستخدام معايير الرقابة التي يقارن بها هذا الإنجاز وتحتاج الرقابة إلى ثلاث متطلبات رئيسية:

- وضع المعايير والأهداف والخطط والموافقات والمقاييس والقواعد مسبقا.
- مراقبة النتائج ومقارنتها مع المعايير الموضوعية.
- تصحيح الانحرافات وتحليلها لمعرفة الأسباب.

¹- زينب معدن، كريمة عجو، مرجع سبق ذكره، ص 12.

2- وظيفة العلاقات العامة:

يمكن تعريف العلاقات العامة بأنها تلك المسؤولية التي تقع على عاتق المؤسسة وذلك النشاط التي تقوم به لتخطيط، تنظيم، توجيه ومراقبة علاقتها العلمية والنظرية والبيئة المباشرة لها سواء كانت بيئة داخلية أو خارجية بهدف إقامة وتدعيم واستمرار التفاهم والثقة المتبادلة بينهما وبين تلك البيئة وفق مفهوم المسؤولية الاجتماعية والمصلحة العامة والمشاركة وإقامة تكامل بين تلك المصلحة ومصلحة المؤسسة.

3- وظيفة نظم المعلومات الإدارية:

يمكن تعريف نظام المعلومات الإداري بأنه النظام الذي يساعد الإدارة في اتخاذ القرارات كما يساعدها في مراقبة تنفيذ كل القرارات، وتعتبر المعلومات من العناصر الأساسية اللازمة للإدارة لهذا لإنجاز أعمالها بطريقة فعالة لذا فإنّ البيانات تعتبر المادة الخام التي تدخل في نظام المعلومات ويتم تشغيلها والحصول على المعلومات اللازمة للعملية الإدارية.⁽¹⁾

¹- المرجع السابق، ص 12.

خلاصة الفصل الأول:

تمثل المؤسسات الاقتصادية باختلاف أنواعها وأنشطتها أحد أهم دعائم الاقتصاد الوطني لأي دولة كانت، ومع التطورات والتغيرات الاقتصادية الحاصلة في العالم استطاعت المؤسسة الاقتصادية أن تجد لها تنظيمًا محدد الأهداف والمعالم، يمكنها من الاستمرار والبقاء، والذي لا يمكن أن يكون إلا إذا توفرت على إمكانيات مادية وتكنولوجية.

ولضمان السير الحسن لهذه المؤسسة كان لابد من اتخاذ جملة من القرارات والتصرفات التي من شأنها تحقيق أهدافها، والتي تجعل من مستوى الموارد متوافقًا مع الاحتياجات أي إدارة المؤسسة من الناحية المالية أو ما يعرف بالإدارة المالية.

الفصل الثاني:

الإطار النظري للإدارة

المالية

تمهيد:

تعتبر الإدارة المالية (الوظيفة المالية) الركيزة الأساسية التي تغطي العمل الإداري المتعلق بعمليات التسيير الصورة الحقيقية على مدى تحقيق الأهداف المسطرة، وإعطاء التحليلات الضرورية المساعدة للأشخاص المكلفين باتخاذ القرارات، بوضع استراتيجيات وخطط جديدة تساعد المؤسسات في تحقيق أهدافها.

إن أهم تقنية تستعملها الإدارة المالية في عمليات التحليل هي تقنية التحليل المالي، والذي يعتبر وسيلة تشخيص الحالة المالية للمؤسسة خلال فترة زمنية معينة، وقد وجدت هذه التقنية لما أصبحت التقنيات الأخرى كالمحاسبة العامة غير كافية في تحديد القيم الحقيقية للهيكل المالي، وهو الشيء الذي لا يساعد المحللين والمتعاملين الخارجيين مع المؤسسة في معرفة مدى تحكم المؤسسة في تسيير مواردها وكيفية تغطية استخداماتها على غرار ما تقوم به أساليب وأسس التحليل المالي والتي نبحث عن القيم الحقيقية للحسابات ومن ثم تقارنها وفق علاقات متعددة تمكن من إعطاء الصورة الحقيقية عن الوضعية المالية للمؤسسة.

المبحث الأول: مفاهيم أساسية للإدارة المالية.

تعتبر الإدارة المالية واحدة من أهم الإدارات في نشاط المؤسسة، فلا يمكن لها أن تقوم بنشاطها من إنتاج أو تسويق أو غيرها من وظائف المؤسسة دون توفر الأموال اللازمة لتمويل أوجه الإنفاق المتنوعة وبذلك نجد أن الجوانب المالية تدخل في مختلف قرارات المديرين في مختلف المؤسسات.

المطلب الأول: مفهوم الإدارة المالية وتطورها

أ- مفهوم الإدارة المالية:

- يعرف "keown" وملائمة الإدارة المالية بأنها "النشاط الإداري الذي يهتم بخلق والحفاظ على القيمة الاقتصادية أو الثروة، ويركز هذا التعريف على عملية اتخاذ القرارات المالية في المنظمة وتأثيرها على الثروة أو تعظيم القيمة الاقتصادية للمؤسسة.⁽¹⁾

- وعرفت بعض المراجع العلمية الإدارة المالية بأنها إحدى وظائف المشروع التي تشمل تنظيم مجرى الأموال فيه وتخطيط والرقابة عليه وتكوين المدراء الماليين والتحفيز المالي للأفراد في المشروع⁽²⁾.

- كما يعرف البعض الآخر الإدارة المالية وهي عبارة عن مجموعة من الوظائف الإدارية الهادفة إلى إدارة مجرى النقد لتمكين المشروع من تنفيذ أهدافه ومواجهة ما يستحق عليه من التزامات في الوقت المحدد⁽³⁾.

- وعرفها الكاتب فان هورن "van horne" بأنها الإدارة التي تهتم بتجهيز الأموال ووسائل الدفع وتقوم بدور واسع في التخطيط المالي وإدارة الموجودات لتحقيق أقصى الأرباح مقابل تحمل الخطر وتوزيع الاستثمارات من أجل تخفيض أثر الخطر.⁽⁴⁾

1 - جمال الدين المرسي، أحمد عبد الله اللوح، الإدارة المالية (مدخل اتخاذ القرارات)، الدار الجامعية، الإسكندرية، بدون طبعة، 2006، ص 13.

2 - دريد كامل آل شبيب، مقدمة في الإدارة المالية المعاصرة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2007، ص 30.

3 - عدنان هاشم السمراي، الإدارة المالية، الجامعية المفتوحة، طرابلس، ط 2، 1997، ص 23.

4 - دريد كامل آل شبيب، مرجع سبق ذكره، ص 30.

ومن جهتها يمكن تعريف الإدارة المالية بأنها "النشاط الإداري أو الوظيفة الإدارية التي تتعلق بتنظيم حركة الأموال اللازمة لتحقيق أهداف المشروع - المنظمة- بكفاءة إنتاجية عالية والوفاء بالتزاماته المستحقة في المواعيد المحددة.

ب- تطور الإدارة المالية:

مرت الإدارة المالية بتطورات وبمراحل متعددة يمكن إيجازها فيما يلي: (1)

1- ففي بداية العشرينات، كانت الإدارة المالية جزء من علم الاقتصاد وقد استخدم اصطلاح مالية الشركات بدلا من مصطلح الإدارة المالية وخلال هذه الفترة كان التركيب على:

أ- تدبير الأموال اللازمة للمشروع (أي تحديد مصادر التمويل) لذلك زاد اهتمام بدراسة الأسواق المالية، إذا انتشرت طريقة إصدار الأسهم العادية والأسهم الممتازة.

ب- وبسبب حاجة المشاريع للأموال الضخمة (السيولة النقدية) أدى ذلك إلى اللجوء مصارف الاستثمار، والتي تقوم بتغطية الإصدارات الأولية من الأسهم والسندات التي تصدرها المشاريع التي تكون بحاجة للحصول على الأموال.

2- أما في بداية الثلاثينيات، وبسبب الظروف الاقتصادية السائدة خلال فترة الكساد العظيم (1929-1932)، كانت الإدارة المالية معنية بالبقاء والاستمرار وليس التوسع لذلك:

أ- زاد الاهتمام في حماية المشاريع القائمة من الإفلاس وإعادة التنظيم وإدارة السيولة، والاندماج والتصفية.

ب- كما زاد الاهتمام بالتحليل المالي لمعرفة أسباب الفشل ومحاولة للتنبؤ به قبل وقوعه.

3- وفي بداية الأربعينيات، ونتيجة لتطورات في أنظمة الاتصال وتكنولوجيا المعلومات، فقد دفع ذلك الإدارة المالية الاهتمام بالجوانب التالية:

أ- زاد الاهتمام بدراسة التدفقات النقدية وأساليب التخطيط المالي، والرقابة المالية وانصب اهتمام الباحثين على الاستخدام الأمثل للموارد المالية المتاحة.

¹ - عدنان تايه النعيمي، سعدون مهدي الساقى، الإدارة المالية (النظرية والتطبيق)، دار المسيرة للنشر والطباعة، عمان، 2007، ص ص: (18- 21).

ب- وبسبب المنافسة على الأموال أصبح الهيكل الأمثل للتمويل من أهم مسؤوليات الإدارة المالية فبدأ الاهتمام بتكلفة الأموال قبل وبعد الضريبة لاختيار الأنسب، وخلال هذه الفترة يمكن القول أن تركيز الإدارة المالية كان يصب على جانب المطلوبات في الميزانية وكان المحور الأساسي للوظيفة المالية هو تدبير الأموال.

4- أما في بداية الخمسينات فقد شهدت الإدارة المالية العديد من التطورات منها:

أ- فخلال هذه الفترة وبعد الحرب العالمية الثانية حصل إنفاق كبير على الأبحاث والتطوير الأمر الذي أدى إلى تسارع في عملية التغيير الاقتصادي فزادت منتجات الشركات وتوزعت جغرافياً، ومع التقدم السريع في الاتصالات والمواصلات قربت المسافات ومعها ظهرت الشركات الدولية فبدأ الاهتمام بإعداد الموازنات وإجراءات الرقابة عليها.

ب- خلال هذه الفترة كان بداية الاستخدام الحواسيب في تخزين واستعادة البيانات وتحليلها.

5- في بداية الستينات: شهد العالم حالة رواج وتميزت هذه الفترة بالآتي:

أ- التوسع باستخدام الحاسوب حيث تسارع النمو الاقتصادي والتغيير التكنولوجي.

ب- استخدام النماذج الرياضية في تحليل المخزون السلعي، والأصول الثابتة، والذمم المدينة، وغير ذلك.

ج- تطبيق البرمجة الخطية "بحوث العمليات".

6- في السبعينات وحتى وقتنا الحاضر، انتقل الاهتمام من مرحلة إدارة الأموال "الحصول على الأموال" إلى استخدامات هذه الأموال.

من خلال تتبعنا للتطور التاريخي للإدارة المالية يمكن تقسيم مداخلها إلى مدخلين هما: المدخل التقليدي والمدخل الحديث، ففي المدخل التقليدي كان الاهتمام ينصب على طرق التمويل المختلفة ومهمة الإدارة المالية كانت محددة بطرق الحصول على الأموال اللازمة للمشروع لمقابلة احتياجاته المالية.

أما المدخل الحديث فقد اتسم بنظرة شمولية للإدارة المالية حيث اهتم بجانبين هما:

تبذير الأموال اللازمة للمشروع وكذلك كيفية صرف هذه الأموال، والإدارة المالية حسب هذا المدخل تهتم بثلاثة قرارات رئيسية هي:

قرارات متعلقة بالاستثمارات، قرارات متعلقة بالتمويل، وقرارات متعلقة بتوزيع الأرباح.

- فقرارات الاستثمار هو القرار المتعلق بكيفية استخدام المؤسسة للموارد المتاحة لها لاقتناء مختلف أنواع موجوداتها، ويظهر أثر قرار الاستثمار في الربحية من خلال التوزيع الأمثل للموارد المتاحة للمؤسسة على مختلف أنواع الأصول بطريقة توازن بين الاستثمار المناسب في كل بند من بنود الموجودات دون زيادة تؤدي إلى تعطيل الموارد، ودون نقص يؤدي إلى ضياع الفرص لتمكين المؤسسة من تحقيق أفضل عائد ممكن دون التضحية بالسيولة.

وأما بالنسبة لقرار التمويل فهو القرار المتعلق بكيفية اختيار المصادر التي سيتم الحصول منها على الأموال اللازمة للمؤسسة لتمويل الاستثمار في موجوداتها، وينعكس أثر القرار التمويلي على الربحية من خلال ترتيب مصادر الأموال (من ديون وحقوق ملكية) بشكل يمكن أصحاب المشروع من الحصول على أكبر عائد ممكن وذلك من خلال الاستفادة من ميزة التوسع في الاقتراض الثابت الكلفة، ولكن دون تعرضهم للأخطار التي يمكن أن تنتج عن المبالغة في الاقتراض.

أما فيما يتعلق بقرار توزيع الأرباح فهو قرار المؤسسة بشأن المفاضلة بين توزيع الأرباح على الملاك وبين احتجاز تلك الأرباح بغرض إعادة استثمارها، وعادة ما تشير سياسة التوزيع إلى النسبة التي ينبغي توزيعها من الأرباح المتحققة وعلى ضوءها تتحدد النسبة التي ينبغي احتجازها، وبالطبع فإن لكل من هذين الاستخدامين لأرباح الشركة ضروراته وأهميته الخاصة فالأرباح المحجوزة هي أحد مصادر التمويل بالملكية وهي أقل كلفة من إصدار الأسهم العادية كما أنها قد تكون مصدر التمويل الوحيد بالملكية إذا كانت الشركة تعمل في اقتصاد لا توجد فيه أسواق مالية، أو أن الشركة مملوكة من قبل عدد من الأفراد لا يرغبون بإدخال مساهمين حدد معهم، أو أن الشركة صغيرة وإمكانية دخولها للأسواق المالية للتمويل مازالت محدودة، أن التمويل بالأرباح المحجوزة يعني ضمناً أن لدى الشركة استثمارات رابحة وأن هذه

الاستثمارات سينتج عنها أرباح أعلى بالمستقبل، أي أنه توجد لدى الشركة آفاق للنمو وأنها تمول هذا النمو باحتجاز الأرباح الذي ينعكس ايجابيا على سعر الأسهم في السوق.

أما الأرباح الموزعة فتمثل التدفق النقدي الذي يتلقاه المساهمون كمردود ملموس على استثماراتهم في أسهم الشركة التي يحملونها، إن هذه الأرباح تمثل دخلا جاريا ينتظره ويتوقعه العديد من المساهمين لينفقوه على استهلاكهم الجاري من السلع والخدمات، لذلك فإن مستوى الأرباح الموزعة وتغيرها له تأثير مباشر على سعر السهم في السوق.

نستنتج من ذلك أن قرار توزيع الأرباح على المساهمين يعتبر واحدا من أهم قرارات السياسة التمويلية في الشركة كما أنه الوجه الآخر لهذا القرار، أي احتجاز الأرباح، ويرتبط بقرار الاستثمار والتمويل في الشركة.

ج- أهمية الإدارة المالية:

تظهر أهمية الإدارة المالية بالنسبة للمؤسسة في تغطية احتياجاته المالية، فالإدارة المالية تسهر على اختيار المزيج المالي من أموال خاصة أو تمويل ذاتي وديون بمختلف استحقاقاتها والذي يحقق لها أحسن مردود بتكاليف أقل ما يمكن وتظهر أهميتها كذلك في عملية تنفيذ البرامج المالية، حيث تقوم الإدارة المالية بمتابعتها بعد تحديد وتوزيع مسؤولية استعمال الأموال وتوجيهها، والحرص على أن يتم العمليات المالية ضمن الخطوط المرسومة لها سابقا في الخطة العملية وفي البرنامج الذي يوزع فترات السنة في شكل موازنات لتغطية مختلف الحاجات من الأموال، وفي نهاية كل فترة تتم مراقبة البرامج المنفذة للمقارنة بين ما تعد مع ما كان مخططا مسبقا.⁽¹⁾

المطلب الثاني: أنشطة ومجال الإدارة المالية.

1- أنشطة الإدارة المالية:

يمكن تقسيم نشاط الإدارة المالية وفقا للجهات التي تمارسها إلى ما يلي:⁽²⁾

¹ - ناصر دادي عدون، مرجع سبق ذكره، ص 286.

² دريد كامل آل شبيب، مرجع سبق ذكره، ص 32، 33.

- الإدارة المالية الحكومية:

وهي الإدارة المعنية بإدارة الأموال العامة للدولة من إيرادات ونفقات خلال الفترة المالية التي تعد بها الموازنة العامة للدولة، ويلاحظ ازدياد الاهتمام بتطوير إدارة مالية الدولة بعد التطورات الحاصلة في الثقافة الاجتماعية والتكنولوجية والحرص على الشفافية في عرض أموال الدولة وكيفية التصرف بها إضافة إلى انتشار ظاهرة الفساد الإداري والمالي في استخدام أموال الدولة مما حفز الإدارة المالية لدراسة كيفية تطوير إدارة مالية الدولة لمواكبة هذه التطورات ويأتي الاهتمام بإدارة مالية الدولة بسبب قلة الموارد المالية للحكومة وعدم التوزيع العادل للدخل والثروة والعجز المستمر في الموازنة العامة للدولة لعدم وجود أجهزة وأساليب متابعة ومراقبة فعالة.

- الإدارة و المالية لمشاريع القطاع الخاص:

وهي الإدارة المالية التي تدرس جميع ما يتعلق بإيرادات المشاريع ونفقاتها القصيرة والطويلة الأجل وضبط الأموال نتيجة التوسع في انفصال الملكية عن الإدارة وتوسع دور هذه الإدارة متأثراً بالتطورات التكنولوجية وانتشار مظاهر العولمة والانفتاح الاقتصادي الذي أدى إلى ارتفاع حدة المنافسة بين المشاريع وانتشار الأسواق المالية وانفتاحها على الخارج نتيجة لزيادة حرية التعامل بالعملة الأجنبية في الأسواق المحلية.

- الإدارة المالية الشخصية:

وهي الإدارة المعنية بالأموال الشخصية للفرد والمتمثلة بإيرادات ونفقات الفرد واستثماراته، وهي أيضا لا تقل أهمية عند أكثر الأشخاص نظرا لتنوع مصادر التمويل الشخصية وارتفاع حجمها وتوفر الفرص للاستثمار بمبالغ قليلة وخاصة في الأسواق المالية.

2- مجال الإدارة المالية:**2-1- وظائف الإدارة المالية:**

يمكن إجمال الوظائف التي تقع على عاتق الإدارة المالية بما يلي:⁽¹⁾

¹ - عدنان تايه النعيمي، سعدون مهدي الساقبي، مرجع سبق ذكره، ص ص: (22-26).

2-1-1: التخطيط المالي:

يعتبر التخطيط المالي من أهم وظائف الإدارة على اعتبار أنه الأساس الذي على ضوئه تتخذ القرارات الأساسية وقد عرف التخطيط منذ قديم الزمان، ففي قصة سيدنا يوسف عليه السلام يكفي لإثبات هذه الحقيقة، فقد تنبأ سيدنا يوسف عليه السلام بأن مصر ستواجه سنوات عجاف في توفير القمح ومن ثم فقد اقترح على ملك مصر ضرورة تخزين جزء من المحصول لاستخدامه عند الحاجة، وقد اعتمد عليه السلام على عنصرين رئيسيين في التخطيط: أولهما: التنبؤ بما ستكون عليه الأحداث في المستقبل، وثانيهما تحديد الهدف وهو مواجهة هذا الخطر وهذين العنصرين هما الدعامتين الرئيسيتين للتخطيط.

قال تعالى: " يوسف أيها الصديق أفتنا في سبع بقرات سمان يأكلهن سبع عجاف وسبع سنبلات خضر وأخر يابسات لعلى أرجع إلى الناس لعلهم يعملون. قال تزرعون سبع سنين دأبا فما حصدتم فذروه في سنبله إلا قليلا مما تأكلون، ثم يأتي من بعد ذلك سبع شداد يأكلن ما قدمتم لهن إلا قليلا مما تحصنون" والتخطيط كما عرفه هنري فايول هو "محاولة للتنبؤ بالمستقبل مع الاستعداد لهذا المستقبل".

أما التخطيط المالي فهو عبارة عن "عملية حساب للمستقبل وحاولت التنبؤ به ووضع الخطوط العريضة لمستقبل مالي مأمون"

وأن أولى مهام سواء كان في مشروع جديد أو قائم، وضع الخطط المالية، وفي عالم الأعمال الديناميكي يحتاج المشروع القائم إلى المال للتشغيل والتوسع وفي كلا الحالين لن يتعرف على حاجته من المال الا بالتخطيط من خلال إعداد الموازنات التقديرية طويلة الأمد أو قصيرة الأمد حسب طبيعة الحال مستخدما العديد من أساليب التخطيط الحديثة، وتتضمن الخطة الرئيسية حساب الدخل والمصروف، والتدفق النقدي، ورأس المال العام، والموازنة النقدية، والموازنة الرأسمالية، ليحدد مسبقا حجم الأموال المطلوبة ومدتها.

فالمشروع يحتاج إلى المال لغايات عديدة منها شراء الآلات أو إضافة خطوط إنتاج أو دفع أثمان المواد الداخلة في التصنيع أو لدفع أجور العاملين ورواتب الإداريين، ويجب على المدير المالي أن يأخذ بالاعتبار صعوبة التنبؤ بالمستقبل وبأن خطته تقوم على مفهوم عدم التأكد، لذلك يجب أن تكون هذه الخطط تتمتع بالمرونة الكافية لجعلها قادرة على مجاراة

الظروف غير المتوقعة، حيث يكتفي المدير المالي أحيانا بالخطط المالية قصيرة الأجل لإدارة النقدية والاحتفاظ برأس مال عامل كاف لمنع وقوع المشروع في أي عسر مالي ويعتمد حجم رأس المال العامل على النشاطات التشغيلية للمشروع وعلى حجم أعماله.

2-1-2- الرقابة المالية:

تتألف وظيفة الرقابة من تقييم أداء المشروع بمقارنة الأداء مع الخطط الموضوعة لمعرفة الصعوبات التي تعترض هذه الخطط وحل هذه الصعوبات ومعالجة الانحرافات وتصحيحها، لذلك على المدير المالي أن يقوم بتصميم نظام للرقابة المالية يمكنه من مراجعة الأداء الفعلي مع الخطط الموضوعة بواسطة تقارير الأداء التي تمكنه من اكتشاف الانحرافات وبالتالي البحث عن أسباب حدوثها ومعالجتها وعادة تكون الرقابة المالية من مسؤولية المراقب المالي، والذي عمله الأساسي هو الإشراف على الحسابات وفي معظم المشروعات يكون المراقب المالي مسؤولاً أمام المدير المالي، وقد تمكنت الوظيفة المالية من تحقيق غاياتها باستخدام الأساليب الحديثة للتخطيط والرقابة التالية:

أ. وضع الأهداف العامة للمشروع: زيادة ثروة أصحاب المشروع، الخدمة الاجتماعية.

ب. وضع أهداف الدوائر والأقسام في المشروع منسجمة مع الهدف العام، وإذا ما تحققت أهدافها تحقق الهدف العام.

ج. مقارنة النتائج الفعلية بالأهداف المخطط لها أو المعيارية

د. نتيجة لتغذية الراجعة والرقابة يتم تصحيح الانحرافات ليستمر العمل في اتجاه تحقيق هدف المشروع العام.

2-1-3: تنظيم الوظيفة المالية أي الحصول على الأموال:

- كان الحصول على الأموال وسبقه من الوظائف الأساسية للإدارة المالية فتدبير الأموال كمنشاط يبدأ مع بداية المشروع ويستمر ما دام المشروع عاملاً، فإذا ما أراد المشروع الحصول على المال اللازم عن طريق إصدار الأسهم يقوم المدير المالي بإعداد نشرة الإصدار لتعريف المستثمرين بالمشروع والغاية من الإصدار، وإذا ما كانت هناك حاجة إلى بيع الأسهم بسرعة يتصل المدير المالي بالوسطاء في السوق المالي لترويج الأسهم إلى المتعاملين وبيعها، وإذا أراد

المشروع الحصول على المال من المصارف يقوم المدير المالي بإعداد المعلومات الأساسية عن النشاط الذي من أجله يطلب القرض والتدفقات النقدية مبينا فيها كيفية استخدام القرض، وكيفية سداده مع الفوائد المستحقة عليه، ويتقدم بها إلى المسؤولين في هذه المصارف لمناقشتها والحصول على المال المطلوب.

- كما يمكن للمشروع أن يقترض من الجمهور من خلال طرح سندات يتم بيعها للجمهور مباشرة وتحمل سعر فائدة معين ويلتزم المشروع بدفع قيمة السند الاسمية عند الاستحقاق بالإضافة إلى دفع الفوائد بصورة دورية إما سنويا أو كل ستة أشهر وقد يباع هذا السند للجمهور بالقيمة الاسمية أو بعلوّة إصدار أو بخصم إصدار.

وهنا تظهر مهمة المدير المالي بكيفية تدبير الأموال مع الأخذ بالاعتبار مصدر هذه الأموال، وتكلفة الحصول عليها، ومخاطرتها، والبدائل التمويلية المتاحة، ومحاولة الحصول على أفضل هذه المصادر والتي تكون بشروط ميسرة وتكلفة قليلة.

2-1-4- استثمار الأموال «إدارة رأس المال»:

جاء الاهتمام باستخدام المال بالشكل الأمثل لأن الأموال المتوفرة لأي مشروع تكون محدودة وتتصف بالندرة، وإذا ما أريد لهذا النجاح يجب استخدام هذه الأموال لتعطي أعلى عائد ممكن مع الأخذ بالاعتبار المخاطر المرتبطة بالعائد لذلك فعلى المدير المعني بالقرار المالي المقارنة بين عدد من البدائل: هل تصرف الأموال على الأبحاث والتطوير أو على عمالة إضافية، أو على زيادة الحملة الإعلامية، أو على أسس علمية سليمة وأصبح التركيز على إدارة الأصول من مهام الإدارة المالية.

فالقرار الأول لأي مشروع هو اختيار نوع الصناعة التي سيعمل فيها المشروع وما هي منتجاته، أو الخدمات التي يقدمها، وعندما يتم اختيار ذلك تتحدد ربحيته ومخاطره بالقرارات المالية الخاصة بالتمويل ومدى الاعتماد على القروض في التمويل، ومركز السيولة للمشروع، وقرارات الاستثمار في البدائل الاستثمارية، حيث يحدد حجمه ونوع الأصول الثابتة من مساحات وأبنية وآلات وأجهزة مستخدمة وهنا يتم القرار الاستثماري أي تخصيص الأموال بين البدائل الاستثمارية من أصول وأنشطة مختلفة طبقا للمعايير التي تحقق أهداف المشروع، وتوجه الإدارة المالية باستمرار مشكلة القرار فيما إذا كانت الأرباح المتوقعة من الاستثمار

تستحق في المدى القريب، فإذا كان بالإمكان قياس المنافع والنفقات بالدينار فالقرار سهل، وأما إذا كانت تستحق خلال سنوات قادمة وبعض المنافع أو النفقات ليست نقدية فالقرار صعب.

2-1-5- مواجهة مشكلات خاصة:

أن الوظائف الأربعة السابقة هي وظائف دورية متكررة ودائمة للإدارة المالية وللمدير المالي، ولكن قد يواجه المدير المالي من وقت لآخر مشاكل مالية ذات طبيعة خاصة وغير متكررة، وقد لا تحدث خلال حياة المشروع ومن هذه المشاكل الإفلاس، العسر المالي، إعادة التنظيم، الاندماج، الفشل، التصفية، الانفصال.

مهام ودور المدير المالي:

المدير المالي هو الشخص المسؤول بجدارة عن تنفيذ الوظائف المالية، والمدير المالي الذي لا يؤدي دور ديناميكي في اتخاذ القرارات على الدوام يعد شخص غير مهم يضاف إلى ذلك أن قرارات الإدارة العليا هي مجال اهتمامه وعند ذلك يصبح شخص إداري مهم وحتى ينفذ المدير المالي الوظائف المالية فإنه يقوم بمهام التخطيط والرقابة المالية، وينفذ هذا المهام من خلال أدوات التخطيط المالي والرقابة المالية، والتي تشمل التخطيط المالي والتنبؤ بالاحتياجات المالية، والموازنات، وتحليل التعادل وتحليل الرافعة التشغيلية وتحليل المالي وغيرها.

وفي ضوء ذلك يمكن حصر مهام المدير المالي بالآتي:⁽¹⁾

1- الحصول على الأموال: تخطيط الاحتياجات المالية والتنبؤ بها ومراقبتها هي أساس نشاط المدير المالي استنادا إلى وجهة النظر التقليدية أو المدخل التقليدي الذي هيمن على مجال الإدارة المالية والذي يحدد دور المدير المالي في الحصول على الأموال.

2- تخصيص الأموال: منذ منتصف الخمسينيات تغير حال منشآت الأعمال نتيجة للتغير في العوامل الاقتصادية البيئية لهذا تحول اهتمام الإدارة المالية مجرد الحصول على الأموال إلى الاستخدام الفعال والكفاء للأموال. وأصبحت العملية المركزية السلسلة المالية هي الموائمة الرشيدة بين الفوائد أو المزايا المحتملة للاستخدام مقابل الكلفة المحتملة للموارد.

¹ - محمد علي العامري، الإدارة المالية، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، 2007، ص 20.19.

لهذا فإن المدخل الحديث هو طريقة تحليلية لإمعان النظر في المشاكل المالية للمنشأة وأن الإدارة المالية هي جزء حيوي ومكمل للإدارة الشاملة.

يتبين من ذلك بأن القرارات المالية ذات أثر كبير على مجمل نشاطات المؤسسة وعليه فإن اهتمام المدير المالي إلى جانب الوظيفة التقليدية له وهي الحصول على الأموال هو تحديد حجم ونوع التكنولوجيا المؤسسة، مجال النمو، العائد والمخاطر التي تترتب على الاختيار الأفضل بخليط الموجودات. إن اختيار تكنولوجيا العملية الإنتاجية نحدد درجة الرافعة التشغيلية للشركة وبالتالي تقلب الأرباح، فإذا كانت الرافعة التشغيلية كبيرة، تكون نسبة التكاليف الثابتة إلى إجمالي التكاليف كبيرة أيضا أي أن الشركة تتميز بدرجة رافعية تشغيلية مرتفعة وهذا يعني أن الشركة شديدة الحساسية للتغيير في الأوضاع الاقتصادية فإذا انخفضت المبيعات قليلا فإن ذلك سيؤدي إلى انخفاض كبير وغير مناسب في أرباحها التشغيلية وتكون مخاطرة الشركة كبيرة أيضا.

3- تخطيط الأرباح:

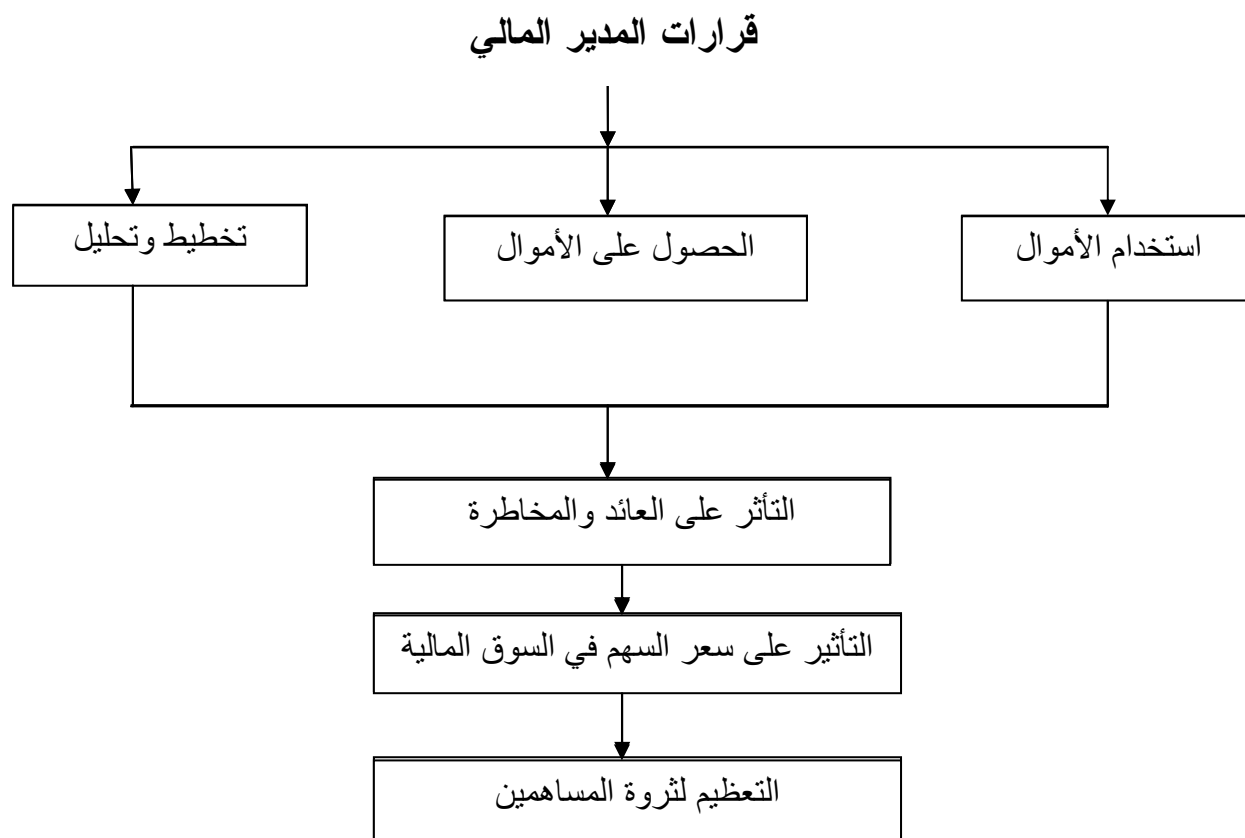
إن مهام المدير المالي توسعت لتشمل مهمة تخطيط الأرباح والمراقبة والتعديل للأنشطة التشغيلية والتأكد من أنها منسجمة مع الأهداف وكذلك تخطيط ومراقبة الأسعار والكلف وفصلها إلى كلف ثابتة ومتغيرة وكذلك الاختيار للخطوط الإنتاجية، حيث هناك استخدامات بديلة متعددة للأموال.

4- التعامل في السوق المالية:

ينبغي للمدير المالي أن يتعامل مع السوق المالية بحيث يفهم ويستوعب عملياتها، لما لهذه السوق من دور كبير في تأمين المتطلبات المالية كذلك فإن نظرة المستثمرين للمؤسسة من خلال الأسواق المالية وكيفية قياس المخاطرة، وتوزيع الأرباح وانعكاسها على أسعار أسهم المؤسسة تكشف مهام المدير المالي عن الدور الذي يؤديه لتنفيذ وظائف الإدارة المالية، وانعكاس ذلك على أهداف المؤسسة بالذات هدفها الرئيسي تعظيم قيمتها (تعظيم ثروة المساهمين) فالمدير المالي يبذل قصارى جهده لتحقيق هذا الهدف من خلال اتخاذ القرارات التي تنطوي على مجموعة من المبادلات بين العائد والمخاطرة وهذه القرارات المالية تؤثر في

القيمة السوقية لأسهم المؤسسة، والتي تؤول إلى تعظيم الثروة والشكل (01/02). يعكس دور المدير المالي في تحقيق الهدف الرئيسي للمؤسسة.

الشكل رقم: (01/02): دور المدير المالي في تحقيق هدف المؤسسة



المصدر: المرجع السابق، ص 21.

المطلب الثالث: أهداف الإدارة المالية وموقعها في الهيكل التنظيمي

1- أهداف الإدارة المالية:

تستمد الإدارة المالية في المشروع أهدافها من الأهداف الأساسية التي يسعى المشروع إلى تحقيقها، فالهدف الأساسي لأي مشروع هو البقاء والنمو والاستمرار والازدهار، ولكي

يحقق المشروع هذا الهدف يسعى إلى تحقيق أهداف مساندة أخرى لتحقيق الهدف الأساسي وهذه الأهداف هي: (1)

1- تعظيم الأرباح:

بمعنى تحقيق مستوى ملائم من الأرباح وهو المستوى الذي لا يقل عن المستوى الذي تحققه المشروعات المماثلة والتي تتعرض لنفس الظروف ونفس درجة المخاطرة، ونستطيع الحكم على فاعلية القرارات في مشروع ما من خلال حجم الأرباح المتحققة، ومن هنا فإننا نقوم بتبني القرارات التي تؤدي إلى تقليل الأرباح، ويتم قياس الأرباح بطرق متنوعة منها:

أ- صافي التدفق النقدي، ويقصد به التدفق النقدي الداخل مطروحا منه التدفق النقدي الخارج.

ب- الفرق بين الإيرادات والنفقات.

ج- العائد على الأموال المستثمرة.

د- الزيادة في المخرجات عن المدخلات

هـ- العائد على حقوق الملكية

و- العائد على الموجودات.

لذلك فإن المشروعات الاقتصادية تسعى إلى تحقيق أرباح ملائمة لتضمن بقائها واستمرارها، وترجع أهمية تحقيق الأرباح كمعيار لاتخاذ القرارات لكونها تعبر عن مدى الاستغلال الاقتصادي لموجودات المشروع وبذلك تعتبر مقياسا للحكم على الأداء الاقتصادي، إلا أن هناك بعض العيوب في اعتبار تعظيم الأرباح هدف أساسي للمشروع من هنا فإن تعظيم الأرباح يعاني من صعوبات ومشاكل أهمها:

عدم وضوح النظرة إلى الأرباح، إن مفهوم تحقيق الأرباح مفهوم غامض وواسع فهناك الربح من وجهة نظر الاقتصاد والذي يعني الفائض، وهناك الربح من وجهة نظر المحاسبة والذي يعني زيادة الإيرادات عن النفقات التي يتكبدها المشروع في سبيل حصوله على هذه الإيرادات، وهناك صافي التدفق النقدي والذي يعني صافي الربح بعد الضريبة

¹ - عدنان تاية النعيمي، سعدون مهدي الساقبي، مرجع سبق ذكره، ص ص: (26-33).

مضاف إليه الاهتلاك، كما أن هناك الأرباح الموزعة والأرباح المستبقة والأرباح المدورة، والربح على المدى الطويل والربح على المدى القصير، مثلاً نستطيع زيادة الأرباح على المدى القصير عن طريق خفض النفقات الخاصة بالصيانة الآلات وهذا سيؤدي إلى خفض الأرباح على المدى الطويل، من هنا فعند الحديث عن مفهوم تعظيم الأرباح يجب معرفة أي من هذه الأرباح المطلوبة تعظيمها؟

إن هدف تعظيم الأرباح يتغاضى على القيمة الزمنية للنقود أي يهمل توقيت الحصول على التدفقات النقدية المتولدة عن المشروع، مما يعني إهماله لعامل الزمن، ولتوضيح أهمية الحصول على التدفقات النقدية سندرس المثال التالي:

المثال (1.1): بافتراض أن لديك المشروعين التاليين، وأن العمر الافتراض لكل مشروع هو 3 سنوات وأن الكلفة الاستثمارية لكلا المشروعين متساوية وكانت التدفقات النقدية الداخلة الناتجة عن هذين المشروعين كما يلي:

الجدول رقم (01/02): التدفقات النقدية الداخلة الناتجة عن المشروعين أ و ب:

الفترة الزمنية	التدفقات النقدية الداخلة للمشروع (أ) بالدينار	التدفقات النقدية الداخلة للمشروع (ب) بالدينار
1	400	100
2	200	200
3	100	400
مجموع التدفقات النقدية	700	700

المصدر: المرجع السابق، ص 27.

من الجدول أعلاه نلاحظ أن مجموع التدفقات النقدية المتولدة عن المشروع (أ) تسوي مجموع التدفقات النقدية المتولدة عن المشروع (ب) وتساوي 700 دينار، وإذا ما استخدمنا معيار تعظيم الأرباح لاختيار أحد هذه المشاريع فإن المشروعين يكونان متساويين، ولا يوجد فرق بينهما من زاوية الأرباح التي يحققها كل مشروع وذلك كون هذه الأرباح قد تساوت.

أما إذا أخذنا عنصر الزمن بالاعتبار فسوف نختار المشروع (أ) لأن التدفقات النقدية التي حصلنا عليها من المشروع المذكور في بداية عمره أكبر وبالتالي يمكن إعادة استثمار هذه التدفقات مما سينتج عنها عائد إضافي وهذا ما يسمى بمفهوم القيمة الزمنية للنقود والذي يعني دينار اليوم أكبر من دينار تتسلمه بالمستقبل.

إن هدف تعظيم الأرباح يتجاهل المخاطر المصاحبة للتدفقات النقدية الناتجة عن المشروع، والمخاطرة تعني التباين بين العوائد الفعلية والعوائد المتوقعة وتزداد المخاطرة كلما ازداد هذا التباين أو التذبذب.

إن هدف تعظيم الأرباح يركز على كمية العوائد المتحققة على المشروع دون الأخذ بعين الاعتبار لدرجة المخاطر المصاحبة لهذه العوائد، وفيما يلي مثال يوضح هذا المفهوم.

المثال (2.1): إذا كانت التدفقات النقدية الناتجة عن المشروعين (أ و ب) ولمدة 3 سنوات كما يلي:

الجدول رقم (02/02): التدفقات الناجمة عن المشروعين أ و ب لمدة 3 سنوات.

الفترة الزمنية	التدفقات النقدية الداخلة للمشروع (أ) بالدينار	التدفقات النقدية الداخلة للمشروع (ب) بالدينار
1	1800	0
2	2000	2000
3	2200	4000
مجموع التدفقات النقدية	6000	6000

المصدر: المرجع السابق، ص 27.

من الجدول أعلاه يلاحظ أن مجموع التدفقات النقدية الناتجة عن المشروع (أ) تساوي مجموع التدفقات النقدية الناتجة عن المشروع (ب) وتساوي 6000 دينار، وبالتالي فإنه من

زاوية، تعظيم الأرباح فإنه لا فرق بين المشروعين (أ،ب) لأن عوائدها قد تساوت، ولكن من زاوية المخاطر المصاحبة لهذه التدفقات النقدية فإن مخاطر المشروع (ب) أعلى من مخاطر المشروع (أ) وتقاس المخاطر الكلية بأحد مقاييس التشتت (المدى، التباين، الانحراف المعياري، ومعامل الاختلاف)، وبما أن مجموع التدفقات النقدية قد تساوت في المشروعين فإن المدى وحده يصبح كاف لتحديد أي من هذين المشروعين أكبر مخاطرة، وفي أدناه المدى لكل من المشروعين:

المدى للمشروع (أ): أعلى قيمة - أقل قيمة.

$$= 1800 - 2200 = 400 \text{ دينار.}$$

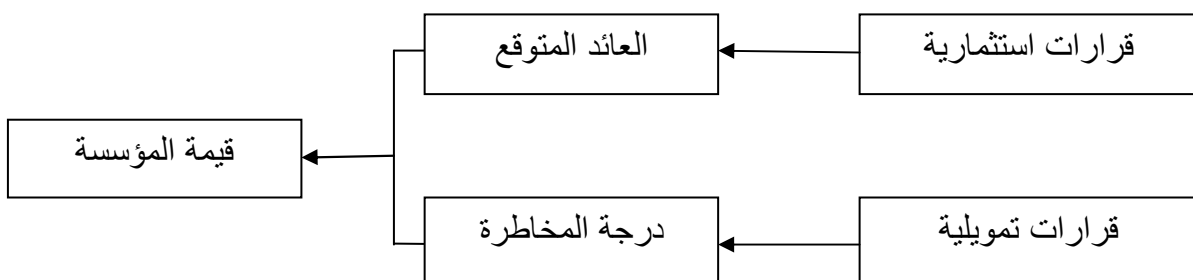
المدى للمشروع (ب): $4000 - 0 = 4000$ دينار.

وكلما زاد المدى زادت المخاطرة لأن زيادة المدى تعني زيادة التشتت أو التذبذب.

2- تعظيم القيمة السوقية للمشروع:

- ويعرف هذا الهدف باسم مضاعفة ثروة المؤسسة، أو مضاعفة القيمة الصافية للمشروع (المؤسسة)، وقد يسأل سائل: كيف يمكن تعظيم القيمة الحالية للمؤسسة؟ إن تعظيم القيمة الحالية للمؤسسة ناتج عن قرارات المؤسسة الاستثمارية والتمويلية، حيث أن القرارات الاستثمارية والقرارات التمويلية ستؤثر بالضرورة على كل من العائد المتوقع ودرجة المخاطرة المرتبطة بالعائد، والأخيرين يؤثران على قيمة المؤسسة، والشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل (02/02): القرارات المؤثرة في قيمة المؤسسة.



المصدر: المرجع السابق، ص 30.

وتجدر الإشارة إلى أن العلاقة بين العائد والمخاطرة هي علاقة طردية، ففي مجال الاستثمار نجد أن الاستثمار في الموجودات الثابتة يتطلب عائداً أعلى لارتفاع المخاطر المرتبطة به بعكس الحال عند الاستثمار في الموجودات المتداولة حيث تقل المخاطر ويكون المستثمر مستعداً لقبول عائد أقل، أما في مجال التمويل، فتؤدي زيادة اعتماد المؤسسة على القروض لتمويل استثماراتها إلى زيادة في العائد المتوقع وذلك بسبب زيادة المخاطر الناتجة عن عدم قدرة المؤسسة على سداد أصل القرض بالإضافة إلى الفوائد.

كما يمكن التعبير عن مضاعفة القيمة السوقية للمؤسسة بتعظيم القيمة السوقية لسعر سهم المؤسسة في سوق الأوراق المالية، وهذا الهدف أكثر أهمية من هدف تعظيم الأرباح لأنه يأخذ بالاعتبار توقيت الحصول على التدفقات النقدية (القيمة الزمنية للنقود) والمخاطر المصاحبة لهذه التدفقات، لذلك فإن المؤسسة تقوم بخصم التدفقات النقدية المتوقع الحصول عليها بمعدل خصم مناسب "يرتفع هذا المعدل مع زيادة المخاطرة وينخفض مع زيادة درجة التأكد من التدفقات النقدية"، فإذا ما كان أمامنا مشروعين أو بديلين فإننا نختار المشروع الذي يكون صافي القيمة الحالية له أكبر من الآخر، ويمكن توضيح صافي القيمة الحالية بالمعادلة التالية:

$$\text{صافي القيمة الحالية} = \frac{1\text{ت}}{(ع+1)^1} + \frac{2\text{ت}}{(ع+1)^2} + \frac{3\text{ت}}{(ع+1)^3} + \dots + \frac{\text{ت ن}}{(ع+1)^{\text{ن}}} - \text{ج}$$

حيث أن:

ت ن: التدفق النقدي في الزمن ن.

ع: معدل الخصم.

ن: الفترة الزمنية.

ج: الاستثمار المبدئي "كلفة المشروع الأولية".

المثال (1-3): إذا كان أمامك مشروعين (أ ، ب) وكانت التدفقات النقدية للمشروعين كما هي موضحة بالجدول أدناه، فأَي من المشروعين تختار بناء على مفهوم صافي القيمة الحالية. علماً بأن الاستثمار المبدئي لكل من المشروعين = 4000 دينار ومعدل الخصم 10%.

الجدول رقم (03/02): التدفقات النقدية للمشروعين أ و ب.

السنة	التدفقات النقدية للمشروع "أ" بالدينار	التدفقات النقدية للمشروع "ب" بالدينار
1	1000	3000
2	2000	2000
3	3000	1000

المصدر: المرجع السابق، ص 31.

نحسب بداية صافي القيمة الحالية:

$$4000 - \frac{3000}{(1.1)^3} + \frac{2000}{(1.1)^2} + \frac{1000}{(1.1)^1} = \text{صافي القيمة الحالية للمشروع أ} = 815.82 \text{ دينار}$$

$$4000 - \frac{1000}{(1.1)^3} + \frac{2000}{(1.1)^2} + \frac{3000}{(1.1)^1} = \text{صافي القيمة الحالية للمشروع ب} = 1131.47 \text{ دينار}$$

وبما أن صافي القيمة الحالية للمشروع (ب) أكبر من صافي القيمة الحالية للمشروع (أ) فإننا نختار المشروع (ب).

في المثال السابق كانت مخاطر مشروع (أ) مقاسة بالمدى تساوي مخاطر المشروع (ب) مقاسة بالمدى، لذلك فإن المبادلة بين المخاطرة والعائد أحد الأسس الثابتة التي تبني عليها

المؤسسة قراراتها الاستثمارية فلو تساوى العوائد بين مشروعين مختلفين فإننا نختار المشروع الذي تكون مخاطرته أقل، ولو تساوت المخاطرة لمشروعين مختلفين فإننا نختار المشروع الذي يعطي عائد أكبر، فالقاعدة العامة تقول أن المستثمر يسعى إلى تحقيق أكبر عائد ممكن مع تحمله أقل درجة مخاطرة ممكنة من وجهة نظره.

- ولكن فيما لو اختلف العائد واختلفت كذلك المخاطرة فأى المشروعين نختار؟ هنا يعتمد ذلك على الشخص نفسه ودرجة تحاشيه فالبعض سيختار المشروع الذي مخاطرته أقل وعائده أقل، والبعض الآخر يختار المشروع الذي عائده أعلى ومخاطرته أعلى، إذ يرى أن الزيادة في العائد تعوض له عن الزيادة في المخاطر التي سيتحملها.

بناء على ما سبق نستطيع أن نقول إن تعظيم قيمة المشروع في المدى الطويل كهدف يدل ضمنا على تعظيم الثروة التي تعرف بالقيمة الصافية للمشروع وهي الفرق بين مجموع الأصول ومجموع التزامات المشروع، ولزيادة القيمة السوقية لثروة الملاك علينا أن نعمل على رفع سعر سهم المشروع، فسعر السهم هو أفضل مقياس لقيمة المشروع، فالسوق يكون صورة عن أعمال المشروع وعلى هذا الأساس يقيمها.

فإذا ما توقع السوق لمشروع ما أداء جيدا بالمستقبل انعكس ذلك على سعر سهم المشروع بالارتفاع أما إذا كانت توقعات السوق من المشروع عكس ذلك انخفض سعر السهم فتقييم السوق للمشروع ينعكس في سعر سهمه.

من الناحية النظرية يمكن تقييم القرارات الاستثمارية على أساس أثرها على سعر السهم في السوق واختيار الأنشطة التي تؤدي إلى زيادة وتحسن سعر السهم لأنها ستقود إلى تعظيم الثروة.

3. تحقيق سيولة ملائمة:

- إن الهدف الأساسي للإدارة المالية هو تعظيم القيمة السوقية للمؤسسة وللتوصل إلى ذلك لا بد من تحقيق هدفين فرعيين هما:

السيولة والربحية حيث يقع على عاتق المدير المالي مسؤولية توفير سيولة كافية وملائمة للمشروع لمقابلة الالتزامات المالية التي على المشروع ودفعها في مواعيدها حتى لا يتعرض المشروع إلى عسر مالي سواء كان فنياً أم حقيقياً.

- ولكن هناك تعارض بين السيولة والربحية لذلك على الإدارة المالية تحقيق نوع من التوازن بين السيولة والربحية فالانتباه إلى الربحية العالية قد يقضي على السيولة مما يربك المشروع في سداد التزاماته والأمثلة على ذلك إفلاس المصارف التجارية التي اهتمت بالربحية على حساب السيولة عن طريق شراء أصول يصعب تسيلها بالوقت المناسب بدون خسائر تذكر كما أن الاحتفاظ بسيولة عالية يقلل من القدرة على اغتنام الفرص الاستثمارية وزيادة الأرباح، ويمكن تعريف السيولة بما يلي:

أ- السيولة هي أن تتوافر الأموال عند الحاجة إليها.

ب- السيولة هي القدرة على توفير الأموال بكلفة معقولة لمواجهة الالتزامات عند استحقاقها.

ج- السيولة هي القدرة على تحويل بعض الموجودات إلى نقد جاهز خلال فترة قصيرة دون خسائر مهمة.

أما مصادر السيولة فنذكر منها:

أ- بيع السلع والخدمات الموجودة لدى المؤسسة نقداً.

ب- تحويل الموجودات المتداولة إلى نقد خلال الدورة التشغيلية للمؤسسة.

ج- بيع بعض الموجودات الأخرى نقداً.

د- الحصول على الأموال من المصادر الخارجية كالاقتراض.

هـ- زيادة رأس المال.

مما سبق نستطيع القول أن السيولة والربحية هدفان متلازمان لكنهما متعارضان ووظيفة المدير المالي هو التوفيق بين هذين الهدفين المتعارضين حيث أن تحقق أحدهما سيكون على حساب التضحية بشيء من الآخر فالربحية تتطلب استثمار الأموال في أصول أقل سيولة لارتفاع عائدها وهذا الأمر يتعارض مع هدف السيولة مما يعرض المؤسسة لمخاطر عالية.

2- موقع الإدارة المالية في الهيكل التنظيمي:

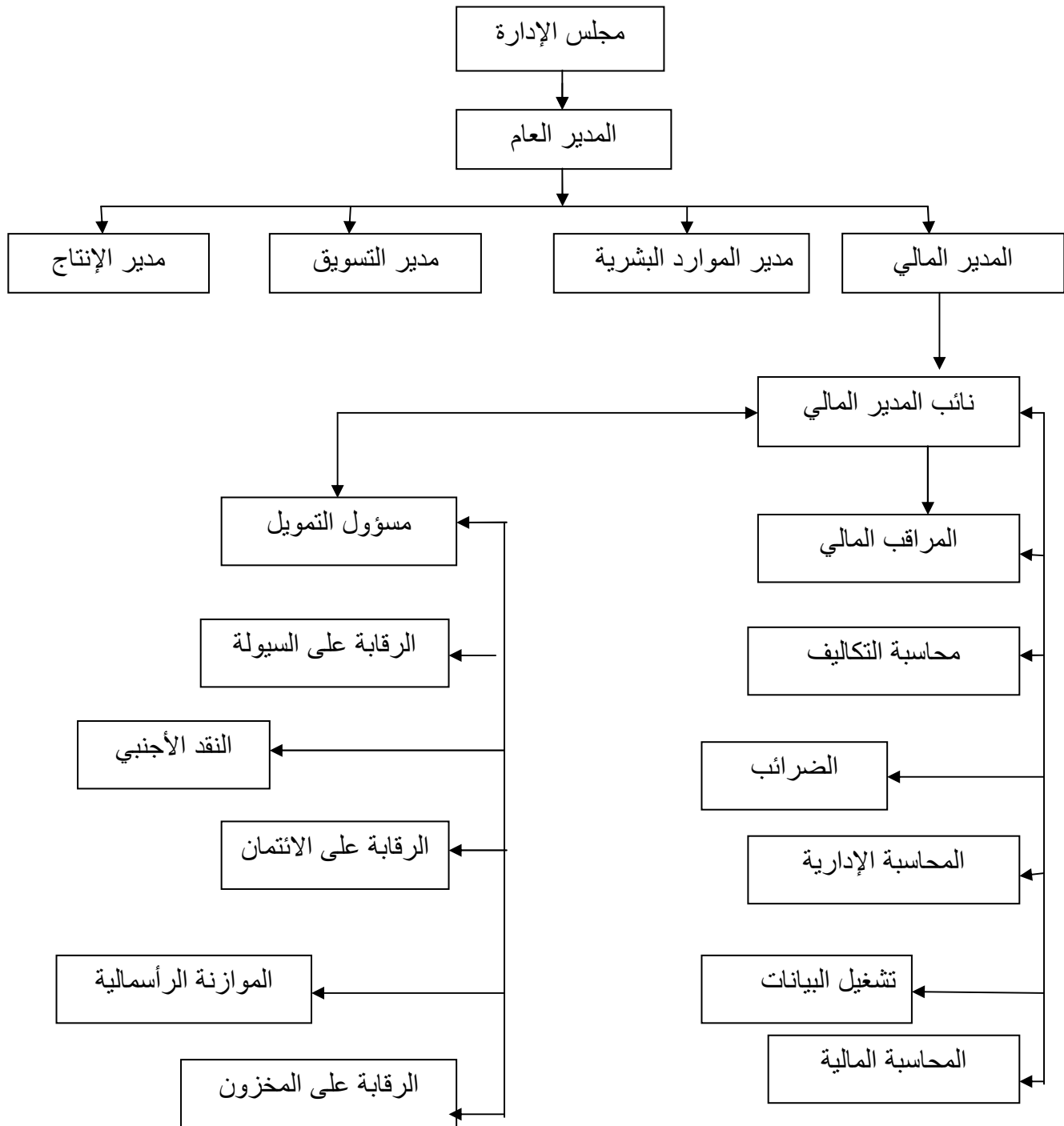
بالرغم من أن الوظيفة المالية في مظاهرها الرئيسية واحدة في جميع المؤسسات إلا أن طريقة تنظيمها تختلف من مؤسسة إلى أخرى، ففي المؤسسات صغيرة الحجم نجد مدير المؤسسة هو المسؤول الوحيد عن معظم الوظائف في المؤسسة، أما في المؤسسات متوسطة وكبيرة الحجم توجد إدارة مستقلة هي الإدارة المالية وفي بعض المؤسسات كبيرة الحجم تقسم مسؤولية الشؤون المالية بين المدير المالي والمراقب المالي وهو المشرف على الحسابات تضاف إليه مسؤولية إعداد التنبؤات المالية والموازنات التخطيطية، وفي هذه الحالة يكون مسؤولاً أمام المدير العام ورئيس مجلس الإدارة.

وينبغي على المدير المالي أن يكون قريباً من قمة الهيكل التنظيمي للمؤسسة، وأحد الأسباب التي تبرر وجوده في أعلى السلم الإداري هو الأهمية الكبرى لعمليات التخطيط والتحليل والرقابة والتي يعتبر المدير المالي مسؤولاً عنها، والأسباب الأخرى أن الكثير من القرارات المالية تؤثر على حياة المؤسسة كلها، وعادة تقوم الإدارة العليا للمؤسسة ببعض المظاهر الهامة للوظيفة المالية وذلك بناء على إرشادات ونصائح المدير المالي، ومن هذه المظاهر قرارات التوسع والانكماش، وقرارات الحصول على قروض طويلة الأجل لذا يتطلب على المدير المالي التأكد من أن النواحي المالية المتعلقة بتلك القرارات قد عرضت عرضاً سليماً على الإدارة العليا المسؤولة على اتخاذ القرارات الهامة، وعليه أيضاً التأكد من فهمهم لهذه النواحي فهما تماماً.⁽¹⁾

والشكل التالي يبين لنا موقع الإدارة المالية في الهيكل التنظيمي للمؤسسة.

¹ - ضيفي زبيدة، ميلي سعيدة، مرجع سبق ذكره ، ص 19.

الشكل رقم (03/02): موقع الإدارة المالية في الهيكل التنظيمي.



المصدر: محمد صالح الحناوي، أساسيات ومبادئ الإدارة المالية، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، 2007، ص 15.

المطلب الرابع: علاقة الإدارة المالية بالإدارات والعلوم الأخرى

ترتبط الإدارة المالية ارتباطاً وثيقاً بالإدارات والعلوم الأخرى، وعلى المدير المالي في أي مشروع أن يكون على دراية وعلم بهذه العلوم التي تساعد في اتخاذ القرارات السليمة ومن بين هذه العلوم، المحاسبة، التسويق، إدارة الأعمال، إدارة الإنتاج، التكنولوجيا:⁽¹⁾

1- العلاقة مع قسم المحاسبة:

كان التصور العام الماضي بعدم وجود فصل بين قسمي المحاسبة والإدارة المالية إلا أن التطور التكنولوجي والتوسع في استخدام أدوات الإدارة المالية المعاصرة قد عزز نظرة الانفصال بين الدارة المالية والمحاسبة حتى أصبح قسم المحاسبة جزءاً من الإدارة المالية للمشروع التي تشرف على تسيير قسم المحاسبة، وتعتمد الإدارة المالية على مخرجات المحاسبة في عمليات التحليل والاستقراء والاستنباط وعرض البيانات، إذ تقوم المحاسبة بإعداد القوائم المالية الختامية التي تستخدمها الإدارة المالية في عمليات التحليل وعرض المقترحات.

2- علاقة الإدارة المالية بقسم التسويق:

والتسويق "Marketing" له أيضاً صلة وثيقة بالإدارة المالية إذ تقوم الإدارة المالية بتحديد مبالغ التمويل اللازمة لقسم التسويق والمساهمة في وضع الخطط التسويقية الملائمة للمشروع في ضوء مفاهيم العائد والكلفة والمقارنة بين كلفة الحملات الإعلانية وطريقة البيع بالأجل كأسلوب لتصريف البضاعة.

3- علاقة الإدارة المالية بقسم إدارة الأعمال:

هناك علاقة مكملة بين الإدارة المالية وإدارة الأعمال، إذ على المشاريع الجديدة أن تحدد مقدار التمويل اللازم لمتطلبات تكلفة إدارة الأعمال، وتقوم بهذه المهمة الإدارة المالية آخذين بعين الاعتبار العمل على تخفيض كلفة الأعمال الإدارية المساندة واختيار البدائل الأقل كلفة.

¹ - دريد كامل آل شبيب، مرجع سبق ذكره، ص ص: (33-36).

4- علاقة الإدارة المالية بقسم إدارة الإنتاج:

إن تحديد إمكانيات الإنتاج والخطة الإنتاجية يعتمد بالدرجة الأولى على أهمية استغلال الطاقة القصوى للمشروع وأن مهمة الإدارة المالية هي في توفير الأموال اللازمة لتنفيذ خطة الإنتاج بنجاح، وتمويل جميع الأنشطة الإنتاجية دون تأخير وهذا يتم بالتنسيق بين أقسام الإنتاج والمالية.

5- علاقة الإدارة المالية بالتكنولوجيا:

لعبت التكنولوجيا دورا كبيرا في تطور الإدارة المالية من خلال تسريع انجاز العمليات المالية والمصرفية وحفظ المعلومات بسرية وسرعة الحصول عليها ونقلها وتعدد الفرص المتاحة في التمويل والاستثمار من حيث التنوع الجغرافي والتنوع في الأدوات المتاحة ولذلك أخذت برامج الكمبيوتر باحتياجات الإدارة المالية وتطويرها، إن ذلك جعل اتخاذ القرارات سريعة ووفر من خلال الاطلاع المباشر من قبل المدراء الماليين على البورصة بواسطة أجهزة الكمبيوتر واستخدام الإنترنت سرعة اتخاذ القرار.

* كما ساهمت حقول المعرفة العلمية الأخرى في بلورة وتطوير الأساس النظري للإدارة المالية، فنظريات علم الاقتصاد في بداية نشوءه وخاصة نظريات الكلاسيك أعطت الإدارة المالية الأساس الفكري نحو استخدام الأسلوب العقلاني في تقسيم قرارات الاستثمار والتمويل التي تعتمد على دراسة البيئة.

إذ أن الاقتصاد ومن خلال نظريات يفيد في فهم حركة التغيرات ذات العلاقة بهذه البيئة، وطالما أن المشروع الذي تهتم الإدارة المالية باستمراره هو جزء من هذه البيئة فإن الآثار المترتبة لسياسات الاقتصادية تنعكس بلا شك على المشروع من حيث الحصول على الأموال وتحقيق الأرباح، وعليه فالإدارة المالية تهتم بالظروف الاقتصادية المرتقبة وتأثيرها على البيئة المالية ونظريات اتخاذ القرار، كما توجد علاقة وطيدة بين الاقتصاد والإدارة المالية لأنهما يهدفان إلى الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة، ويتأثر أداء المشروع بأداء الاقتصاد الكلي والسياسات المالية والنقدية وأسعار الفائدة وتأثيرها على مصادر التمويل وأهمية استغلال الموارد المتاحة الاستغلال الأمثل في ضوء مفاهيم الندرة.

وعلم الاقتصاد الكلي (macro économique) يعطي المدير المالي خلفية جيدة لمراقبة تطورات أسعار الفائدة وكمية رؤوس الأموال المتاحة في السوق والتنبؤ باتجاهاتها في المستقبل من أجل وضع خطط الاستثمار من حيث الكمية والتوقيت وطريقة التمويل أما الاقتصاد الجزئي (micro économique) فهو يساعد المدير المالي على تبني خطط ونماذج (modèles) وقياس درجة الكفاءة ليتمكن من انجاز عملية التخطيط المالي على نطاق المشروع.

أما بالنسبة لعلاقة الإدارة المالية بالمحاسبة فلا تزال مخرجات النظام المحاسبي المصدر الأساسي للبيانات والمعلومات التي تستعملها الإدارة المالية في التحليل وقياس الأداء والرقابة والتخطيط المالي واتخاذ القرار إذ تهتم المحاسبة بعملية جمع البيانات وإعداد الميزانيات وقوائم الدخل، بينما ينصب اهتمام الإدارة المالية باستخدام هذه المخرجات وتحويل البيانات والعناصر المحاسبية إلى معلومات تعد أساس لتقييم المشروع واتخاذ القرار.

إن التطور الذي حصل في استخدام أدوات علم الإحصاء والرياضيات قدم الوسائل الرياضية والإحصائية المناسبة للإدارة المالية في قياس الخطر وتحديد درجة الأمان والتنبؤ بالمستقبل وفي اتخاذ القرارات الاستثمارية الصائبة من خلال نظريات الاحتمالات وتوفير الأدوات التحليلية اللازمة ويشكل علاقات نسبية استخدمت في تحديد كلفة مصادر التمويل المختلفة والتنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية وكيفية قياس درجة الخطر للمشاريع.

المبحث الثاني: التحليل المالي كأداة للإدارة المالية.

تعتبر الميزانية والحسابات الختامية مخرجات نظام المحاسبة المالية والتي تظهر نتيجة أعمال المؤسسة من ربح أو خسارة، وتوضح كذلك المركز المالي للمؤسسة وحقوق أصحابها، ونتيجة للتطورات الاقتصادية لم تعد النتائج التي تظهرها تلك القوائم كافية لأغراض الاستثمار والتمويل وصناعة القرارات المختلفة ولذلك كان لابد من خضوع تلك البيانات للفحص والتدقيق والتحليل بهدف الوقوف على حقيقة وضع المؤسسة ودراسة أسباب نجاحها، وفشلها خاصة وأن النجاح والتقدم يجب أن يكون وليد الصدفة أو نتيجة مؤثرات خارجية ليس للمؤسسة أية تأثير عليها كتغيرات الأسعار، الأحوال الاقتصادية، ولا بد للوحدة الاقتصادية من تخطيط نشاطاتها للفترة المقبلة ويحتاج التخطيط إلى رقابة التنفيذ وتقييم الأداء وتحديد الانحراف باللجوء إلى

أدوات التحليل المالي، الذي أصبح يساعد في تقييم الأداء، ويساعد في التقييم المستقبلي لكافة النشاطات، حتى يعمل على إخضاع ظروف عدم التأكد للرقابة والسيطرة.

المطلب الأول: تطور التحليل المالي والعوامل التي ساهمت في زيادة أهميته.

1- تطور التحليل المالي:⁽¹⁾

بدأ الاهتمام بالتحليل المالي مع بدايات هذا القرن وخاصة مع زيادة انتشار شركات المساهمة بما فرضته من فصل بين الإدارة والملكية، وفي البداية انصب الاهتمام على قائمة المركز المالي (الميزانية)، وكان جل الاهتمام في التحليل ينصب على مصادر التمويل الطويل الأجل.

ومع اتساع الدور المصرفي، وخاصة في مجال تقديم التسهيلات الائتمانية المطلوبة من المؤسسات ويعود ذلك إلى تاريخ 1895/02/09، وذلك عندما أقر المجلس التنفيذي لجمعية مصرفين ولاية نيويورك "التوصية إلى أعضاء هذه الجمعية بأن يطلبوا ممن يقترضون المال من المؤسسات التي يتبعون لها أن يزودونهم ببيانات مكتوبة حول الأصول والالتزامات الخاصة بهم، وذلك بالصيغة التي توصي بها لجنة البيانات الموحدة للمجموعات المختلفة"، ومنذ تلك الفترة تم بحث هذا الموضوع باستفاضة وقد أوصى كبار المصرفيين المعروضين باستعمال البيانات لأغراض منح التسهيلات الائتمانية، ولقد تمت التوصية ولأول مرة على ضرورة تحليل هذه البيانات في عام 1906م، وكان الرأي حينئذٍ بضرورة إجراء تحليل شامل للبيانات من قبل المسؤولين عن منح التسهيلات الائتمانية وذلك عن طريق الدراسة والمقارنة حيث يسمح ذلك بمعرفة نقاط القوة والضعف في تلك البيانات ولقد لاقى فكرة المقارنة قبولا جيدا أو بدؤوا يفكرون في أي البيانات ينبغي مقارنتها، وفي عام 1908م تم اعتماد القياس الكمي بواسطة النسب.

ولقد فرضت أزمة الكساد العالمية (1929 - 1933) بما أفرزته من إفلاس لشركات كثيرة في العالم إلى توجه الاهتمام في التحليل المالي إلى قضيتين أساسيتين في المؤسسات الأولى وهي دراسة سيولة المؤسسات وخاصة أن غالبية الشركات التي أعلنت إفلاسها كان سببه وضع السيولة لديها، حيث أنها لم تستطع تسديد التزاماتها المالية عند استحقاقها.

¹ - منير شاكر وآخرون، التحليل المالي (مدخل صناعة القرارات)، دار وائل للنشر، عمان، ط2، 2005، ص 11.10.

والقضية الثانية هي الربحية والمقدرة على المنافسة، وهكذا تنامي الاهتمام وبشكل متزايد بقائمة الدخل وفاقت في أهميتها قائمة المركز المالي (الميزانية).

والجدير بالذكر هنا أن عمليات الاستثمار كانت من عوامل تطور التحليل المالي أيضاً، حيث أن التفكير بالاستثمار يتطلب بالضرورة تكوين رأي عن الوضع المالي للمؤسسة بناءً على تحليل بياناته المالية، ولقد استخدم "لورنس تشيمبر لين" في كتابه "مبادئ الاستثمار في السنوات" المنشور لأول مرة عام 1911 عدة نسب.

وبعد الحرب العالمية الثانية وانتشار ظاهرة التضخم المالي وارتفاع الأسعار، وتأثير ذلك على بنود قائمة المركز المالي بشكل كبير ازداد الاهتمام بقائمة الدخل، وينظر الآن إلى التحليل المالي نظرة شاملة، وخاصة مع استخدام الأساليب الكمية الحديثة، واستخدام الحاسوب حيث أصبح التحليل المالي يتم بمستوى عالٍ من الكفاءة، ولم يعد هناك اهتماماً بقائمة أكثر من قائمة، بل أصبح الهدف من التحليل، والمعلومات المرغوب الحصول عليها هي التي تحدد القائمة التي يجب الاعتماد عليها من أجل الوصول إلى المطلوب من المعلومات، ولم يعد أيضاً مقتصرًا على قائمة المركز المالي، أو قائمة الدخل بل تعدى ذلك إلى كل البيانات المحاسبية، فالتحليل المالي حالياً يستخدم كل البيانات المحاسبية كما يستخدم أيضاً بيانات خارجية تتعلق بالوحدة.

كما أن تزايد حجم العمليات وتحسن نوعيتها ساهم بشكل كبير في خلق نظرة جديدة للتحليل المالي، حيث تحول من تحليل ساكن "لفترة معينة أو سنة" إلى تحليل ديناميكي أي دراسة الحالة المالية للمؤسسة لعدة سنوات متعاقبة أقلها 3 سنوات، والمقارنة بين نتائجها واستنتاج تطوير سير المؤسسة المالية، وأدى تعميم التحليل المالي في المؤسسات إلى تطوير نشاطاتها وتحقيقها قفزات جد مهمة في الإنتاج والإنتاجية.

فالتحليل المالي أصبح يساعد في تقييم الأداء، ويساعد في التخطيط المستقبلي لكافة النشاطات.

2/ العوامل التي ساهمت في زيادة أهمية التحليل المالي:

يرجع تغير النظرة إلى القوائم المالية بالشكل المجرد كما تحتويه من معلومات، إلى ضرورة تحليلها ودراستها إلى عدة أسباب، يمكن تلخيصها فيما يلي:⁽¹⁾

1- الثورة الصناعية:

أظهرت الثورة الصناعية في أوروبا الحاجة إلى رأس مال ضخم لإنشاء المصانع وتجهيزها وتمويل العملية الإنتاجية سعياً وراء الأرباح و وفرات الإنتاج الكبير، وبذلك تطور حجم المشروع الاقتصادي من مؤسسة فردية صغيرة إلى شركة مساهمة كبيرة تجمع مدخرات آلاف المساهمين لاستثمارها على نطاق واسع، وقد اضطر هؤلاء المساهمين نظراً لنقص خبرتهم إلى تفويض سلطة إدارة المؤسسة إلى مجلس إدارة مستقل وأصبحت القوائم المالية وسيلتهم الأساسية في متابعة أحوال المؤسسة ومدى نجاح الإدارة في أداء مهمتها وبالتالي ظهرت الحاجة إلى تحليل هذه القوائم وتفسير النتائج، لتحديد مجالات قوة المؤسسة أو نقاط ضعفها أو قوة مركزها المالي ونتيجة أعمالها.

2- التدخل الحكومي في طريقة عرض البيانات بالقوائم المالية:

لما كان نجاح واستمرار وجود شركات المساهمة مرهون بثقة المساهمين، أدى ذلك إلى تدخل الحكومات من خلال إصدار التشريعات الخاصة بضرورة مراجعة حسابات هذه الشركات بواسطة مراقب خارجي، لكي تضمن حماية جموع المستثمرين، كما نصت هذه التشريعات أيضاً بتحديد كيفية عرض البيانات بالقوائم المالية ومدى التفصيل المطلوب فيها لضمان إعطاء صورة للمساهمين عن المركز المالي للشركة ونتائج أعمالها، مما ساعد ذلك في الحاجة إلى تحليل تلك القوائم المالية.

3- الأسواق المالية:

تهتم الأسواق المالية بالمستثمرين في الأوراق المالية، فهم أكثر الأطراف الذين يحققون الأرباح نتيجة استثمارهم في الأوراق المالية، كما أنهم أكثر الأطراف الذين يتعرضون للمخاطرة ولذلك يحتاج المستثمرون الحاليون والمتوقعون إلى معلومات دقيقة عن واقع

¹ - حمزة محمود الزبيدي، التحليل المالي "تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل"، دار النشر والتوزيع، عمان، 2004، ص 23.22.

مؤسسات الأعمال التي تتداول أسهمها في السوق المالية، ولإرضاء هؤلاء المستثمرين، نجد أن الأسواق المالية قد اهتمت بتحليل حسابات مؤسسات الأعمال ماليا لتحديد مدى قوة هذه المؤسسات أو ضعفها، وعلى ضوء نتائج التحليل يتحرك الطلب والعرض للأوراق في السوق.

4- الائتمان:

إن انتشار أسلوب التمويل القصير الأجل ولفترات لا تتجاوز السنة قد دفع بالمصارف التجارية إلى ضرورة تقييم سلامة المركز المالي والنقدي للمؤسسات الطالبة لهذا النوع من الائتمان، ولذلك قد ظهرت الحاجة إلى تحليل القوائم المالية وعلى ضوء نتائجها تمنح المصارف القروض التسهيلات الائتمانية المختلفة أو ترفض منحها لنوع من المؤسسات، ولهذا فقد أنشأت الكثير من المصارف وحدات خاصة مهمتها إجراء التحليل المالي للمؤسسات الطالبة كمساعدة المصارف.

المطلب الثاني: مفهوم وأهداف التحليل المالي.

1- مفهوم التحليل المالي:

يهدف التحليل المالي إلى تحويل البيانات الواردة بالقوائم المالية والبيانات المحاسبية إلى معلومات تفيد في اتخاذ القرارات، ويعتمد التحليل المالي أصلا على القوائم المالية المنشورة وقائمة المركز المالي، وإضافة لذلك يمكن استخدام بيانات محاسبية أخرى تفيد عملية التحليل والدراسة، ويمكننا تعريف التحليل المالي بأنها دراسة القوائم المالية بعد تبويبها وباستخدام الأساليب الكمية، وذلك بهدف إظهار الارتباطات بين عناصرها والتغيرات الطارئة على هذه العناصر، وحجم وأثر هذه التغيرات واشتقاق مجموعة من المؤشرات التي تساعد على دراسة وضع المؤسسة من الناحية التشغيلية، والتمويلية وتقييم أداء هذه المؤسسات وكذلك تقديم المعلومات اللازمة للأطراف المستفيدة من أجل اتخاذ القرارات الإدارية السليمة.⁽¹⁾

والتحليل المالي عبارة عن معالجة منظمة للبيانات المتاحة بهدف الحصول على معلومات تستعمل في عملية اتخاذ القرار وتقييم أداء المؤسسات في الماضي والحاضر وتوقع ما ستكون عليه في المستقبل. إن التحليل المالي عبارة عن عملية منظمة تهدف إلى التعرف على

¹ - منير شاكر محمد، مرجع سبق ذكره، ص 12.

مواطن القوة في وضعية المؤسسة لتعزيزها، وعلى مواطن الضعف لوضع العلاج اللازم لها، وذلك من خلال القراءة الواعية للقوائم المالية المنشورة، بالإضافة إلى الاستعانة بالمعلومات المتاحة وذات العلاقة بموضوع التحليل مثل أسعار الأسهم والمؤشرات الاقتصادية العامة والتحليل المالي بسيط في مفهومه النظري لكن هناك صعوبة كبيرة في تطبيقه، لكون التطبيق السليم يحتاج إلى إمام كبير بالمؤسسة موضوع التحليل، وإدارتها، وقدرات هذه الإدارة، ومن هذا المنطلق فإن التحليل المالي قائم على المعرفة والخبرة أكثر من كونه عملية ميكانيكية مبنية على أسس محددة.⁽¹⁾

- التحليل المالي هو دراسة النشاط والمردودية والمركز المالي للمؤسسة في الحاضر (المعطيات التاريخية المتاحة) وفي المستقبل (التنبؤ)، يتم التحليل المالي أساسا باستعمال البيانات المحاسبية، وعلى وجه الخصوص القوائم المالية السنوية كحسابات النتائج، الميزانية والملاحق، فالتحليل المالي هو عبارة عن معالجة منظمة لهذه البيانات حسب الغاية من التحليل المزمع إجراؤه ومن أجل اشتقاق معلومات مجدية، تساهم في التعبير عن الوضعية المالية والاقتصادية للمؤسسة.⁽²⁾

التحليل المالي يتشكل من مجموعة من المفاهيم والطرق والأساليب التي تسمح بمعالجة البيانات المحاسبية، وبيانات التسيير من أجل تشكيل رؤية أو تصور شامل متعلق بالوضعية المالية للمؤسسة يستخدم أساليب وأدوات تجمع هي الأخرى ويقدر متوازن بين سمتي الموضوعية والملائمة للأهداف التي يسعى إليها.

ولكي يحقق المحلل المالي المتطلبات والشروط المقصودة هنا عليه مراعاة ما يلي:⁽³⁾

- أن تتوفر لديه خلفية عامة عن المؤسسة ونشاطها والصناعة التي تنتمي إليها وكذلك البيئة العامة المحيطة بها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية (دراسة الجدوى الاقتصادية).
- أن يبرز الفروض التي تبنى عليها عملية التحليل وكذلك المتغيرات الكمية والنوعية التي ترتبط بالمشكلة محل الدراسة.

¹ - مفلح محمد عقل، الإدارة المالية والتحليل المالي، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص 233.

² - Betrice et Francis Grand Gvillot. Analyse financière. Les outils du diagnostic financier . 8^{eme} edition. Gvalino editevr. Paris.2007.p11.

³ - Elie Cohen. Analyse financière.3eme edition. Economica. Paris. 1994.p 07.

- أن لا يقف المحلل المالي عند مجرد كشف عوامل القوة ومواطن الضعف في نشاط المشروع بل أن يسيطر وهو الأهم إلى تشخيص أسبابها واستقراء اتجاهاتها المستقبلية.
- أن يتسم المحلل المالي نفسه بالموضوعية وذلك بالتركيز على فهم دوره المحصور في كشف الحقائق كما هي قبل أن يقوم بتفسيرها بصورة مجردة بعيدة عن التحيز الشخصي وذلك ليقوم بعد ذلك في تقديم تقريره بما يتضمنه من مؤشرات وبدائل تخدم متخذ القرار مع مراعاة التوصية بما يراه البديل الأفضل منها أو المنظمة، ودراسة المخاطر التي تهدد المؤسسة بالإضافة إلى دراسة الجدوى والجودة وبفضل شمولية المناهج ومداخل التحليل المالي فقد أصبحت مناهجه تستخدم في جميع المؤسسات التي تتمتع باستقلالية مالية وبمختلف أشكالها (منظمات، تعاونيات ومعظم المؤسسات العمومية). إن التحليل المالي باتجاهاته المعاصرة أضحت أداة تخطيط وأداة رقابة فعالة.

2- أهداف التحليل المالي:

يهدف التحليل المالي بشكل عام إلى تقييم أداء المؤسسة من زوايا متعددة وبكيفية تخدم أهداف مستخدمي المعلومات ممن لهم مصالح مالية في المشروع، وذلك يقصد تحديد جوانب القوة، ومواطن الضعف، ومن ثم الاستفادة من المعلومات التي يوفرها التحليل المالي لهم في ترشيد قراراتهم المالية ذات العلاقة بالمشروع، ويمكننا بشكل عام تحديد أغراض التحليل المالي في الجوانب التالية:⁽¹⁾

- مساعدة الإدارة على اتخاذ القرارات المتعلقة بالتخطيط والرقابة.
- تقييم الأداء للإدارة والأقسام وكذلك تقييم السياسات الإدارية.
- دراسة وتقييم التوازن المالي للمؤسسة.
- دراسة وتقييم ربحية المؤسسة.
- دراسة وتقييم مقدرة المؤسسة على تسديد التزاماتها المالية (دراسة السيولة).
- دراسة وتقييم المركز الائتماني للمؤسسة.

¹ - منير شاكر محمد، مرجع سبق ذكره، ص 22.

- دراسة وتقييم قدرة المؤسسة على الاستمرار (الفشل المالي).

المطلب الثالث: خطوات التحليل المالي والأطراف المهمة به.

1- خطوات التحليل المالي:

يعتمد التحليل المالي على جملة خطوات متتابعة تشكل في مجملها المنهج العلمي لتحليل، ويمكن إيجازها في ما يلي:

- تحديد الغاية أو الهدف من التحليل.

- جمع البيانات المرتبطة بشكل مباشر بالهدف من التحليل.

- تحديد أدوات التحليل المناسبة للوصول إلى أفضل النتائج، وبأسرع وقت وهذه الخطوة تعتمد بالدرجة الأولى على المستوى الفني والعلمي للقائم بعملية التحليل ومقدار دراسة الأساليب المختلفة لعملية التحليل.

- تشغيل البيانات ذات الصلة بالإعتماد على الأدوات للوصول إلى بعض المؤشرات المرتبطة بغرض التحليل .

- تحليل المؤشرات التي يتم التوصل إليها لمعرفة اتجاهها المستقبلي.

- كتابة الاستنتاجات، والتوصيات النهائية.⁽¹⁾

2- الأطراف المهمة بالتحليل المالي:

تعدد الأطراف المستفيدة، والمهمة بمعلومات التحليل المالي، كما تتنوع أغراض استخداماتهم لتلك المعلومات وذلك وفقا لتنوع علاقتهم بالمؤسسة من جهة ولتنوع قراراتهم المبنية على هذه المعلومات من جهة أخرى، ويمكن تحديد الأطراف المهمة بالتحليل المالي بما يلي:⁽²⁾

¹ - وليد ناجي الحياي، الاتجاهات المعاصرة في التحليل المالي منهج علمي وعملي متكاملا، الوارق للنشر والتوزيع، عمان، 2004، ص 26.25.

² - منير شاكر محمد، مرجع سبق ذكره، ص 19.18.

- إدارة المؤسسة: يعتبر التحليل المالي من أهم الوسائل التي يتم بموجبها تحليل نتائج الأعمال وعرضها على مالكي الوحدة، بحيث يظهر هذا التحليل مدى كفاءة الإدارة في أداء وظيفتها، إذا يعتبر التحليل المالي أداة من أجل:

- معرفة الإدارة العليا لمدى كفاءة الإدارات التنفيذية في أداء وظيفتها.

- تقييم أداء الإدارات والأقسام والأفراد، وكذلك السياسات الإدارية.

- المساعدة في التخطيط السليم للمستقبل.

2- أصحاب المؤسسة: وهم المساهمون أو الشركاء أو أصحاب المؤسسات الفردية، ويرتبط هؤلاء بالمؤسسة الاقتصادية بشكل رئيسي، لذا نجد أن اهتماماتهم بنتائج التحليل المالي ينصب على تحليل الهيكل المالي العام وطبيعة التمويل الداخلي والخارجي والربحية، والعائد على الأموال المستثمرة وكذلك مدى قدرة المؤسسة على سداد التزاماتها المالية الجارية بانتظام لما يهتم أصحاب المؤسسة بمدى قدرتها في توفير السيولة النقدية، لدفع حصص الأرباح المستحقة لهم.

3- الدائنون: تختلف وجهة نظر الدائنين في التحليل المالي تبعا لنوع الدين:

- **الديون طويلة الأجل:** إن ما يهم الدائنون هنا هو ضمان استرداد أموالهم وحصولهم على فوائد أموالهم وبالتالي فإن اهتمامهم بالتحليل المالي يتعلق بمعرفة القيمة الحقيقية للأصول الثابتة ومستوى الربحية وكفايتها في تغطية الفوائد السنوية.

- **الديون القصيرة الأجل:** إن ما يهم الدائنون هنا هو ضمان قبض مبلغ الدين في تاريخ استحقاقه، لذا تجد الدائنون هنا يهتمون بتحليل رأس المال العامل، والمركز النقدي، والسيولة في الوحدة.

4 - جهات أخرى :

- **الغرف التجارية والصناعية:** حيث تقوم هذه الغرف بجمع البيانات عن الوحدة الاقتصادية في القطاع الواحد بهدف استخراج نسب ومؤشرات لكل فرع من فروع النشاط الاقتصادي.

- أجهزة التخطيط: وتظهر أهمية ذلك في الدول التي تنتهج التخطيط المركزي حيث تساعد على إعداد الخطط الجديدة بناء على المعلومات المستخلصة من نتائج التحليل المالي.
- المستثمرون المحتملون: لغرض دراسة إمكانية استثمار أموالهم في مؤسسات الأعمال فان المستثمرون المحتملون يهتمون بنتائج التحليل المالي للمؤسسة المختلفة.
- المصارف وشركات التأمين:

لدراسة مدى قدرة الوحدة في سداد القروض التي يمكن منحها لها، وكذلك في إمكانية التأمين على أنشطتها إذا ما كانت قادرة على الاستمرار في النشاط والنمو وسداد الأقساط فان المصارف وشركات التأمين تعتمد إلى حد كبير على نتائج التحليل المالي للمؤسسة ومدى قدرتها على الوفاء بديونها.

- العملاء والموردون.

- آخرون.

المطلب الرابع: دور التحليل المالي في اتخاذ القرارات الإدارية.

1- القرارات الأساسية للنشاط الاقتصادي:

- إن قوة أداء أي نشاط اقتصادي، ونجاحه ترتبط بقرارات الإدارة، هذه القرارات تتطلب أساسا سلسلة مستقرة من الاختيار بين البدائل وهذه الاختيارات تستند أساسا على التحليل المالي الذي يدرس الوضع المالي للمؤسسة وحركة الموارد المالية فيها، وكما هو معروف فان الإدارة تتخذ القرارات المتعلقة بالمؤسسة نيابة عن مالكيها.

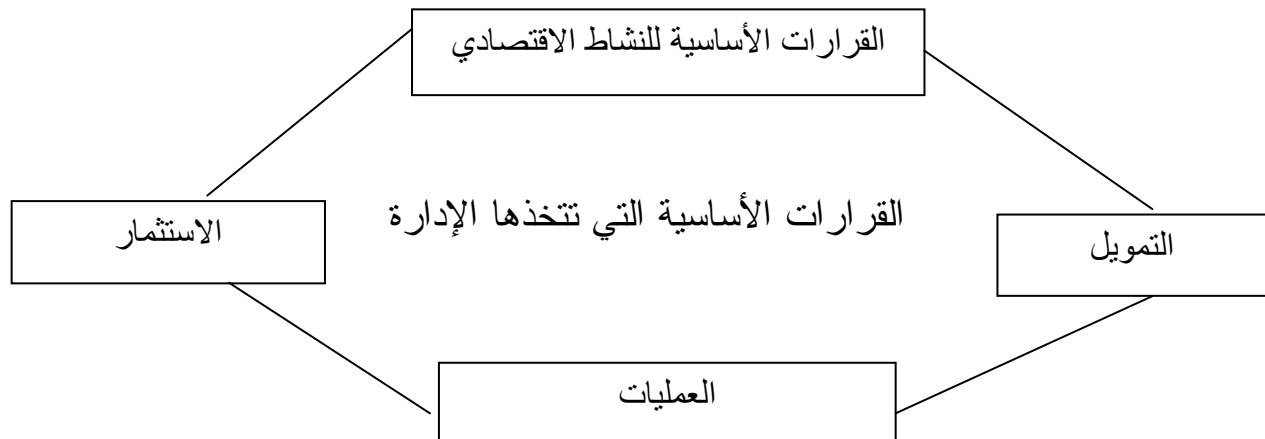
وبهدف تحقيق أهداف المؤسسة، وبالتالي أهداف المالكين، ويمكننا تصنيف كافة القرارات التي تواجهها الإدارة يوميا في ثلاثة مجالا أساسية وهي:

- استثمار الموارد.

- ممارسة النشاط الاقتصادي باستخدام الموارد.

- تمويل الموارد المالية.

والشكل رقم (04/02): العلاقة المتبادلة بين هذه المجالات الثلاثة.



المصدر: المرجع السابق، ص 27.

2- عملية خلق القيمة :

- مهما اختلفت طبيعة النشاط الاقتصادي للمؤسسة (تجاري، صناعي، زراعي، خدمي) ومهما كانت أحجام هذه النشاطات (كبيرة، متوسطة، صغيرة) ومهما كان شكلها القانوني (شركات أشخاص، شركات مساهمة، مؤسسات فردية، مؤسسات حكومية) فان وظيفة الإدارة في هذه المؤسسات هي التخطيط لاستخدام الموارد المتاحة من أجل خلق قيم اقتصادية تكون كافية لاسترداد جميع الموارد المستخدمة وتحقيق مردود مقبول على هذه الموارد ضمن ظروف تكون مطابقة لتوقعات المخاطر لمالكي المؤسسة.

إن خلق قيم إضافية للمساهمين يعتمد أساساً على القرارات الإدارية السليمة المتخذة في إطار المجالات الثلاث المذكورة وهي:

- اختيار الاستثمارات وتنفيذها بناء على التحليل المالي السليم، والإدارة الاقتصادية السليمة.

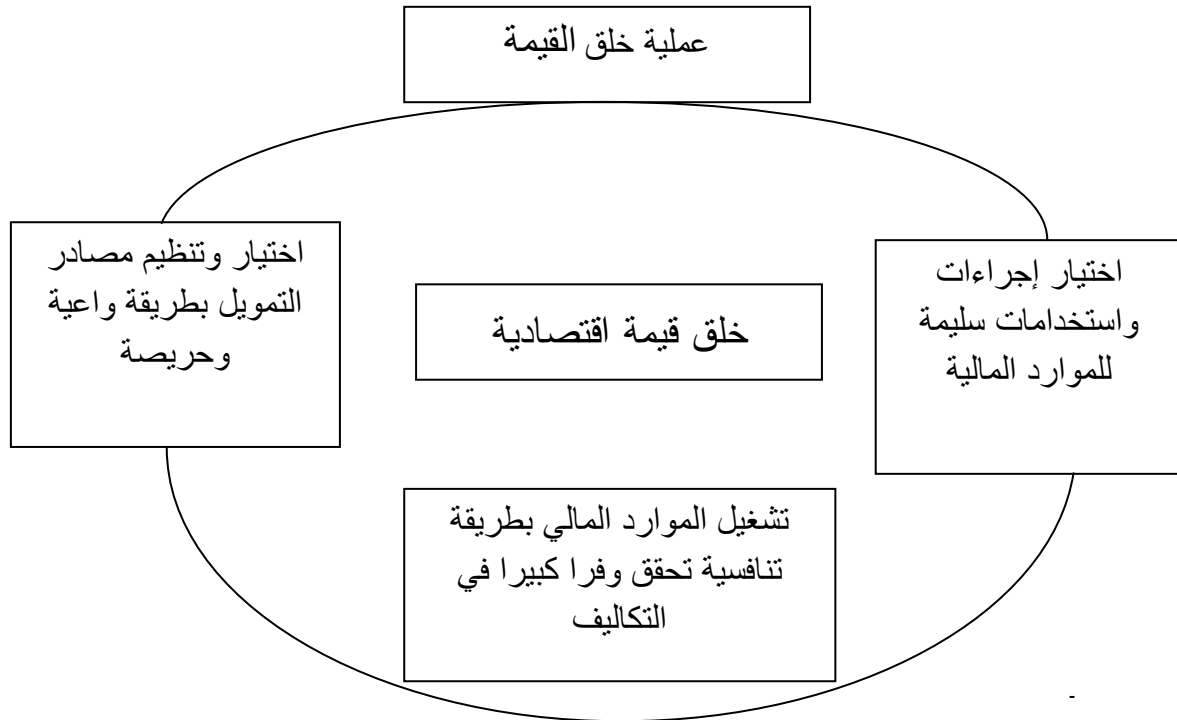
- توجيه عمليات النشاط الاقتصادي بطريقة مريحة عن طريق الاستفادة الفعالة من جميع الموارد المستخدمة.

- تمويل النشاط الاقتصادي بطريقة واعية عن طريق الموازنة بين المنافع المتوقعة مع تكاليف الاستخدام وخاصة التعرض المحتمل للخطر من استخدام مصادر إقراض خارجية.

- إن التوصل إلى هذه القرارات الناجحة للموازنات يمثل القوة المحركة الأساسية لعملية خلق القيم.

والشكل التالي يصور العلاقة المتبادلة بين مجالات القرارات الثلاثة في مجال خلق القيم.

- الشكل رقم (05/02): عملية خلق القيمة.



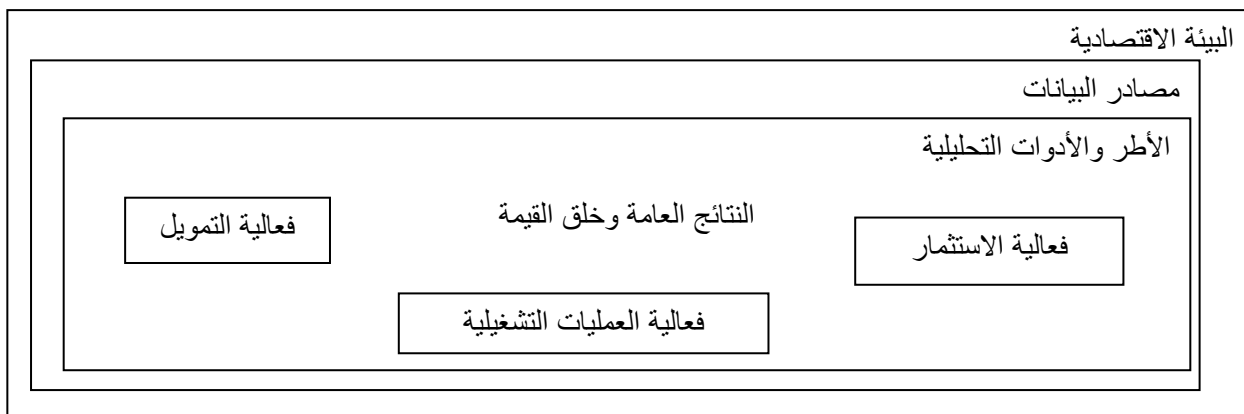
المصدر: المرجع السابق، ص 28.

3. السياق الواسع للتحليل المالي:

إن التحدي الأساسي للتحليل المالي يتمثل في إنشاء مجموعة ملائمة، ومقيدة من البيانات والعلاقات بصورة معقولة والتي يمكن استخدامها بطريقة فعالة في أطر وأدوات تحليلية مناسبة وفي حال تنفيذ ذلك بطريقة سليمة فإن نتائج التحليل المالي يجب أن تساعد الإدارة في اتخاذ القرارات المناسبة في المجالات الثلاثة المذكورة سابقا.

والشكل التالي يوضح السياق الواسع للتحليل المالي، والذي يخلق مجموعة متكاملة من المفاهيم التي يجب أن يحدث ضمنها التفاعل بين قرارات الإدارة والتحليل المالي، وتفسير النتائج.

الشكل رقم (06/02): السياق الواسع للتحليل المالي.



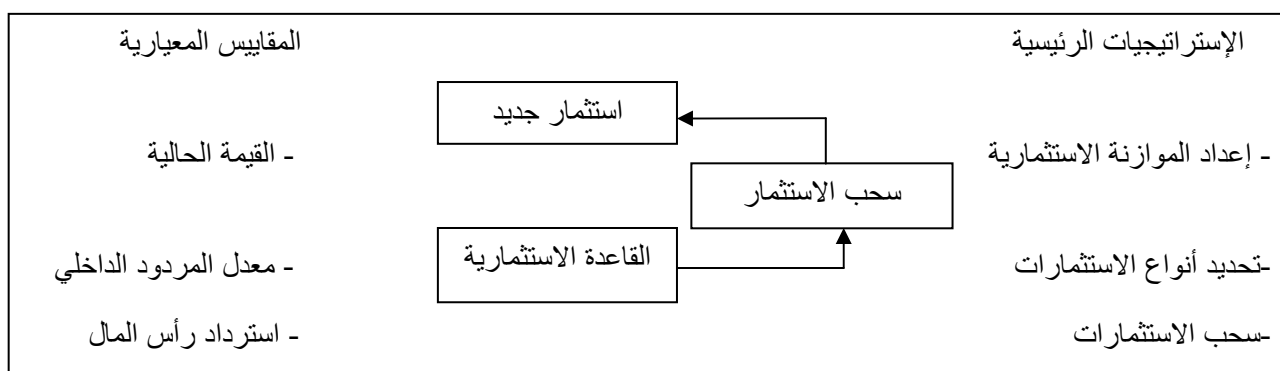
المصدر: المرجع السابق، 29

- إن جميع قرارات الإدارة تسبب تغيرات في حجم تدفقات الأموال، ونمطها سواء في مصادر الأموال أو استخدامات هذه الأموال.

1.3- العمليات الاستثمارية

- وفي القسم العلوي يظهر لنا الجزء الاستثماري، ومن أجل تنفيذ هذه العملية واتخاذ القرارات المناسبة يمكننا تحديد الاستراتيجيات الرئيسية المطلوبة، وكذلك المقاييس المعيارية اللازمة، والشكل رقم التالي يوضح لنا ذلك.

الشكل رقم (07/02): العمليات الاستثمارية

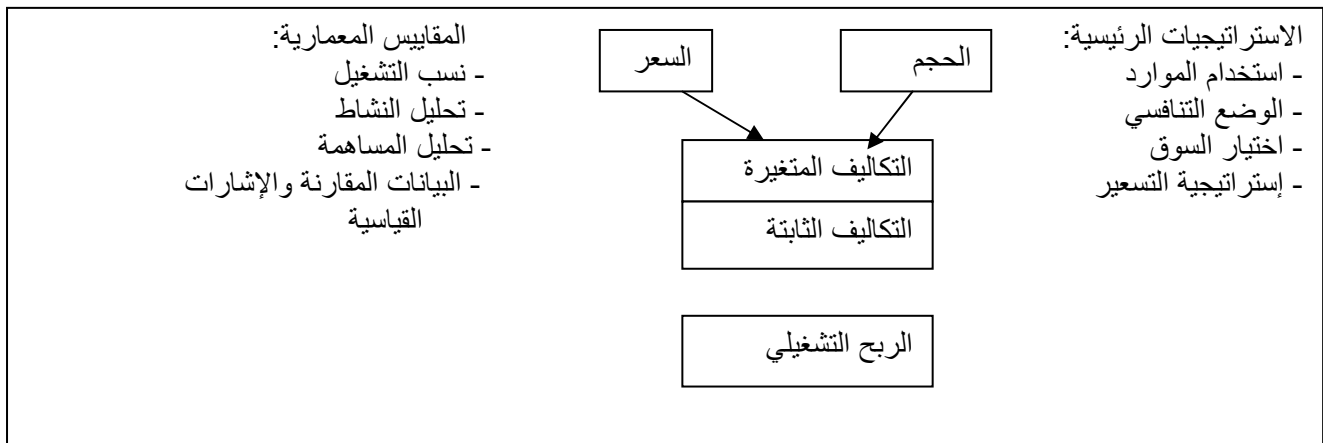


المصدر: المرجع السابق، ص 31.

2-3 العمليات التشغيلية:

كذلك فإن القسم الأوسط يظهر لنا الجزء العملياتي (التشغيلي) ومن أجل تنفيذ هذه العمليات واتخاذ القرارات المناسبة أيضا يمكننا تحديد الاستراتيجيات الرئيسية المطلوبة لذلك، وكذلك المقاييس المعمارية اللازمة، والشكل التالي يوضح لنا ذلك:

الشكل رقم (08/02) : العمليات التشغيلية

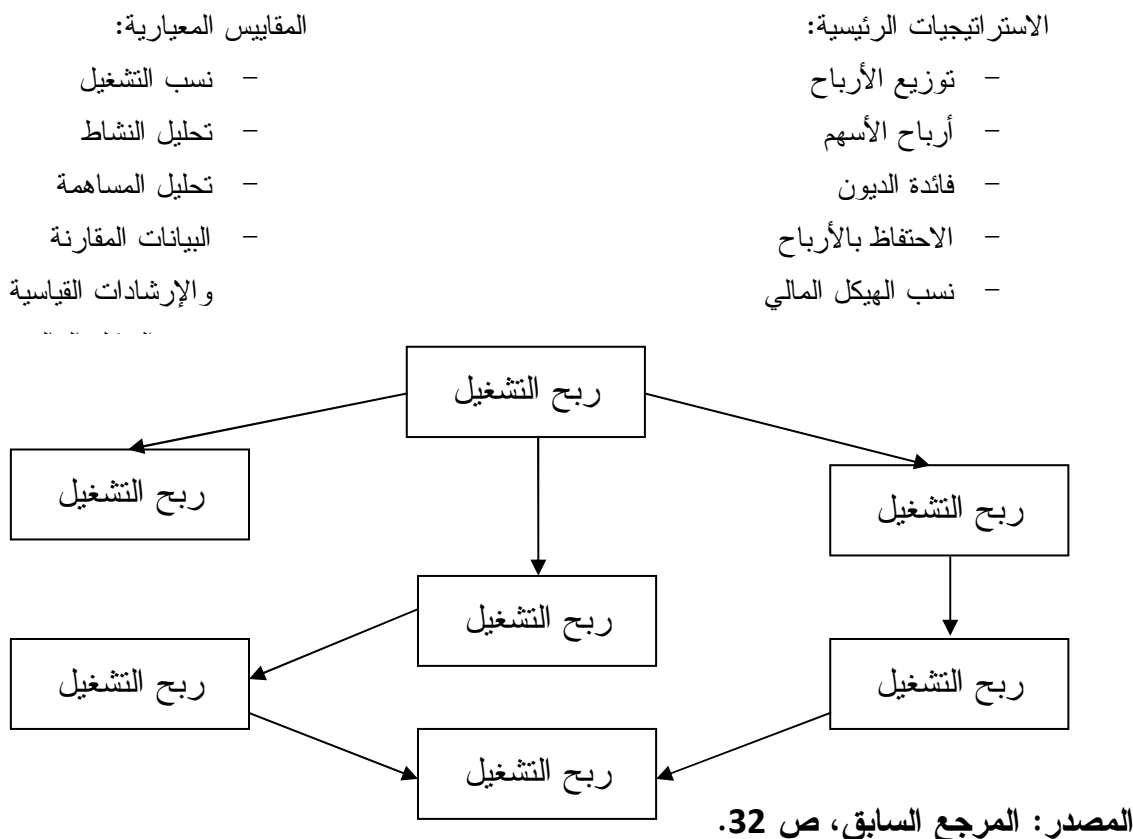


المصدر: المرجع السابق، ص 31.

أما القسم السفلي فإنه يظهر لنا العمليات التمويلية و سنوضح أيضا الاستراتيجيات الرئيسية المطلوبة وكذلك المقاييس المعيارية اللازمة لاتخاذ القرارات التمويلية المناسبة.⁽¹⁾

¹ - المرجع السابق، ص 27، 28.

الشكل رقم (09/02): العمليات التمويلية



المبحث الثالث: الانتقال من الميزانية المحاسبية إلى الميزانية المالية

إن الميزانية المحاسبية تستجيب لأهداف محاسبية (كتحديد الناتج) وقانونية (تحديد خدمة المؤسسة وحقوقها على الغير أو ديونها)، واقتصادية (تحديد الاعتبارات التي تستعمل من أجل الحصول على الإيرادات من ورائها)، ولكنها لا تستجيب إلى أهداف مالية بحتة ولذا فلكي نستطيع استعمالها وبفائدة كاملة يجب أن نحولها إلى شكل تتحقق فيه الشروط المالية وذلك بعملية ترتيبها وفق مبدئين: درجة سيولة الأصول ودرجة استحقاق الخصوم مع مراعاة المقاييس المستعملة من طرف المحلين المالية ومن أجل الانتقال من الميزانية المحاسبية إلى الميزانية المالية تقوم بالعمليات التالية.

1. تحويل الأصول.

2. تحويل الخصوم (معالجة عناصر الخصوم).

المطلب الأول: الميزانية المحاسبية.**1- تعريف الميزانية المحاسبية: (1)**

تعتبر الميزانية كجرد تقوم به المؤسسة في وقت معين بصرف النظر عن الدورة المحاسبية لبيان ما تملكه المؤسسة من الأصول وما عليها من الخصوم، أي تعتبر الميزانية كجدول الاستعراض القيم الخاصة بالامتلاكات التي تملكها المؤسسة والالتزامات في تاريخ معين وإعادة ما تنظم في بداية السنة المالية وفي آخرها ومنه نستنتج أن الميزانية عبارة عن جدول يبين من جهة الأصول أوجه استعمال امتلاكات وحقوق المؤسسة، ومن جهة أخرى الخصوم تبين المنافع الأساسية لامتلاكاتها وحقوقها.

وتعرف الميزانية المحاسبية كذلك أنها جدول تقوم به المؤسسة في وقت معين كل شهر، ثلاثة أشهر، ستة أشهر أو على الأقل في نهاية كل دورة مالية، وهي تستعمل لاستعراض القيم الخاصة بالامتلاكات التي تملكها المؤسسة والتزاماتها في تاريخ معين والمحافظة على التساوي بين الطرفين وهما:

الأصول والخصوم:

وتعرف كذلك بأنها عبارة عن جدول استعراض القيم الخاصة بالامتلاكات والتي تملكها المؤسسة والتزاماتها بتاريخ معين، وإعادة ما تنظم في بداية السنة المالية وفي آخرها.

2- عناصر الميزانية المحاسبية وكيفية ترتيبها حسب (PCN):

يراعي في ترتيب الميزانية مبدئين هما: (2)

- **مبدأ السيولة بالنسبة لعناصر الأصول:** إذ يتم تصنيف الأصول حسب درجة سيولتها أي حسب المدة التي تستغرقها للوصول إلى نقود وهذا في حالة النشاط العادي للمؤسسة.

¹ - فراغ فضيل، ربال إسماعيل، "دور التحليل المالي في إبراز المركز المالي والائتماني للمؤسسة"، مذكرة نيل شهادة الليسانس، جامعة الجزائر، 2000-2001، ص 21.

² - بوشايب حسينة، «أهمية التحليل في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسات الاقتصادية»، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، ص 19.

- مبدأ الاستحقاقية بالنسبة لعناصر الخصوم: يتم ترتيب الخصوم تبعاً لدرجة استحقاقها المتزايدة، أي بدلالة الزمن الذي تبقى فيه عناصر الخصوم تحت تصرف المؤسسة، إذ تعدم الاستحقاقية لرأس مال المؤسسة ومجموع احتياطياتها، وتكون الاستحقاقية في شروط معينة بالنسبة للمؤونات على الأعباء والخسائر.

ولتسهيل الدراسة يتم تبويب عناصر الميزانية من أصول وخصوم إلى مجموعات مما سيساعدنا في الوقوف على حقيقة المركز المالي للمؤسسة.

أولاً عناصر الأصول:

هي الموجودات أو الممتلكات أو الحقوق التي يستخدمها المشروع لمزاولة نشاطاته ويتم ترتيب عناصر الأصول يكون وفقاً لمبدأ صعوبة التحويل إلى أموال، أي المدة التي تستغرقها من أجل الوصول إلى نقود.⁽¹⁾

ترتيب عناصر الأصول:

1- الاستثمارات: وتشمل جميع الموجودات التي هي بصورة المؤسسة والتي هي مستغلة في الإنتاج، وليس التي هي موجودة بهدف بيعها وتشمل الحسابات التالية:⁽²⁾

1.1. قيم ثابتة غير مادية:

- المصاريف الإعدادية:

- وهي العناصر أو المصاريف التي تدفعها أو تتحملها المؤسسة عند تكونها، وعليه فهي مصاريف متعلقة بإنشاء الشركة، وتضم كذلك المصاريف المتعلقة بتطوير المؤسسة وإتقان نشاطها ومن خصائصها أنها غير مستمرة ويجب إطفائها في أسرع وقت ممكن، وأجلها الأقصى 5 سنوات.

¹ - عبد الستار الكبيسي، «مبادئ المحاسبة»، جامعة البترا، دار وائل للنشر، عمان، 2003، ص 41.

² - فراغ فضيل، ريال إسماعيل، مرجع سبق ذكره، ص ص: (21-23).

- شهرة المحل:

ويعتبر هذا العنصر عن الفائدة التي تحصل عليها المؤسسة من جراء اسمها التجاري أو السمعة الجيدة لها في السوق، كما تحمل في طياتها العلاقة التجارية، كذلك يعتبر هذا العنصر من القيم غير المادية.

2.1/ أما القيم الثابتة المادية فتتكون من:

- الأراضي: وتحتوي على كل الأراضي المبنية من مؤسسات ومباني مقامة عليها، وغير المبنية، فالأراضي في الغالب لا تخضع إلى عملية الامتلاك إلا في حالة احتوائها على ثروات باطنية.

- البناءات: وتحتوي على كل المباني بمختلف أنواعها الصناعية منها والسكنية، وتخضع هذه العناصر إلى اهتلاكات تتراوح مدتها ما بين 30 إلى 40 سنة.

- المعدات والأدوات: وتشمل جميع الوسائل والمعدات والآلات التي يتم عن طريقها استخراج وتصنيع المواد واللوازم وتكون في الغالب مدة استعمالها ما بين 5 إلى 10 سنوات.

- معدات النقل: وهي جميع الوسائل المستخدمة لغرض نقل الأشخاص والبضائع عن طريق البر البحر أو الجو وتكون مدة استخدام هذه الوسائل ما بين 4 و 5 سنوات.

- تجهيزات الإنتاج: يسجل فيها الحساب وما يتفرع عنه، قيم الاستثمارات المادية المستعملة في النشاط، عقارا كانت أم منقولا، باستثناء الأراضي، التي اشترت وصنعت داخل المؤسسة، تظهر بتكلفة الشراء في حالة شرائها، وبتكلفة الصنع في حالة صنعها.⁽¹⁾

- غلافات قابلة للاسترجاع: تحتوي على جميع الغلافات والوسائل المستعملة في التعبئة والتغليف وتسترجع بعد عملية البيع إلى المؤسسة.

2- المخزونات:

وهي السلع والبضائع المشتراة لغرض البيع أو الاستهلاك أثناء عملية التصنيع.

¹ - محمد بوتين، « المحاسبة العامة للمؤسسة »، ديوان المطبوعات الجامعية، ط5، الجزائر، 2005، ص 109.

- البضاعة: تمثل مجموع المنتجات التامة والقيّد التنفيذ والمواد واللوازم المشتراة من طرف المؤسسة، لغرض البيع على حالها دون إحداث أي تغيير عليها.
- المواد واللوازم: تشمل جميع المنتجات والبضائع والمواد واللوازم المشتراة لغرض استهلاكها في عملية الإنتاج.
- منتجات نصف مصنعة: وهي المنتجات التي لم تكتمل فترة إنتاجها بصورة نهائية، وبالتالي فهي غير قابلة للبيع إلا بعد إجراء بعض التحويلات.
- منتجات قيد التنفيذ: تعبر عن المنتجات التي هي على أبواب استكمال عملية صنعها، وفي غالب الأحيان تكون هذه المنتجات لم تصل إلى مرحلة النصف المصنعة⁽¹⁾.
- منتجات تامة الصنع: وتشمل المنجزات التي تم تصنيعها بصفة نهائية.
- مشتريات: هي قيمة الأموال التي حازت عليها المؤسسة بهدف إعادة بيعها، أو استهلاكها في عملية التصنيع أو عملية الاستغلال.
- مؤونات تناقص المخزونات: هي انخفاض قيمة المنتجات المخزنة⁽²⁾.

3. المدينون:

- وتشمل جميع الحقوق التي اكتسبتها المؤسسة نتيجة علاقاتها التجارية والمالية بالغير، فهي إذن أموال المؤسسة لدى الغير⁽³⁾.
- **سندات المساهمة:** حيث أن السهم عبارة عن "وثيقة تسلم لشخص يمتلك حصة من رأس مال المؤسسة تخول له الحقوق المعطاة لكل شريك"، وبالتالي فالأسهم عبارة عن قيم مالية أو عقارية ليساهم بها الشخص المعنوي أو الطبيعي لغرض تكوين مؤسسة وتعتبر كرأس مال المؤسسة.

¹ - فراغ فضيل، ريال إسماعيل، مرجع سبق ذكره، ص 22.

² - بو يعقوب عبد الكريم، أصول المحاسبة العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999، ص 56.

³ - شبايكي سعدان، «تقنيات المحاسبة حسب المخطط المحاسبي الوطني»، ديون المطبوعات الجامعية، 1997، ص 94.93.

- **سندات التوظيف:** عبارة عن سندات تمول عن طريق قروض تتم بها المؤسسة إلى الغير بغرض الحصول على فوائد من وراء ذلك.
- **الزبائن:** عبارة عن أشخاص معتادين على شراء من المحل أو من المؤسسة فتظهر لنا 3 فئات حسب قدرتهم على تسديد ديونهم:
 - زبائن ذو قدرة عالية للتسديد.
 - زبائن ذو إمكانيات عادية للتسديد.
 - زبائن مشكوك في قدرتهم على التسديد (فيجب تكوين مؤونة تدني الزبائن).⁽¹⁾

أوراق القبض: عبارة عن الأوراق المالية التي في حق المؤسسة الحصول على قيمها عند ميعاد الاستحقاق وتكون سواءا كميالية أو سند لأمر، أوراق القبض عبارة عن أوراق تجارية وليست أوراق مالية كالأسهم وهي تعبر عن حقوق لتحصيل المبالغ في تاريخ لا حق لتاريخ تحديد تلك الأوراق التجارية.⁽²⁾

تسيقات الاستغلال: هي دفعات تقدم للغير من طرف المؤسسة بصفة سند أو تسيقات على تكاليف الاستغلال، أي النشاط الاقتصادي في فترة محاسبية معتبرة.⁽³⁾

مدينو الشركاء والشركات الحليفة: هي الحقوق الواجبة الدفع من طرف الشركاء والشركات الحليفة.⁽⁴⁾

القيم الجاهزة: تمثل الأموال التي هي بحوزة المؤسسة خلال مدة زمنية معينة والتي هي موضوعة في البنك أو الصندوق أو حسابها الجاري ويمكن تقسيمها إلى:⁽⁵⁾

البنك: هي المبالغ الموضوعة في البنك والحسابات المصرفية والتي باستطاعة المؤسسة استعمالها في أي وقت.

1 - المرجع السابق، ص 94.93.

2 - فراغ فيصل، ريال اسماعيل، مرجع سبق ذكره، ص 23.

3 - بو يعقوب عبد الكريم، مرجع سبق ذكره، ص 58.

4 - محمد بوتين، مرجع سبق ذكره، ص 155.

5 - فراغ فضيل، ريال إسماعيل، مرجع سبق ذكره، ص 23.

الصندوق: وهي قيمة الأموال الموجودة في صندوق المؤسسة ولها أن تتصرف فيها كلما احتاجت لذلك.

ثانيا عناصر الخصوم:

تعتبر هذه العناصر عن أموال المؤسسة أو مواردها التي تستعمل في تغطية استخداماتها إذ هي الالتزامات أو المطلوبات أو حقوق الغير على المشروع.⁽¹⁾

وهذه المصادر تتكون من التمويل الداخلي الذي هو رأس المال الجماعي، والتمويل الخارجي الذي نقصد به الديون الخارجية.

وترتب الخصوم حسب درجة الاستحقاق المتزايدة بدلالة الزمن الذي تبقى فيه عناصر الخصوم تحت تصرف المؤسسة، وتعدم الاستحقاقية بالنسبة لرأس المال ومجموع الاحتياطات، وتكون وفق شروط بالنسبة للأعباء والخسائر والمؤونات أما بالنسبة للديون فيكون استحقاقها حسب التدرج من الطويل فالمتوسط المدى إلى أن تصل إلى الدين القصير المدى.⁽²⁾

ترتيب عناصر الخصوم:

1- الأموال الخاصة: هي وسائل تمويل عينة أو منقولة الموضوعة تحت تصرف المؤسسة بصفة دائمة من طرف المالك، أو المالكين بالمعنى المحاسبي أو المالي.⁽³⁾

رأس المال الجماعي: عبارة عن مجموع المبالغ الموضوعة بصفة دائمة تحت تصرف المؤسسة من طرف المساهمين أو الشركاء على شكل مساهمات مالية أو عينة، سواء عند إنشاء المؤسسة أو عند الرفع من رأس المال.

الاحتياطات: وتتضمن الأموال التي احتفظت بها المؤسسة لمواجهة الخسائر والأخطار المحتملة، ويمكن تقسيم الاحتياطات إلى فروع وهذا حسب ما حدده القانون:

1 - عبد الستار الكبيسي، مرجع سبق ذكره، ص 41.

2 - نفس المكان.

3 - بو يعقوب عبد الكريم، مرجع سبق ذكره، ص 50.

* **احتياطي قانوني:** وتكون نسبته إلى حد 5% من الأرباح الصافية ويصل أحيانا إلى 10% من رأس مال الاسمي أو التأسيسي، ويعتبر إجباري بالنسبة لكل المؤسسات المساهمة.

* **احتياطي اختياري:** وتختاره المؤسسة بمحض إرادتها ومعرفتها للخسائر والأخطار التي تواجه أوجه أنشطتها.

المؤونات: تعرف على أنها تطابق المؤونات والأعباء التي تشمل على بعض الاحتمالات فيما يتعلق بقيمتها وأحيانا بوجودها.⁽¹⁾

وبالتالي فالمؤونات عبارة عن الأموال التي تحتفظ بها المؤسسة لمواجهة الخسائر المحتملة وتصنف إلى:

- مؤونات الخسائر المحتملة: تقوم بوضع هذه المؤونات لتغطية مجموع الخسائر المحتملة الوقوع ونذكر من ضمن هذه الخسائر المحتملة:

- خسائر القضايا مع المتعاملين مع المؤسسة.

- مبالغ التأمين الذاتي.

- الضرائب والغرامات الإضافية.

- مؤونات التكاليف القابلة للتوزيع على عدة سنوات: تخصص لتغطية التكاليف التي تستطيع المؤسسة لتحميلها على دورة مالية واحدة، لأن تقوم بإصلاحات كبرى، وذلك بسبب ثقل تكاليفها ولذا فالمؤسسة تقوم بتوزيع مجموع تلك التكاليف على عدة دورات مالية.

- مؤونات نقص الحسابات الدائنة ونقص المخزونات: حيث يمكن تشكيل مؤونات نقص الحسابات الدائنة بمبلغ حصة المبالغ إلي أصبح تسديدها متنازع فيه وكذا مؤونات نقص المخزونات عند مرحلة الإقفال بسبب انخفاض التكلفة الحقيقية للشراء أو الإنتاج.⁽²⁾

¹ - فراغ فضيل، ريال إسماعيل، مرجع سبق ذكره، ص 24.

² - المرجع السابق، ص 25.

2- **الديون:** تمثل الديون الممتلكات والأموال والخدمات التي سدت للمؤسسة، ويتم تسديدها عن طريق هذه الأخيرة عند معيار استحقاقها بمعنى آخر هي مجموع الالتزامات التي تعاقبت عليها المؤسسة اثر علاقتها مع الغير.

وتضم هذه الديون مجموع القروض المقدمة من الغير لصالح المؤسسة، والمتمثلة في الديون على الاستثمارات والمخزونات، والديون على الشركاء بالإضافة إلى أوراق الدفع والموردين وحسابات اتجاه الشركاء والشركات الحليفة والعمال الذين لهم الحق على المؤسسة، وكذا جميع التسبيقات للزبائن والديون المالية والمعرفية.

3- **النتيجة الصافية:** إن النتيجة عبارة عن الفرق بين مجموع عناصر الأصول والخصوم للميزانية، ففي حالة كون قسم الأصول أكبر من قسم الخصوم فهذا الفائض يعبر عنه بالربح الصافي للدورة المالية، أما في حالة كون جانب الخصوم أكبر من جانب الأصول فهذا يعبر عن الخسارة.⁽¹⁾

المطلب الثاني: تعديل عناصر الأصول

يستعمل في عملية الفصل بين عناصر الأصول مبدئين أساسيين والمتمثلين:

في مبدأ السيولة في الأصول ومبدأ السنوية في الخصوم، وتنقسم الأصول إلى قسمين هما:

القسم الأول: وهو بأعلى الميزانية، والذي يمثل مجموع العناصر التي لا تستعملها المؤسسة وتبقى تحت تصرفها لمدة تفوق السنة، وتسمى بالأصول الثابتة.

أما القسم الثاني: وهو أسفل الميزانية، فيتمثل في العناصر التي تستخدمها المؤسسة في دورة الاستغلال (أقل من سنة)، وهي الأصول المتداولة.

1- الأصول الثابتة (الأصول التي تفوق السنة):

- وهي تمثل قسمين أساسيين هما الاستثمارات ثم قيم ثابتة أخرى لأكثر من سنة، وفي كلا الجزئين نجد ترتيب العناصر يخضع لدرجة السيولة المتزايدة حيث تكون القيم المعنوية والمادية

¹ - شبايكي سعدان، مرجع سبق ذكره، ص ص: (139.138).

ذات أطول مدة في قمة الميزانية تليها الآلات والمعدات ثم القيم الثابتة الأخرى وهي تتمثل فيما يلي:⁽¹⁾

1- مخزون العمل: وهو المخزون الأدنى الذي يضمن للمؤسسة الاستمرار في نشاطها بشكل عادي دون توقف، رغم التغيرات التي تطرأ على المخزون سواء في الأسعار أو الكميات، وبالتالي فهذا المخزون يبقى باستمرار في المؤسسة مدى السنوات لهذا السبب يضم إلى القيم الثابتة الأخرى، ويمكن أن يشمل جزء من مجموع عناصر المخزون من بضاعة، منتجات مهما كانت طبيعتها، بالإضافة إلى المواد واللوازم.

2- سندات المساهمة: حسب طبيعة هذا العنصر الذي يعبر عن مساهمة المؤسسة في رأس مال مؤسسة أو مؤسسات أخرى، فإنه يبقى لدى الغير لمدة تزيد عادة عن سنة وذلك في الحالة العادية، كما يحقق للمؤسسة المقرضة أرباحاً وبالتالي يعتبر استثمار مالي تستعمله المؤسسة لمدة طويلة، أما في حالة بيعها أو حصول المؤسسة على قيمتها فتظهر تلك السندات مع القيم الجاهزة.

3- الكفالات المدفوعة: بالنسبة للكفالات المدفوعة تعتبر من ضمن القيم التي تدفعها المؤسسة إلى المصالح المعنية وتبقى لديها لمدة تزيد عن سنة كضمانات وبالتالي فهذه العنصرين أي سندات المساهمة والكفالات المدفوعة يضمن دائماً إلى القيم الثابتة، إلا إذا كان هناك ما يدل على غير ذلك في كشوفات المؤسسة مثلاً، استرجاع جزء من سندات المساهمة في السنة المعنية.

2- الأصول المتداولة:

هي باقي موجودات المؤسسة وهي تلك التي تملكها المؤسسة وتكون موضوع تحولات ناتجة عن قيم المؤسسة ببيعها أو تحويلها من شكل لآخر، أي تلك الممتلكات التي تستعملها المؤسسة في دورة الاستغلالية واحدة حيث أنها سريعة التحول للنقدية ولها درجة سيولة متفاوضة وهذا حسب طبيعتها وتلعب دوراً هاماً في تطور الوضعية المالية للمؤسسة.

¹ - صفاح سهام، طيب أميرة، التحليل المالي وأهمية تحليل المؤشرات المالية للمؤسسة، مذكرة التخرج ضمن متطلبات نيل شهادة الليسانس، المركز الجامعي بالبويرة، 2009-2008، ص 45.44.

1- قيم الاستغلال (المخزونات):

تأخذ المخزونات أول مركز في الأصول المتداولة نظرا للمدة التي تستغرقها للوصول إلى سيولة وهي تزيد عن مدة الحقوق التي تأتي بعدها وفي المخزونات نلاحظ الترتيب التسجيلي طبقا لنفس المبدأ أي مبدأ السيولة.

2- الحقوق: وهي مجموعة القيم أو العناصر التي تنتج عن تعامل للمؤسسة مع الغير حيث هي حق لها عند الغير أو عندها وتتنقسم إلى جزئين:

- قيم قابلة للتحقيق: وتشمل مجموع حقوق المؤسسة مع الغير أو مديونها من الزبائن وسندات المساهمة وتسبيقات الغير والتي لا تتجاوز مدتها السنة بالترتيب التنازلي.⁽¹⁾

المطلب الثالث: تعديل عناصر الخصوم.

- ويتم ذلك وفقا لمبدأ الاستحقاق ومبدأ السنوية حيث تحصل على قسمين أساسيين هما:

الأموال الدائمة وهي كل الموارد التي تبقى تحت تصرف المؤسسة الأكثر من سنة، أما القسم الثاني فهو يمثل في العناصر الناتجة عن موارد لا تتجاوز السنة.⁽²⁾

1- الأموال الدائمة: وترتب هذه المجموعة حسب مدة استحقاقها والمتمثلة في:⁽³⁾

- الأموال الخاصة: تعبر عن مجموعة حقوق أصحاب المؤسسة (شخصا أو جماعة) وتمثله حسابات رأس المال مطروحا منه المحسوبات مضافا إليه الأرباح المحققة وكذلك الأرباح المجمدة لسنة أو لعدة سنوات مالية سابقة، أي الأرباح غير الموزعة، إضافة إلى هذا يتضمن حسابات الاحتياطات العامة، وهي تعتبر بمثابة أرباح مجمدة لدى المؤسسة من الناحية المالية جميعها تعتبر تحويلات داخلية.

1 - نفس المكان .

2 - نفس المكان .

3 - المرجع السابق، ص 46.

- ديون طويلة أو متوسطة الأجل: هي تلك الالتزامات التي على عاتق المؤسسة وتتحقق عادة في مدة تزيد عن دورة مالية واحدة، لذلك يتم إدراجها ضمن الأموال الدائمة، وتتشكل ديون طويلة الأجل أو ديون متوسطة الأجل من حسابات الشركاء للمدى الطويل وديون الاستثمارات.

2- ديون قصيرة الأجل: هي باقي الالتزامات التي على عاتق المؤسسة اتجاه دائئها والتي مدة استحقاقها لا تزيد عن سنة مالية، وهذا وفقا للمبدأ المعمول به في ترتيب الخصوم ومن أمثلتها الديون التي يحل أجلها في المدى القريب من ديون الاستثمارات وحسابات الشركاء التي يحل أجلها، وكذا ديون المخزونات والضرائب الواجبة الدفع والتسبيقات والأرباح الموزعة على الشركاء.

المطلب الرابع: إعداد الميزانية المالية.

- إن هدف الميزانية المالية (ميزانية السيولة/استحقاق) هو إظهار الممتلكات الحقيقية للمؤسسة وتقييم خطر عدم سيولتها ونقص السيولة قدرة المؤسسة على مواجهة ديونها قصيرة الأجل بواسطة أصولها المتداولة، ويمكن إعداد الميزانية المالية بتقسيمها إلى أربع مجموعات رئيسية:

1- ترتيب الأصول: تقسم الأصول إلى مجموعتين: أصول ثابتة وأصول متداولة.

2- ترتيب الخصوم: وتقسّم الخصوم بدورها إلى مجموعتين: أموال دائمة، وديون قصيرة الأجل.

- ويمكن إظهار الميزانية المالية حسب مجموعاتها الرئيسية كما في الشكل الموالي، على أن يكون الاختصار أو التفصيل في الحسابات حسب الحاجة إلى ذلك.⁽¹⁾

¹ - زغيب مليكة، بوشنقير ميلود، التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد، ديوان المطبوعات الجامعية، سكيكدة، 2010، ص 20.

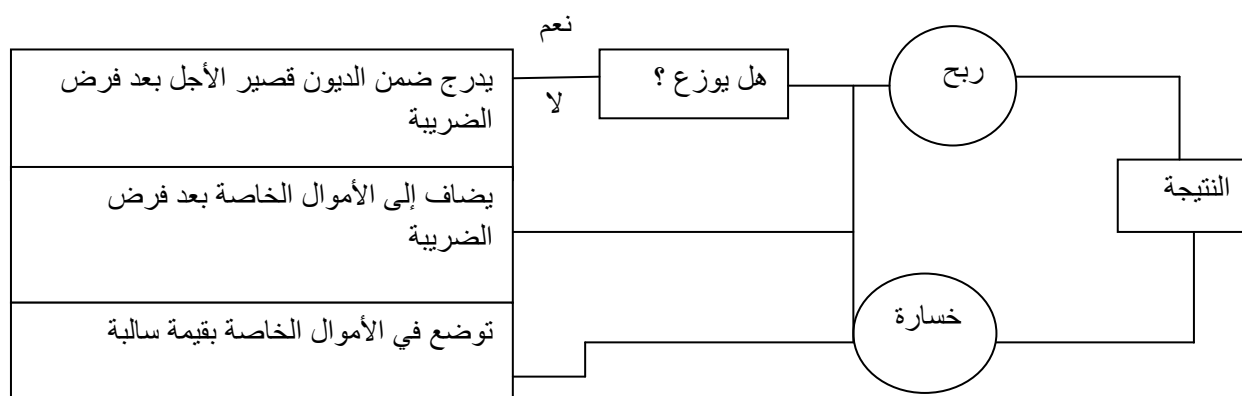
الجدول رقم (04/02): شكل الميزانية المالية.

المبالغ	الخصوم	المبالغ	الأصول
	الأموال الدائمة الأموال الخاصة الاحتياطيات مؤونات الأعباء والخسائر ديون طويلة الأجل ديون قصيرة الأجل الموردون تسبيقات تحصل عليها من الطلبيات		الأصول الثابتة الاستثمارات المالية الاستثمارات غير المادية الأصول المتداولة. قيم الاستغلال قيم قابلة للتحقيق قيم جاهزة
	المجموع الكلي		المجموع الكلي

المصدر: صفاح سهام، طيب أميرة، مرجع سبق ذكره، ص 46.

1- لإعداد الميزانية المالية لا بد من معالجة نتيجة الدورة، لأن عدم القيام بذلك لا يعطي لنتائج التحليل دلالة كبيرة، فإذا قررت الجمعية العامة للمساهمين توزيع النتيجة، فإن الجزء الموزع يعتبر كدين من ديون المؤسسة سوف يدفع على المدى القصير، أما الجزء المتبقي فيضم إلى الاحتياطيات، وهذا كله بعد فرض الضريبة⁽¹⁾.

شكل (10/02): كيفية معالجة نتيجة الدورة



المصدر: المرجع السابق، ص 23.

1 - ز غيب مليكة، بوشنقير ميلود، مرجع سبق ذكره، ص 22.

لمعالجة مخصصات الخسائر والتكاليف فإنها تطرح ثلاث حالات هي: (1)

- إذا كان احتمال الخسارة في حدود لا تتجاوز السنة، فتدرج ضمن الديون قصيرة الأجل.
- إذا تبين أن لهذه المبالغ مبررا لحدوثها، لكن لن يتحقق ذلك إلا في حدود تتجاوز السنة، فتوضع ضمن الأموال الدائمة الأجنبية لأنها تعتبر ديونا على المدى المتوسط أو البعيد.
- عندما يصبح مبلغ المخصص غير مبرر، أي أن احتمال الخسارة قد زال تماما، تفرض عليه الضريبة، ويوضع المبلغ الصافي ضمن الأموال الخاصة، في حين تدرج الضريبة ضمن الديون قصيرة الأجل.

3- الديون المشكوك في تحصيلها: تصبح الديون محتملة الانخفاض بمقدار عدم تسديدها المحتمل، ولهذا فتوضع لها مؤونة بمقدار عدم التسديد، وتبقى في الأصول المتداولة، إلا إذا كان هناك نص يخالف ذلك.

4- المصاريف الإعدادية: هي أعباء مالية ظهرت خلال مرحلة تكون المؤسسة أو توسعها، ونظرا لكبر مبلغ هذه المصاريف واستفادة عدة دورات مالية بخدماتها، فإنها توزع على عدة دورات (عادة خمس سنوات بالتساوي)، وعليه فهذا الحساب لا يشكل استثمارا حقيقيا، ولهذا يقوم المحلل المالي بإخراج هذه المصاريف من أصول الميزانية المالية مع تخفيض مماثل في جانب الخصوم، سواء بإدراج المبلغ بين قوسين لإنقاصه، أو وضعه في حساب فرق إعادة التقدير في الجانب المدين منه.

5- قرض الإيجار: تلجأ المؤسسة في بعض الأحيان لتأجير بعض الأصول بدل شراءها، وبما أن هذه الأصول ليست ملكا للمؤسسة فهي لا تظهر ضمن الأصول في الميزانية المحاسبية، وكما أن هذه الأصول تساهم في العملية الإنتاجية تماما كأصول المملوكة، يقوم المحلل المالي بإدماج والتزامات قرض الإيجار في جانب الأصول كالاستثمارات، وفي جهة الخصوم يسجل ارتفاعا في ديون الاستثمارات، أي الديون ذات المدى المتوسط والطويل.

والموازاة مع ذلك، تعالج تكلفة الإيجار في جدول حسابات النتائج في حساب "خدمات" كما يلي:

- يدمج الجزء الذي يمثل اهتلاك الاستثمار في حساب حصص الاهتلاكات والمؤونات.

- يدمج الجزء الذي يمثل الفوائد في حساب تكاليف مالية.

6- معالجة أوراق القبض تحت الخصم: في بعض الأحيان تضطر المؤسسة للجوء إلى البنك للحصول على أموال فورية لتغطية احتياجاتها، ولهذا تقوم المؤسسة بخصم أوراق القبض لدى البنك، إن عملية الخصم هذه تعني من الجانب المحاسبي إخراج هذه الأوراق من الميزانية المحاسبية (لم تصبح ملكيتها)، ولكن في الواقع، فإن عملية خصم أوراق القبض عبارة عن عملية تمويل بقروض بنكية، وبالتالي فمن المنظور المالي تقوم بإدماجها في الميزانية المالية في جانب الأصول ضمن حساب الزبائن (كأنها ملكية المؤسسة)، ومن جانب الخصوم ضمن حساب قروض الخزينة (كأنها تمويل بنكي).⁽¹⁾

¹ - المرجع السابق، ص 24.

جدول رقم (05/02): المعالجات الرئيسية للانتقال إلى الميزانية المالية.

التبرير	المعالجة	الحسابات أو العمليات
- لأنها تكاليف وليست استثمارات وذات قيم ضعيفة.	- تحذف من الاستثمارات الصافية. - تحذف من الأموال الخاصة.	- تكاليف تمهيدية
- المؤونات التي بقيت مستقرة منذ عدة سنوات لأنها بدون غرض تصبح وكأنها احتياطات.	- تضاف إلى الاحتياطات بالنسبة للجزء غير الموزع - تضاف إلى الديون ذات المدى القصير إزاء الشركاء بالنسبة للجزء الذي سيوزع في السنة المقبلة.	- نتيجة السنة
- المؤونات التي بقيت مستقرة منذ عدة سنوات لأنها بدون غرض تصبح وكأنها احتياطات.	- تضاف إلى الاحتياطات بالنسبة للجزء المستقر (بدون غرض) - تضاف إلى الديون ذات المدى القصير بالنسبة للجزء المتغير (بغرض)	- مؤونات التكاليف والأخطار
- تدمج هذه الأوراق في الميزانية كأنها ملكية المؤسسة لأن عملية الخصم عبارة عن تمويل في شكل قروض الخزينة	- تضاف للزبائن وأوراق القبض. - تضاف لقروض الخزينة (في الخصوم)	- أوراق القبض تحت الخصم
	- تضاف للاستثمارات الصافية - تضاف إلى الديون ذات المدى المتوسط والطويل	- التزامات قرض الإيجار (بالقيمة الصافية)
	- تحذف من الديون ذات المدى المتوسط والطويل. - تضاف إلى الديون المالية ذات المدى القصير كقروض الخزينة.	- ديون ذات المدى المتوسط والطويل للتسديد في السنة

المصدر: المرجع السابق، ص 25.

خلاصة الفصل الثاني:

تحتل الوظيفة المالية مرتبة رئيسية داخل المؤسسة من حيث الأهمية، والواقع يؤكد ذلك حيث يتمثل دورها أساسا في توفير رؤوس الأموال التي هي بحاجة إليها من مختلف المصادر، ومحاولة توجيهها وإستغلالها بشكل عقلاني من أجل تحقيق أهداف المؤسسة كما يعتبر التحليل المالي أهم مواضيع الإدارة المالية وضرورة قصوى للتخطيط السليم فهو وسيلة تشخيص حالة المالية للمؤسسة خلال فترة زمنية معينة.

الفصل الثالث:

أدوات التوازن المالي في إطار
ميزانية المؤسسة

تمهيد:

إن نجاح أي مؤسسة يرتبط ارتباطاً وثيقاً بأسس الإدارة الحديثة التي تعتمد على وضع إجراءات وتقنيات إدارية تساعد على تطوير مردودية جهاز التسيير، وتستعين في ذلك بتقنية التحليل المالي.

يستخدم التحليل المالي أدوات خاصة والتي تتمثل في مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية التي يتم الحصول عليها انطلاقاً من الميزانيات المحاسبية بعد تحويلها إلى ميزانيات مالية آخذاً بعين الاعتبار مختلف التغيرات التي تطرأ عليها.

وليكون تحليل وضعية المؤسسة أكثر شمولاً فإن المحلل المالي يدعم تحليله بتحليل الاستغلال سعياً منه إلى إعطاء صورة حول كيفية نشاط المؤسسة.

المبحث الأول: رأس المال، النسب المالية كمقياس للتحليل المالي

إن التوازن المالي يظهر في لحظة معينة بمقارنة الأموال الدائمة بالأصول الثابتة وهو متكون من ثلاثة عناصر هي: رأس المال العامل، الاحتياجات من رأس المال العامل، الخزينة.

المطلب الأول: رأس المال كمقياس للتوازن المالي**أولاً: رأس المال العامل⁽¹⁾****أ- تعريف رأس المال العامل:**

يعتبر رأس المال العامل أداة من أدوات التحليل المالي المستعملة في تشخيص وتقييم البنية المالية للمؤسسة والحكم على مدى توازنها المالي وذلك بتاريخ معين وهذا المؤشر كثيراً ما تأخذ به البنوك كمقياس للموافقة على منح القروض للمؤسسة، إذ يعتبر بمثابة الضمان الذي يسمح لها بتجنب الأخطار الناتجة عن عدم التسديد أو عدم الملائمة المالية.

رأس المال العامل يعبر عن قيمة الأموال الدائمة التي تمول جزء الأصول المتداولة ويدعى رأس المال العامل الدائم أو الصافي.

ب- كيفية حساب رأس المال العامل:

يتم حساب رأس المال العامل بطريقتين سواء من أعلى الميزانية أو من أسفلها كما

يلي:

$$\begin{aligned} \text{رأس المال العامل} &= \text{الأموال الدائمة} - \text{الموجودات المتداولة} \\ \text{رأس المال العامل} &= \text{الموجودات المتداولة} - \text{الديون قصيرة الأجل} \end{aligned}$$

1- من أعلى الميزانية: رأس المال الصافي هو الضمان المتمثل في جزء كبير من رأس المال غير المستعمل في تمويل الأصول الثابتة:

$$\text{رأس المال الصافي} = \text{الأموال الدائمة} - \text{الأصول الثابتة}$$

¹ - ناصر دادي عدون، نواصر محمد فتحي، دراسة الحالات المالية، دار الآفاق، الجزائر، 1991، ص 23.

تحليل هذا التعريف يظهر وجهان رئيسيا لطبيعة رأس المال العام الصافي.

وجهة طبيعة التمويل: حيث أن رأس المال العامل الصافي يتحصل على موارده التمويلية من رؤوس الأموال الدائمة (الأموال الخاصة أو القروض طويلة الأجل أو المتوسطة الأجل).

وجهة الاستثمار: حيث أن رأس المال العامل يظهر الأوجه الكلاسيكية للاستثمار ويختلف بتميزه كعنصر أساسي من أدوات الإنتاج التي لا يمكن تحديدها.

2- من أسفل الميزانية:

رأس المال الصافي هو ذلك الفائض في الأموال المتداولة مقارنة بالديون قصيرة الأجل.

رأس المال العامل الصافي = الأصول المتداولة - ديون قصيرة الأجل

ج- العوامل المؤثرة في رأس المال العامل: تتمثل أهم العوامل المؤثرة في رأس المال العامل فيما يلي⁽¹⁾:

- **دورة الاستغلال:** نجد أن رأس المال العامل يختلف باختلاف مدة الاستغلال فكلما كانت هذه الدورة طويلة كلما تطلب وجود حجم كبير من الأموال الدائمة لتغطيتها، والعكس صحيح، فمثلا في المؤسسات التجارية نجد دورة الاستغلال تمتد من شراء البضائع إلى غاية بيعها، وعلى العكس من ذلك فإن المؤسسات الإنتاجية التي تبدأ دورتها الاستغلالية من شراء المواد الأولية، وتنتهي ببيع منتجاتها تامة الصنع، وبين البداية والنهاية نجد هناك تخزين وتحويل المواد الأولية عبر مراحل الإنتاج، مع أنه يجب الإشارة هنا أن دورة الاستغلال في القطاع الخدمي هي أقصر بكثير.

- **التغيرات الموسمية:** هناك بعض المؤسسات التي يتأثر نشاطها بالتغيرات الفصلية ولهذا المؤسسة مجبرة على تخزين المواد الأولية وبعض المنتجات التامة الصنع حتى تواجه هذا

¹ - إسماعيل عرباجي، اقتصاد المؤسسة، ديوان المطبوعات الجامعية، 1996، ص 130، 131.

لتغير، ومن هنا تلجأ المؤسسة إلى استعمال الديون قصيرة الأجل حتى تضبط توازنها المالي، كما يجب عليها توفير جزء من رأس المال العامل حتى تضمن السير الحسن لنشاطها.⁽¹⁾

القيمة المضافة: تعبر عن الإنتاج الفعلي الإضافي للمؤسسة أي العمل الإضافي من طرف المؤسسة، ولهذا يجب على المؤسسة أن تخصص جزء من أموالها لتحقيق هذا الإنتاج.

فإن أهمية رأس المال العامل تختلف من مؤسسة لأخرى، وهذا حسب النشاط الذي تقوم به، بحيث المؤسسات ذات الطابع الإنتاجي قصير، متوسط أو طويل الأجل يكون لديها قيمة مضافة مرتفعة نسبياً، فهي تلجأ إلى الموارد الدائمة لتمويل دورتها الاستغلالية وعلى عكس المؤسسات التجارية.⁽²⁾

د- الحالات المختلفة لرأس المال العامل:

من مزايا حساب رأس المال العامل أسفل الميزانية هو مقابلة الأصول المتداولة والتي تمثل السيولة الممكن تحقيقها خلال السنة بالديون قصيرة الأجل (الخصوم المتداولة) والتي تمثل التزامات المؤسسة خلال السنة.⁽³⁾

ويمكن أن تقع عند هذه المقابلة الحالات التالية:

$$1- \text{الأصول المتداولة} = \text{الديون القصير الأجل} \quad (\text{FRN}=0) \quad \leftrightarrow \quad \text{AC} = \text{DCT}$$

يشكل التوازن المالي الأدنى ويعبر عن تأمين قدرة المؤسسة على الوفاء بديونها في تواريخ استحقاقها، إلا أنه من الصعب تحقيق هذه الوضعية بسبب التذبذبات في دورة الاستغلال، وكذلك المشاكل غير المتوقعة والتي ينتج عنها عدم المطابقة الجيدة بين الموارد والاستحقاقات ويضع المؤسسة في أوضاع حرجة.

$$2- \text{الأصول المتداولة} < \text{الديون القصيرة الأجل} \quad (\text{FRN} > 0) \quad \leftrightarrow \quad \text{AC} > \text{DCT} \quad \text{FRN} > 0$$

تعبر هذه الحالة عن فائض السيولة في المدى القصير وعن ضمان قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها في الأجل المحددة وتقادي تأثيرات اضطرابات دورة الاستغلال.

¹ - المرجع السابق، ص 131.

² - صفاح سهام، طيب أميرة، مرجع سبق ذكره، ص 50

³ - Jean Marie Mudoye, le fond de ronlenent, edition entreprise mod....1990, p 17-19

3- الأصول المتداولة > الديون القصيرة الأجل (FRN > 0) AC < DCT ↔ FRN < 0

هذا يعني أن المؤسسة سوف تواجه مشاكل في التوازن المالي وفي تغطية مستحقاتها في الآجال المحددة، وهذا يتطلب منها إعادة النظر في التسيير المالي للمؤسسة من أجل تصحيح اختلالاتها.

هـ- أنواع رأس المال العامل: تتمثل أنواع رأس المال العامل في: (1)

1- رأس المال العامل الخاص: وهو ذلك الجزء من إجمالي رأس المال الممول من طرف رؤوس الأموال الخاصة بحسب كالتالي:

رأس المال الخاص = الأموال الخاصة - الأصول الثابتة

وبتعويض الأموال الخاصة والأصول الثابتة نحصل على:

رأس المال العامل الخاص = (الخصوم - الديون) - (الأصول - الأصول المتداولة)

= الأصول المتداولة - الديون

يطلق رأس المال العامل الخاص على ذلك الجزء من رأس المال العامل الذي يكون مخصصا لمواجهة الاحتياجات الطارئة التي من المتعذر التنبؤ بها، وأيضا الحالات المنافسة غير المتوقعة التي تستلزم مصروفات ترويجية كبيرة، وإبرام عقود خاصة إذا كان هناك احتمال تعذر توريد بعض المواد أو زيادة الأسعار، ففي هذه الأحوال يستدعي الأمر زيادة رأس المال العامل للمؤسسة، لهذا يعتبر رأس المال العامل الخاص كدليل للحكم على مدى استقلالية المؤسسة.

2- رأس المال العامل الإجمالي: وهو يساوي مجموع الأصول المتداولة أي الأصول المتداولة = الأصول - الأصول الثابتة.

رأس المال العامل الصافي = الأصول المتداولة - ديون قصيرة الأجل

¹ - شيخ الغنامة رياض، أثر التحليل المالي على تقييم المؤسسة، مذكرة شهادة الليسانس في العلوم التجارية، المعهد الوطني للتجارة، الجزائر، 2008، ص 13، 14.

ومنه:

$$\text{رأس المال العامل الإجمالي} = \text{رأس المال الصافي} + \text{ديون قصيرة الأجل}$$

3- رأس المال العامل الأجنبي: يسمى كذلك الخارجي، وهو جزء من رأس المال العامل الممول عن طريق رؤوس الأموال الأجنبية أو الخارجية ويحسب:

$$\text{رأس المال العامل الأجنبي} = \text{رأس المال العامل الإجمالي} - \text{رأس المال العامل الخاص}$$

$$\text{رأس المال العامل الأجنبي} = \text{ديون طويلة الأجل} + \text{ديون قصيرة الأجل}$$

أي يساوي الديون { الخصوم - الأموال الخاصة }

ثانيا: الاحتياجات من رأس المال العامل⁽¹⁾

أ- مفهوم الاحتياجات من رأس المال العامل:

يتطلب نشاط الاستغلال في المؤسسة إلى القيم الثابتة، توفير مجموعة من العناصر في المخزونات والمدينون وهذه العملية تولد مصادر قصيرة الأجل متجددة تتمثل في الديون الممنوحة للموردين أو تسبيقات ممنوحة، هذه المصادر تمول جزء كبير من الأصول المتداولة ويجب على المؤسسة أن تبحث عن جزء آخر مكمل وهو ما يسمى بالاحتياجات من رأس المال العامل.

ب- حساب الاحتياجات من رأس المال العامل:

الاحتياجات من رأس المال العامل = رقم الأعمال خارج الرسم X الاحتياجات من رأس المال العامل بالأيام ÷ 360 حيث:

الاحتياجات من رأس المال العامل بالأيام = (مهلة دوران الموجودات المتداولة X معامل ترجيحها) - (مهلة دوران الديون قصيرة الأجل X معامل ترجيحها).

يستثنى في حساب الاحتياجات كل من: التقديرات بالنسبة للموجودات المتداولة، سلفيات مصرفية بالنسبة للديون قصيرة الأجل.

¹ - ناصر دادي عدون، مرجع سبق ذكره، ص 50.

ب-1- جانب الاستعمالات

- البضاعة:

مهلة الدوران = متوسط المخزون من البضائع $\times 360 \div$ تكلفة البضاعة

حيث متوسط المخزون = $(\text{مخ}_1 + \text{مخ}_2) \div 2$

تكلفة البضاعة = $\text{مخ}_1 + \text{مشتريات الدورة} - \text{مخ}_2$

معامل الترجيح = $\text{تكلفة البضاعة} \div \text{رقم أعمال خارج الرسم}$.

- المواد واللوازم:

مهلة الدوران = متوسط المخزون من المواد واللوازم $\times 360 \div$ تكلفة المواد الأولية المحتواة في الإنتاج المباع.

حيث:

تكلفة المواد الأولية المحتواة في الإنتاج المباع = $\text{قيمة المواد الأولية} + \text{قيمة اللوازم}$

معامل الترجيح = $\text{تكلفة المواد الأولية المحتواة في الإنتاج المباع} \div \text{رقم الأعمال خارج الرسم}$

- المنتجات التامة الصنع:

مهلة الدوران = متوسط المخزون من المنتجات التامة $\times 360 \div$ تكلفة المنتجات التامة المباع.

حيث:

تكلفة المنتجات المباع = $\text{مخ}_1 \text{ من المنتجات التامة} + \text{منتجات الدورة} - \text{مخ}_2 \text{ من المنتجات التامة}$.

معامل الترجيح = $\text{تكلفة المنتجات المباع} \div \text{رقم الأعمال خارج الرسم}$.

- المنتجات النصف مصنعة وقيد الصنع:

$$\text{مهلة الدوران} = \frac{\text{متوسط المخزون من المنتجات نصف مصنعة وقيد الصنع} \times 360}{\frac{1}{2} (\text{تكلفة المنتجات التامة المباعة} + \text{تكلفة المواد الأولية المحتواة في الإنتاج المباع})}$$

حيث:

$$\text{معامل الترجيح} = \frac{1}{2} (\text{تكلفة المنتجات المباعة} + \text{تكلفة المواد الأولية محتواة في الإنتاج المباع}) \div \text{رقم الأعمال خارج الرسم.}$$

- الرسوم المستردة:

$$\text{مهلة الدوران} = \frac{\text{متوسط الرسم القابل للاسترداد} \times 360}{\text{مبلغ الرسم على المشتريات خلال السنة.}}$$

$$\text{معامل الترجيح} = \text{مبلغ الرسم على المشتريات خلال السنة} \div \text{رقم الأعمال خارج الرسم.}$$

- الزبائن:

$$\text{مهلة الدوران} = \frac{\text{متوسط الزبائن} \times 360}{\text{رقم الأعمال متضمن الرسم}}$$

$$\text{معامل الترجيح} = \text{رقم الأعمال متضمن الرسم} \div \text{رقم الأعمال خارج الرسم.}$$

ب-2- جانب الموارد:

- الموردون:

$$\text{مهلة الدوران} = \frac{\text{متوسط الموردون} \times 360}{\text{المشتريات السنوية متضمنة الرسم.}}$$

$$\text{معامل الترجيح} = \text{المشتريات السنوية متضمنة الرسم} \div \text{رقم الأعمال خارج الرسم.}$$

الرسم الواجب الدفع:

$$\text{مهلة الدوران} = \frac{\text{متوسط الرقم المستحق على المبيعات} \times 360}{\text{مبلغ الرسم الواجب الدفع سنويا.}}$$

حيث أن:

مبلغ الرسم الواجب الدفع سنويا = الرسم المستحق - الرسوم المستردة.

معامل الترحيح = مبلغ الرسم الواجب الدفع سنويا ÷ رقم الأعمال خارج الرسم.

ثالثا: الخزينة "La Trésorerie":⁽¹⁾

أ- تعريف الخزينة:

هي مجموعة الأموال التي هي في حوزة المؤسسة لمدة تقدر بدورة الاستغلال بحيث يكون لديها القدرة على تسديد ديونها في مواعيد استحقاقها، وتشمل القيم الجاهزة (المتاحات) التي هي تحت تصرف المؤسسة، وتستطيع استخدامها فوراً، وهذا ما يجعلها مؤشراً يسمح بمعرفة قدرة المؤسسة على تسديد ديونها في آجال استحقاقها.

ب- مكونات الخزينة:

1- عناصر الأصول:

- أوراق القبض (خصم الأوراق التجارية): تستعمل المؤسسة هذا النوع من أجل تدعيم خزينتها بالأموال وذلك بالاتصال بالبنك الذي تتعامل معه المؤسسة، أو بالبنك المتعامل مع الزبون لخصمها وبالتالي تحصل على قيمة الورقة التجارية بدون عمولة البنك.

- خصم غير مباشر: وهي وسيلة لتمويل مشتريات الزبون نقداً، فيتم الاتصال بالبنك الذي تتعامل معه المؤسسة لخصم ورقته التجارية، أما عمولة البنك فيدفعها الزبون.

- سندات الخزينة: تقوم المؤسسة بشراء سندات من البنوك وتطرحها للاكتتاب وهذه السندات تسدد قبل تاريخ الاستحقاق الذي لا يزيد عن ثلاثة أشهر، وعند حلول ميعاد الاستحقاق فإنها تسدد للبنك قيمة السند مضافاً إليه معدل الفائدة.

- الحسابات الجارية: هي عبارة عن تلك الأموال التي هي تحت تصرف المؤسسة في أي وقت مثل: الصندوق، البنك، الحسابات البريدية الجارية.

¹- رمضان مبروكي، فضيل شوية، دور التحليل المالي في تقييم الوضعية المالية للمؤسسة، مذكرة مهندس دولة في التخطيط، المعهد الوطني للتخطيط والإحصاء، الجزائر، 2003، ص 36، 37.

2- عناصر الخصوم:

في هذه الحالة يسمح البنك للمؤسسة بسحب أموال حتى ولو لم يكن لها أموال جاهزة في حساباتها، وهذا حسب الاتفاق بين البنك والمؤسسة وتتمثل فيما يلي:

- **تسهيلات الخزينة:** عبارة عن مساعدة يقدمها البنك للمؤسسة حيث يتفق البنك مع المؤسسة على حجم هذه التسهيلات والعمولة التي تدفعها خلال هذه العملية.

- **تسبيقات بنكية:** هذا النوع من القروض يسمح لحساب المؤسسة أن يبقى في حالات مدينة بصفة أطول من الأولى، ومنح هذا الائتمان يتوقف على دراسة البنك لحالة المؤسسة، كما يطلب منها ضمانات في شكل أوراق مالية.

ج- كيفية حساب الخزينة:

يمكن حساب الخزينة بالفرق بين رأس المال العامل الصافي واحتياجات رأس المال العامل.

الخزينة = رأس المال العامل الصافي - احتياجات رأس المال العامل

$$TR = FRN - BFR$$

ويمكن أن تحسب أيضا بالعلاقة التالية:

الخزينة = قيم جاهزة - تسبيقات مصرفية.

د- أوضاع الخزينة: هناك ثلاثة أوضاع للخزينة:

أ- الحالة الأولى: $TR < 0$ ↔ $BFR > FRN$

هذه الوضعية خطيرة بالنسبة للمؤسسة، لأنها في هذه الحالة تضطر إلى تمويل خارجي لتغطية احتياجاتها ولتفادي ذلك عليها إما بتخفيض أصولها الثابتة أو توسيع رأسمالها أي بزيادة الأموال الدائمة.

ب- الحالة الثانية: $TR = 0$ ↔ $BFR > FRN$

وهي الوضعية المثالية حيث استغلت السيولة بعقلانية، ولم تترك أموال مجمدة بالخرينة والتوازن يتحقق هنا.

$$\text{ج- الحالة الثالثة: } TR > 0 \leftrightarrow \text{BFR} = \text{FRN}$$

يمكن القول أن وضعية المؤسسة جيدة، ولكن كمية من السيولة بقيت في خزينة المؤسسة ولم تستغل بشكل عقلاي ولذلك لا بد من استعمال تلك السيولة المتبقية في استثمارات أخرى، أي إما الزيادة في الاحتياجات الدورية حتى تصل إلى الوضعية المثلى، وهي

$$\text{BFR} = \text{FRN} \text{ أي (الاحتياطات من رأس المال العامل = رأس المال العامل الصافي).}$$

المطلب الثاني: النسب المالية كأدوات للتحليل المالي

- النسب المالية:

إن استخدام النسب المالية في التحليل المالي ونتائج أعمال المؤسسات يعتبر أقدم طرق التحليل، وتستند هذه الطريقة على أساس أن أي رقم مالي ضمن الميزانية لا يدل بمفرده عن شيء إن لم ينسب إلى رقم ثاني، فرقم قيمة الخزينة لا يدل عن شيء بمفرده لأنه من الطبيعي أن يصغر ويكبر حسب حجم المؤسسة، ولن تكون له دلالة دون نسبه إلى رقم ثاني وليكن الأصول المتداولة مثلا، والاعتماد على الربح الصافي وحده يكون ناقصا إن لم تربطه برقم الأعمال أو بحجم الأصول التي استخدمت لتحقيقه وهكذا فعمليات ربط الأرقام (نسبها إلى بعضها البعض) تعطي لنا صورة واضحة عن وضع المؤسسة.

فالنسب المالية هي عبارة عن علاقة بين مؤشرات أساسية، والمقصود بها إظهار العلاقة بين الأرقام والمقادير المالية في شكلها الحسابي، وهذه النسب تسمح بإعطاء تفسير لنتائج السياسات المتخذة من طرف المؤسسة، ولقد قسمت إلى نسب ثابتة، أي التي تحدث بين عناصر الميزانية والى نسب متحركة وهي التي تحدث بين عناصر الميزانية وجدول الاستغلال.⁽¹⁾

¹ - شيخ الغنامة رياض، مرجع سبق ذكره، ص 16.

- أنواع النسب المالية: إن أهم النسب المالية هي النسب الخاصة بهيكل المؤسسة، نسب السيولة، نسب الربحية:⁽¹⁾

1- النسب الخاصة بهيكل المؤسسة: تظهر هذه النسب مدى التوازن القائم بين الأصول واستحقاقية الخصوم.

1-1- نسب التمويل (الأموال الدائمة):

نسب التمويل بصفة عامة تمكننا من دراسة وتحليل النسب التمويلية أي اكتشاف مدى مساهمة كل مصدر تمويلي في تمويل الأصول بصفة عامة والأصول الثابتة بصفة خاصة، ونسب التمويل الدائمة (الأموال الدائمة) تمكن من إظهار أهمية رأس المال الصافي، أو الإجمالي وتطوره مع الزمن، وتحسب كما يلي:

$$\text{نسبة الأموال الدائمة} = \frac{\text{الأموال الدائمة}}{\text{الأصول الثابتة}}$$

حتى يكون رأس المال ايجابي لا بد أن تكون قيمة هذه النسبة < 1

1-2- نسبة الاستقلالية المالية:

تعبر هذه النسبة عن مدى استقلالية المؤسسة من دائئها، وتبين أيضا الإطار الذي استعملت فيه المؤسسة رؤوس الأموال الخاصة، والمقدار المستخدم منه، وكلما كانت النسبة كبيرة، كلما قلت درجة ارتباط المؤسسة بالغير أي الدائنين وتحسب كما يلي:

$$\text{نسبة الاستقلالية المالية} = \frac{\text{رأس المال الخاص}}{\text{مجموع الديون}}$$

1-3- نسب التمويل الذاتي (الخاص):

تعطي مدى تغطية الأموال الخاصة للمؤسسة لأصولها الثابتة وتعطى بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة التمويل الذاتي} = \frac{\text{الأموال الخاصة}}{\text{الأصول الثابتة}}$$

¹ - مبارك لسوس، التسيير المالي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004، ص 44.

2- نسب السيولة:

تبين رأس المال العامل واحتياجات رأس المال العامل، وتقيس مقدرة المؤسسة لمواجهة ديونها القصيرة الأجل وتتمثل في:

2-1- نسب السيولة العامة:

إذا كانت هذه النسبة أكبر من الواحد فهذا يؤكد وجود رأس مال عامل صافي ايجابي لكنه لا يعتبر كافيا بحد ذاته لأنه لا يعطي حالة المؤسسة بدقة كاملة التي قد تكون خاضعة لبعض التغيرات الموسمية، أو قد تحسن وضعيتها بالدفع الحالي لبعض الديون القصيرة المدى قبل نهاية السنة المالية أي قبل إقفال مختلف الحسابات.

$$\text{نسبة السيولة العامة} = \frac{\text{الأصول المتداولة}}{\text{الديون قصيرة المدى}}$$

2-2- نسب السيولة المحددة (المختصرة):

إذا كانت حالة الخزينة جيدة فإن هذه النسبة تكون كبيرة لأنها تظهر الحالة المالية للمؤسسة، وكذلك إمكاناتها في الدفع، وإذا قلت بصفة كبيرة عن الواحد فهذا يدل على وجود صعوبات لتغطية التزاماتها.

$$\text{نسبة السيولة المحددة} = \frac{\text{القيم القابلة للتحقيق} + \text{القيم الجاهزة}}{\text{الديون القصيرة المدى}}$$

2-3- نسب السيولة الفورية:

تقيس مدى دفع الديون القصيرة الأجل ومدى ملائمتها وهي في أغلب الأحيان أصغر من الواحد، فكلما قلت كلما أدت إلى وجود صعوبات في الدفع، أما إذا ارتفعت كثيرا فينبغي ذلك أن هناك أموال مجمدة، ويحكم على ذلك سوء استعمال جزء من رأس المال.

$$\text{نسبة السيولة الفورية} = \frac{\text{الأموال الجاهزة}}{\text{الديون القصيرة الأجل}}$$

3- نسب الربحية⁽¹⁾:

تستخدم عدة مؤشرات لقياس ربحية المؤسسة، ونسبة الربحية تمثل المردودية المتأتية من استخدام عنصر من العناصر المحركة للنشاط في المؤسسة، قياس الآثار المترتبة عن استخدام أصول معينة أو خصوم معينة، وهي مقارنة النتيجة بما استخدم لتحقيقها، وندرج بعض نسب الربحية:

3-1- نسب ربحية الأصول:

تبين هذه النسبة ما أستخدم من أصول للحصول على النتيجة، وبالوحدات تمثل الوحدة النقدية الواحدة من الأصول الثابتة والأصول المتداولة من النتيجة الإجمالية، فالعبرة هي في ضخامة الأصول المستخدمة بقدر ما هي في مردودية هذه الأصول.

$$\text{نسبة ربحية الأصول} = \frac{\text{النتيجة الإجمالية}}{\text{مجموع الأصول}} \times 100$$

3-2- نسبة ربحية الأموال الخاصة:

تمثل نسبة مردودية الأموال الخاصة أو هي النتيجة المتحصل عليها من استخدام أموال المساهمين (الملاك)، تمثل ما تقدمه الوحدة الواحدة المستثمرة من أموال المساهمين من نتيجة صافية، وتعتبر أهم النسب المالية لأن الهدف من التسيير المالي هو تعظيم حقوق المساهمين، وكلما كانت هذه النسبة مرتفعة زادت أهمية وجاذبية أسهم المؤسسة المتداولة في بورصة الأسهم والسندات، وتحسب هذه النسبة كما يلي:

$$\text{نسبة ربحية الأموال الخاصة} = \frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{الأموال الخاصة}} \times 100$$

3-3- نسبة ربحية النشاط:

تمثل نسبة مردودية رقم الأعمال، فضخامة رقم الأعمال في بعض الأحيان قد تكون مضللة، لأن زيادة النشاط في المؤسسة يتزامن في العادة مع تزايد الأعباء الكلية، قد تمتص هذه

¹ - المرجع السابق، ص 51

الأعباء لرقم الأعمال وتتبخر معها الأرباح وبالتالي فهذه النسبة تبين تفادي المسيرين في إدارة كل من رقم الأعمال والأعباء الكلية، وتحسب النسبة كما يلي:

$$\text{نسبة ربحية النشاط} = \frac{\text{النتيجة الإجمالية}}{\text{رقم الأعمال السنوي}} \times 100$$

المبحث الثاني: تحليل المردودية الاقتصادية للمؤسسة

إن موضوع المردودية باعتباره أحد المواضيع الأساسية في التحليل المالي بصفته أحد الأهداف الرئيسية للإدارة المالية في أي مؤسسة، فقد لقي اهتماما كبيرا من قبل الباحثين الاقتصاديين والمسيرين وتستعمل المردودية للحكم على مدى نجاح أي مؤسسة.

فمن الطبيعي أن تسعى كل مؤسسة لضمان استمرارية حياتها وميولها، حتى تضمن هذه الأخيرة بقائها في السوق عليها أن تحقق نتائج موجبة الأرباح خلال مختلف دوراتها الاستغلالية، وذلك بمراقبة مردوديتها ومتابعتها، فمن خلال المردودية تستطيع المؤسسة تحديد العلاقة بين النتائج المحققة وقيمة الوسائل المستعملة.

المطلب الأول: تحليل جدول حسابات النتائج (TCR) حسب المخطط الوطني المحاسبي PCN

أ- تحليل النشاط والنتائج:⁽¹⁾

إن حساب النتائج هو من التقارير المحاسبية التي تعد في نهاية السنة ويعرف بأنه البيان الذي يظهر لنا نتائج أعمال المؤسسة خلال فترة معينة والذي يتقرر على ضوء المعلومات الواردة فيه مدى نجاح المؤسسة وتمكنها من تحقيق الأرباح أو عدمه، كذلك يستخدم أيضا كدليل للإدارة عند القيام باتخاذ القرارات حول مستقبل المؤسسة، مثال تنويع الإنتاج، توسيع معامل المؤسسة وخطوط إنتاجها، البحث عن أسواق جديدة للبضائع.... الخ.

ويعرف أيضا بأنه كشف محاسبي يستخدم في التحليل المالي كمتمة للميزانية المحاسبية، الغرض منه تحليل نتيجة السنة، فإن كانت الميزانية تعطي وضعية المؤسسة في

¹ - خالص صافي صالح، رقابة تسيير المؤسسة في ظل اقتصاد السوق، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007، ص

لحظة معينة في أغلب الأحيان مع نهاية دورة معينة فان جدول حسابات النتائج يقيم أنشطة المؤسسة ونجاح أو فشل القرارات المالية المتخذة من طرف المؤسسة للوصول إلى القرارات التقويمية.

ويظهر لنا جدول حسابات النتائج في القائمة التالية:⁽¹⁾

1- الهامش التجاري (الإجمالي):

$$\text{مجموع} = \text{الهامش التجاري} \left\{ \begin{array}{l} \text{- مبيعات بضاعة} \\ \text{(-)} \\ \text{تكلفة شراء السلع المباعة خلال الدورة} \end{array} \right.$$

إن الهامش التجاري هو مؤشر مهم بالنسبة للمؤسسات التجارية، إذ يمثل الفرق بين قيمة المبيعات وتكلفة هذه الأخيرة.

2- إنتاج الدورة:

$$\text{مجموع} = \text{إنتاج الدورة} \left\{ \begin{array}{l} \text{إنتاج الدورة} \\ \text{(- / +)} \\ \text{إنتاج مخزن} \\ \text{(+)} \\ \text{إنتاج المؤسسة لحاجتها الخاصة.} \end{array} \right.$$

إن هذا المجموع يعطي فكرة عن قيمة منتجات المؤسسة.

¹ - Serge avart, Analyse et diagnostic financiers, édition électronique, edie, paris, 1992, p 50.

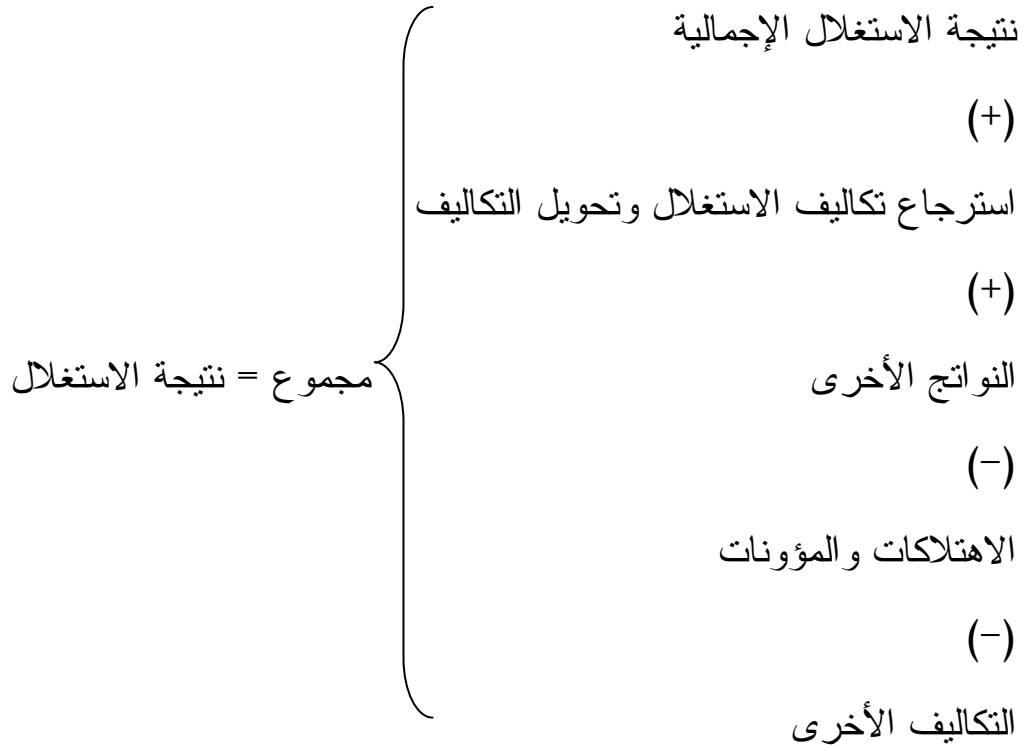
3- القيمة المضافة:

$$\text{مجموع} = \text{قيمة المضافة} \left\{ \begin{array}{l} \text{إنتاج الدورة} \\ (+) \\ \text{الهامش الإجمالي} \\ (-) \\ \text{استهلاكات الدورة} \end{array} \right.$$

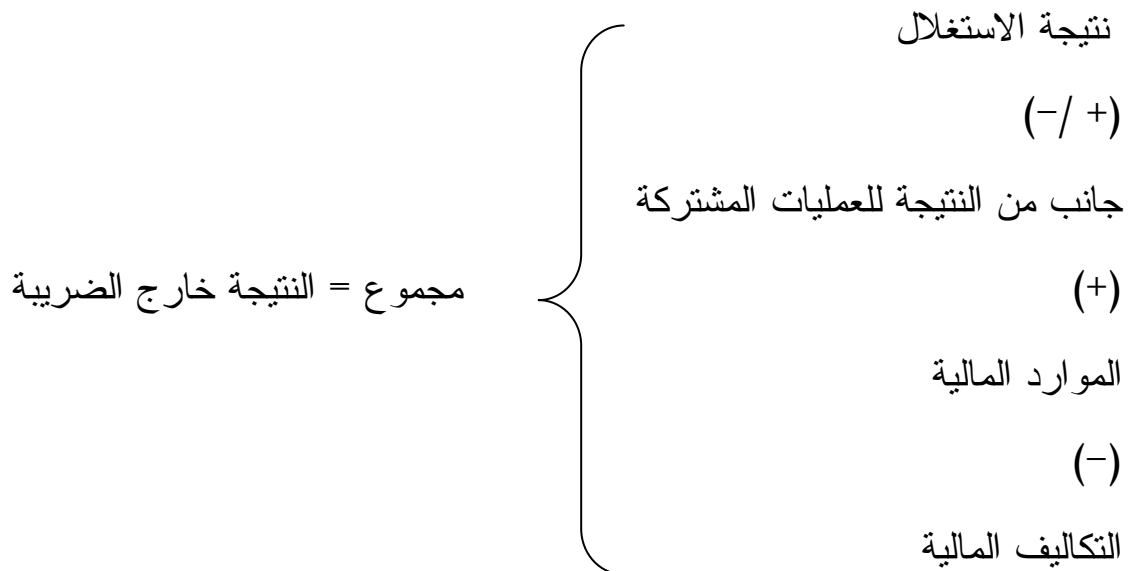
4- نتيجة الاستغلال الإجمالية:

$$\text{مجموع} = \text{نتيجة الاستغلال الإجمالية} \left\{ \begin{array}{l} \text{القيمة المضافة} \\ (+) \\ \text{نواتج الاستغلال} \\ (-) \\ \text{ضرائب، رسوم والتسيقات} \\ (-) \\ \text{تكاليف للمستخدمين} \end{array} \right.$$

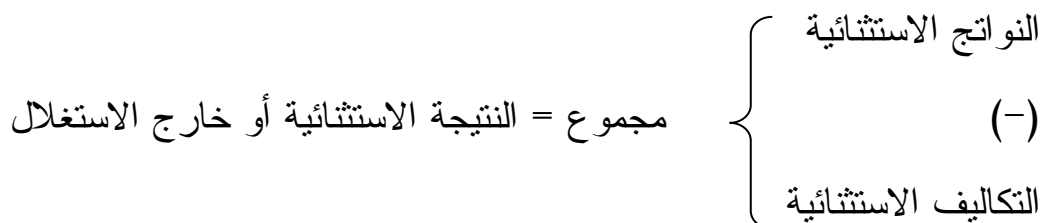
5- نتيجة الاستغلال:



6- النتيجة خارج الضريبة:



7- النتيجة الاستثنائية (نتيجة خارج الاستغلال):



8- نتيجة الدورة:

$$\text{مجموع} = \text{نتيجة الدورة} \left\{ \begin{array}{l} \text{النتيجة خارج الضريبة} \\ (-/+) \\ \text{نتيجة استثنائية} \\ (-) \\ \text{مشاركة العمال في العمليات} \\ (-) \\ \text{الضريبة على الأرباح} \end{array} \right.$$

- عناصر جدول حسابات النتائج:

1- أعباء الدورة:

هي مجموعة المصارف المتعلقة بالنشاط الاستغلالي للدورة وتتمثل هذه الأعباء في الحسابات التالية:⁽¹⁾

ح/60 بضاعة مستهلكة: هي مجموع البضائع التي يتم استهلاكها أو بيعها ولم تعد موجودة في المخازن.

ح/61 مواد ولوازم مستهلكة: هي مجموع المواد واللوازم التي تم إخراجها من المخازن بغرض استهلاكها في عملية الصنع.

ح/62 الخدمات: هي الخدمات التي تحتاجها المؤسسة أثناء مزاوله النشاط مثل خدمات المواصلات أو خدمات الصيانة...إلخ.

ح/63 مصاريف المستخدمين: تتمثل في الرواتب والأجور التي تدفعها المؤسسة للعاملين.

¹ - محمد بوتين، مرجع سبق ذكره، ص 162.

ح/64 ضرائب ورسوم: هي مجموع التزامات المؤسسة نحو مصلحة الضرائب باستثناء الضرائب على الأرباح.

ح/65 المصاريف المالية: هي مختلف المصاريف المتعلقة بالافتراضات وعمولات البنك.

ح/66 نفقات متنوعة: يسجل في هذا الحساب الهبات والتبرعات وكذلك الاشتراكات.

ح/68 مخصصات الامتلاك والمؤونات: وتسجل فيه قيمة تدهور الاستثمارات نتيجة الاستعمال أو التقادم.

ح/69 نفقات خارج الاستغلال: هي النفقات الاستثنائية التي ليست لها علاقة بالنشاط العادي أو النفقات التي تعود لسنوات السابقة.

2- إيرادات الدورة:

هي مختلف المبالغ الناتجة عن بيع بضائع أو منتجات أو مقابل أداء خدمات للغير وتتمثل هذه الإيرادات فيما يلي:⁽¹⁾

ح/70 مبيعات بضاعة: ويشمل جميع مبيعات البضاعة والمواد واللوازم مقيمة بسعر البيع.

ح/71 إنتاج مباع: ويشمل المنتجات التامة الصنع مقيمة بسعر بيعها.

ح/72 إنتاج مخزون: يسجل في هذا الحساب المنتجات التامة الصنع الداخلة إلى المخازن والخارجة منها مقيمة بتكلفة الإنتاج، ويسجل فيه كذلك المنتجات النصف مصنعة والفضلات والمهملات مقيمة بتكلفة وصولها.

ح/73 إنتاج المؤسسة لنفسها: وتشمل جميع الانتاجات التي تقوم بها المؤسسة من أجل استعمالها في النشاط الاستغلالي وليس لغرض البيع.

ح/74 خدمات مقدمة: هي المبالغ التي تقبضها المؤسسة مقابل تقديمها لخدمات.

ح/75 تحويل تكاليف الإنتاج: ويتمثل في المبالغ المسترجعة من المخصصات والمؤونات.

¹ المرجع السابق، ص 173.

ح/77 إيرادات متنوعة: وتشمل مختلف الإيرادات التي لم تسجل في حسابات الإيرادات السابقة.

ح/78 تحويل تكاليف الاستغلال.

ح/79 إيرادات خارج الاستغلال: هي الإيرادات الاستثنائية التي ليس لها علاقة بالنشاط العادي أو الإيرادات التي تعود للدورات السابقة.

3- نتائج الدورة: وتتمثل فيما يلي:⁽¹⁾

ح/80 الهامش الإجمالي: ح/80 = ح/70 - ح/60.

ح/81 القيمة المضافة: وهنا نميز بين المؤسسة الصناعية والمؤسسة التجارية.

المؤسسة الصناعية: ح/81 = (ح/71 + ح/72 + ح/73 + ح/74 + ح/75) - (ح/61 + ح/62).

المؤسسة التجارية: ح/81 = ح/80 - (ح/61 + ح/62).

ح/83 نتيجة الاستغلال:

ح/83 = (ح/81 + ح/77 + ح/78) - (ح/63 + ح/64 + ح/65 + ح/66) + (ح/68).

ح/84: نتيجة خارج الاستغلال.

ح/84 = ح/79 - ح/69.

ح/880 النتيجة الإجمالية للسنة المالية.

ح/880 = ح/83 - ح/84.

ح/88 النتيجة الصافية للسنة المالية:

ح/88 = ح/880 - ح/889 بحيث: ح/889 = ح/880 x معدل الضريبة.

¹ - المرجع السابق، ص 174.

تبيين جدول حسابات النتائج:

الجدول رقم (01/03): التمثيل القانوني لجدول حسابات النتائج.

رقم الحساب	اسم الحساب	مدين	دائن
70	مبيعات بضائع		
60	بضائع مستهلكة		
80	الهامش الإجمالي		
80	الهامش الإجمالي		
71	إنتاج مباع		
72	إنتاج مخزون		
73	إنتاج المؤسسة لنفسها		
74	خدمات مقدمة		
75	تحويل أعباء الإنتاج		
61	مواد ولوازم مستهلكة		
62	خدمات		
81	القيمة المضافة		
81	القيمة المضافة		
77	إيرادات متنوعة		
78	تحويأ أعباء الاستغلال		
63	نفقات المستخدمين		
64	ضرائب ورسوم		
65	مصاريف مالية		
66	نفقات متنوعة		
68	مخصصات الاهتلاك والمؤونات		
83	نتيجة الاستغلال		
79	إيرادات خارج الاستغلال		
69	أعباء خارج الاستغلال		
84	نتيجة الاستغلال		
83	نتيجة الاستغلال		
84	نتيجة خارج الاستغلال		
880	النتيجة الإجمالية للدورة		
889	الضرائب على الأرباح		
88	نتيجة الدورة		

المصدر: محمد بوتيين، مرجع سبق ذكره، ص 189.

ب- تحليل المردودية:

تعرف المردودية على أنها ذلك العائد المحقق وراء توظيف الأموال واستثمارها وتقاس مردودية المؤسسة بمدى قدرتها على تحقيق أرباح من خلال نشاطها للموارد المالية الموضوعة تحت تصرفها والمردودية بصفة عامة هي نسبة النتائج المحققة إلى الوسائل الموظفة.⁽¹⁾

1- حساب المردودية الاقتصادية:⁽²⁾

وهي المردودية من وجهة نظر الوسائل المستعملة من طرف المؤسسة لممارسة نشاطها وتستخدم لقياس الفعالية في استخدام الموجودات الموضوعة تحت تصرف المؤسسة، ومن أجل أن تحافظ المؤسسة على بقائها في نشاط معين عليها أن تكون فعالية تقنيا بمعنى أن تكون كمية المدخلات أقل من كميات المخرجات وهذه النسبة توافق مع مفهوم تقني وهو الإنتاجية ويشترك في تكوين المردودية الاقتصادية كل من العناصر التالية:

1- المردودية التجارية أو النشاط الاستغلالي خلال الدورة المالية المتمثلة في عمليات الإنتاج والبيع وما ينتج عنها من تكاليف (حسابات).

2- معدل دوران الموجودات له علاقة في التأثير مباشرة على المردودية الاقتصادية لأن الهدف من حسابها هو معرفة فعالية استخدام المؤسسة لمجموع موجوداتها بمعنى كلما ارتفع معدل دوران الموجودات كلما ساهم في زيادة المردودية العامة للمؤسسة والعكس صحيح أي:

$$\text{المردودية الاقتصادية} = \frac{\text{نتيجة الدورة خارج الرسم}}{\text{رقم الأعمال خارج الرسم}} \times \text{معدل دوران الموجودات}$$

وبهذا الشكل نحسب العلاقة التالية:

$$\text{المردودية الاقتصادية} = \frac{\text{نتيجة الدورة الصافية}}{\text{مجموع الموجودات}}$$

¹ - شكير زطاس، تحليل التوازن المالي والمردودية، مذكرة لنيل شهادة ليسانس معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1999، ص 20.

² - ناصر دادي عدون، مرجع سبق ذكره، ص 67.

2- المردودية المالية: (1)

وهي المردودية من وجهة نظر الموارد المالية الخاصة بصاحب المؤسسة وتعتبر المردودية المالية بمثابة الأموال الخاصة على تحقيق الأرباح الصافية ويساهم في تكوينها كل من: المردودية الاقتصادية والتي يدخل في تكوينها المردودية التجارية.

- معامل المديونية

$$\text{مجموع المطالبات} \times \text{المردودية المالية} = \text{نتيجة الدورة الصافية}$$

↑
↑

الأموال الخاصة
مجموع الموجودات

معدل دوران
المردودية المالية

وتحسب المردودية المالية بالعلاقة التالية:

$$\text{المردودية المالية} = \frac{\text{نتيجة الدورة الصافية}}{\text{الأموال الخاصة}}$$

3- المردودية الاستغلالية (التجارية):

هي المردودية للنشاط الاستغلالي العادي للمؤسسة والمعبر عنها بالنسبة للمبيعات كما تعرف أيضا أنها معدل الربحية حيث يوضع مقدار الأرباح التي حققت مقابل كل وحدة واحدة من إجمالي المبيعات مما تساعد إدارة المؤسسة على تحديد سعر البيع الواجب للوحدة الواحدة، كما يمكن مقارنة هذه النسبة بنسبة مجمل الأرباح إلى صافي المبيعات (هامش الربح الجمالي) للحكم على مدى كفاءة المؤسسة في الرقابة على المبيعات وهي تحسب كالتالي:

$$\text{المردودية الاستغلالية (التجارية)} = \frac{\text{نتيجة الدورة الصافية}}{\text{رقم الأعمال خارج الرسم}}$$

المطلب الثاني : تحليل نسب الفعالية

- نسب الفعالية: نسب الفعالية هي كالتالي: (2)

¹ - عبد الحفيظ الأرقم، التحليل المالي دروس وتطبيقات، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999، ص 32.

² - شيخ الغنامة رياض، مرجع سبق ذكره، ص 40.

1- معدل دورات مجموع الموجودات:

$$\text{معدل دوران الموجودات} = \frac{\text{رقم الأعمال خارج الرسم}}{\text{مجموع الموجودات}}$$

والمعدل المعياري ينبغي أن يتراوح بين 3 دج و 4 دج تبين بعد المقارنة أن فعالية استعمال رأس المال الاقتصادي دون المستوى المطلوب فانه يتعين على الشخص المالي تعميق عملية التشخيص من خلال النسب المالية.

2- معدل دوران الموجودات الثابتة:

$$\text{معدل دوران الموجودات الثابتة} = \frac{\text{رقم الأعمال خارج الرسم}}{\text{مجموع الموجودات الثابتة}}$$

ويوضح لنا مدى الكفاءة في استغلال وإدارة الأصول الثابتة

3- معدل الموجودات المتداولة:

ويوضح لنا مدى كفاءة الإدارة في استثمار الموارد المالية المتاحة للمؤسسة في الموجودات ومدى مساهمة هذه الموجودات في المبيعات المحققة.

$$\text{معدل دوران الموجودات المتداولة} = \frac{\text{رقم الأعمال خارج الرسم}}{\text{مجموع الموجودات المتداولة}}$$

المبحث الثالث: تحليل مصادر التمويل في المؤسسة

نتناول في هذا المبحث المصادر المختلفة للتمويل التي يمكن اللجوء إليها في تمويل الاستثمارات بافتراض إتباع منطق اقتصاد السوق وذلك بعد دراستنا كيفية تصنيف هذه الموارد إلى قوائم وجدول (قائمة الموارد المالية واستخداماتها، جداول تدفقات المالية).

تنقسم مصادر التمويل إلى قسمين:

1- المصدر الأول: هو المصدر الداخلي، ويخص الاستثمار الفائض من الربح، الاهتلاكات، المؤونات الاحتياطية، وإيرادات التنازل عن بعض الأصول غير المستخدمة.

2- المصدر الثاني: فهو المصدر الخارجي ويتفرع بدوره إلى:

- **حقوق الملكية:** الاكتتاب في الأسهم العادية والممتازة.

- **قروض الاستثمارات:** وتتمثل في الاكتتاب في السندات والقروض المصرفية المتوسطة وطويلة الأجل.

المطلب الأول: التمويل الداخلي

التمويل الداخلي (التمويل الذاتي): هي الأموال المتولدة عن العمليات الجارية للمؤسسة أو مصادر ثانوية دون اللجوء إلى المصادر الخارجية، ويعرف على أنه مجموع الموارد التي يمكن للمؤسسة أن تحصل عليها بصفة مستقلة فالمؤسسات تقوم بتمويل جزء لا يستهان من احتياجاتها المالية بواسطة الأرباح المحتجزة والمخصصات غير النقدية.⁽¹⁾

وان قدرة التمويل الذاتي للمؤسسة يعني إمكانية المؤسسة لتمويل نفيتها بنفسها من خلال نشاطها، وهذه العملية لا تتم إلا بعد الحصول على نتيجة الدورة وهذه النتيجة يضاف إليها عنصرين هامين يعتبران موردا داخليا للمؤسسة وهما الاهتلاكات والمؤونات والأرباح المحتجزة.⁽²⁾

1- الأرباح المحتجزة:⁽³⁾

تعتبر الأرباح المحتجزة (المحتفظ بها) استكمال إضافيا إجباريا من المساهمين يساعد في تحقيق المؤسسة لأهدافها وتحسين موقفها المالي والاحتفاظ بجزء من أرباح المؤسسة لها مزايا كثيرة منها:

¹ - مبارك لسوس، مرجع سبق ذكره، ص 175.

² - نفس المكان.

³ - هشام كعوان وشوقي بن زيادي، أثر الدراسة المالية للمشاريع الاستثمارية على عملية اتخاذ القرار، مذكرة ليسانس، المعهد الوطني للتجارة، 2000، ص 72.

- يوفر للإدارة الحرية في استعمال الأموال لمواجهة حاجاتها المالية وتجنبها البحث عن الأموال الخارجية ذات تكلفة عالية.
- تكلفة هذه الأموال تعد أقل من تكلفة مصادر التمويل الأخرى كما أنها لا تترتب على المؤسسة أي التزامات اتجاه الآخرين
- إن الأرباح المحتجزة ترفع من قدرة المؤسسة في الحلول مكان القروض الجديدة أي أنها تزيد من كمية التوفير الضريبي

2- الإهلاك: (1)

يعرف الإهلاك بأنه: "تقدير الخسائر الناتجة عن قيمة الأصل الثابت الذي يستهلك عبر الزمن"، كما يعرف أيضا بأنه "عبارة عن النقص الحاصل في قيمة الأصول الثابتة سواء كان ذلك ناتجا عن الاستعمال أو مرور الزمن أو التقادم"، ولصعوبة قياس هذا الإهلاك عادة ما يتم توزيعه على طول مدة حياة قيمة الأصل، ويتضح دور الإهلاك في نقطتين أساسيتين وهما:

- استرجاع الأموال التي استثمرت بقصد تجديد القدرة الإنتاجية للمؤسسة أي أن الهدف الرئيسي هو عدم فقدان رأس مال المستثمر، إعادة استثمار مخصصا الإهلاك يساهم في زيادة القدرة الإنتاجية للمؤسسة، وبالتالي فإن مخصصات الإهلاك تحافظ على رأس مال المؤسسة من جهة وتزيد من قدرتها الإنتاجية من جهة أخرى.

- كما أن مخصصات الإهلاك لا تخضع للضريبة، وبالتالي فإنه كلما ازدادت مخصصات الإهلاك أدى ذلك إلى التقليل الضريبي (التوفير الضريبي) وازدياد قدرة المؤسسة على التمويل.

إن دور مخصصات الإهلاك في تدعيم سياسة التمويل الذاتي يرتبط مباشرة بسياسة الاستهلاك التي ترسمها المؤسسة، أي الطريقة التي تتبعها المؤسسة في حساب الإهلاك تؤثر تأثيرا كبيرا على سياسة التمويل الداخلي، بالإضافة إلى التكلفة التي تسجل بها الأصول الثابتة، سواء كانت التكلفة التاريخية والتي هي عبارة عن ثمن شراء الأصول إضافة إلى ما صرف عليها أو التكلفة الاستبدالية.

¹ - مبارك لسوس، مرجع سبق ذكره، ص 176.

كما أن هناك عدة طرق لحساب الاهتلاك وهي: طريقة القسط الثابت - طريقة القسط المتناقص - طريقة الاهتلاك المتناقص وطريقة الاهتلاك المتزايد المؤسسة بلجوئها إلى التمويل من مصادرها الداخلية تكون قد تحصلت على عدة مزايا منها:⁽¹⁾

- استخدام الأرباح المحققة في تمويل المؤسسات يمنحها الاستقلالية النسبية وحرية الحركة، باستخدام جزء من الأرباح المحتجزة في شكل احتياطي غير معلن يعني المؤسسة من اللجوء إلى أعباء القروض الخارجية وما يتبعها من شروط تسديد الفوائد، ويصبح لدى المؤسسة رصيد نقدي مناسب لمواجهة الاحتياطات المتعددة والمتغيرة من الأموال، ويتحسن إيراد المؤسسة بانخفاض الفوائد المدفوعة (فهي تحصل عليها مجاناً).
- مخصصات الاهتلاك تمثل حصة كبيرة من التمويل الداخلي، فهي أموال معفية من الضرائب.
- الاستقلالية اتجاه البنوك والمؤسسات المالية.
- السرعة في اتخاذ قرار الاستثمار بأقل تكلفة ممكنة، وتتفادى المخاطر المالية عند الضائقة المالية
- ومن المساوئ التي تنجم عن التمويل الداخلي نذكر ما يلي:
- إذا كانت الأرباح الموزعة محدودة، فهو وضع يؤدي إلى عدم رضا أصحاب الأسهم.
- عند الاعتماد الكلي على هذا المورد المحدود يعني عدم الاستفادة من الموارد المالية المتاحة في السوق المالية.
- قد يصاحب إعادة استثمار الأموال من التمويل الداخلي فكرة أنها بدون تكلفة مما يجعلها تستعمل بشكل غير عقلاني مقارنة بباقي الموارد.

¹ - المرجع السابق، ص 177.

المطلب الثاني: التمويل الخارجي

يعتبر التمويل الخارجي من أهم مصادر التمويل للمؤسسة حيث أن أغلب المؤسسات تعتمد بشكل كبير على هذا التمويل، ومن أهم مصادر هذا التمويل هي: زيادة أموال الملكية (الأسهم العادية، الأسهم الممتازة)، القروض (الطويلة والمتوسطة الأجل)، السندات.

ويمكننا تصنيف التمويل الخارجي إلى صنفين وهما: مصادر التمويل الطويلة الأجل، ومصادر التمويل المتوسطة الأجل وهذا حسب مدة استحقاقها.

- أنواع التمويل الخارجي:

1- زيادة أموال الملكية

أ- الأسهم العادية:⁽¹⁾

تعد الأسهم العادية من وسائل التمويل الطويلة الأجل ويشير مصطلح " السهم " إلى حصة معينة من ملكية الشركة، ويتمتع صاحبه بحق التصويت في الجمعية العمومية، وحق الاطلاع على دفاتر المؤسسة، والمشاركة في الأرباح والخسائر، وحق البيع والتداول وتكون مسؤوليته محدودة حسب حصته من رأس المال.

وتصدر الأسهم العادية عن الشركات بحصص متساوية وكل حصة تسمى سهم ثم تطرح هذه الأسهم للتداول في سوق الأوراق المالية، وتصدر المؤسسة هذا النوع من الأسهم في مرحلة تأسيسها، وتعتمد شركات المساهمة اعتمادا كبيرا على الأسهم العادية في تمويلها لأن هذا النوع من الأسهم يجعل للشركة التزامات كبيرة فهي غير ملزمة بدفع عائد ثابت أو محدد لجملة الأسهم العادية مقابل استخدامها لأموالهم، لذلك فحملة الأسهم العاديين لهم الحق فيما تبقى من أرباح الشركة إذا حققت أرباحا ولا يحصلون على شيء إذا حققت خسارة.

ولذلك فحملة الأسهم العادية يتحملون أكثر المخاطر وبالتالي يطلبون معدل عائد مرتفع لأنهم آخر من يأخذ حصته (بعد الدائنين وحملة الأسهم الممتازة)، ومن جهة أخرى بالنسبة للشركة فالفوائد تطرح من الوعاء الضريبي بينما توزيعات الأسهم لا تعفى من الضريبة.

¹ - هشام كعوان وشوقي بن زيادي، مرجع سبق ذكره، ص 67.

ويمكن أن يكون للسهم العادي ثلاثة قيم مختلفة تتغير بتغير ظروف الشركة والأموال الاقتصادية الأخرى في السوق وهذه القيم هي:

1- القيمة الاسمية: تمثل القيمة الاسمية القيمة المكتتب بها للسهم والمنصوص عليها في عقد تأسيس الشركة المساهمة، والقيمة الاسمية هي التي يتم على أساسها توزيع نسبة من الأرباح الصافية التي تحققها.

2- القيمة الدفترية: وهي القيمة التي يستحقها السهم العادي حسب قيمته في السجلات المحاسبية للشركة، ومعنى ذلك أنه إذا أصدرت نوعاً واحداً من الأسهم فإن القيمة الدفترية لهذه الأسهم تساوي حقوق الملكية أي مجموع رأس المال المدفوع والأرباح المحتجزة والاحتياطات الأخرى، ويمكن التعبير عن القيمة الدفترية للسهم بالمعادلة التالية:

$$\text{القيمة الدفترية للسهم} = \text{حقوق الملكية} \div \text{عدد الأسهم المصدرة.}$$

3- القيمة السوقية: وهي القيمة التي يتم التعامل بها في السوق المالي، وتتغير هذه القيمة بفعل عوامل السوق، فإذا توقع المتعاملون بالأسهم ربواً جيداً للشركة في نهاية السنة المالية فإن القيمة السوقية للسهم تميل إلى الارتفاع ولو كانت توقعاتهم عكس ذلك فإن القيمة السوقية تتجه إلى الهبوط.

وأهم عامل يؤثر على قيمة السهم في السوق هو ما يتوقعه المتعاملون من ربحية الشركة في المستقبل بالإضافة إلى عنصر المضاربة على ارتفاع قيمة السهم.

- مزايا وعيوب التمويل عن طريق الأسهم العادية:⁽¹⁾

من المزايا التي تحصل عليها المؤسسة بإصدارها للأسهم العادية:

- يعطي للمؤسسة مصادر متنوعة من التمويل مما يمكنها من مواجهة التغير في الظروف الاقتصادية.
- ليس للسهم العادي أجل محدد للتسديد، ولا يحتم المؤسسة رد قيمة السهم في الموعد المحدد.

¹ - مبارك لسوس، مرجع سبق ذكره، ص 182.

• المؤسسة غير ملزمة بدفع الأرباح إلا إذا تحققت وتم اتخاذ القرار بتوزيعها كلها أو جزء منها.

• رفع حجم الأموال من الأسهم العادية يدني نسبة حجم الأموال من القروض ضمن الأموال الدائمة، وهذا يكون بمثابة ثقة و ضمان في مقدرة المؤسسة على زيادة الموارد من الاقتراض فتشجع الدائنين على مدها بالمزيد من القروض.

ومن العيوب التي تتجم عن اللجوء إلى هذا النوع من التمويل نذكر:

• على عكس السندات والقروض فالأرباح توزع على حملة الأسهم العادية تخضع للضريبة قبل التوزيع مما يؤدي إلى كبر الوعاء الضريبي للمؤسسة.

• اتساع حجم الأموال من الأسهم العادية وتزايد المساهمين وبما يحق لهم المشاركة في مجلس الإدارة يحد من حرية استقلالية القرار الإداري خاصة في أمور قد تكون الإدارة هي أدرى من غيرها بها.

ب- الأسهم الممتازة: (1)

السهم الممتاز هو سند ملكية لحامله، ويتمتع حامل السهم الممتاز بنفس المزايا والحقوق التي يتمتع بها حامل السهم العادي (ما لم يكن هنالك نص يخالف ذلك) وللشهم أيضا قيمة اسمية وقيمة دفترية أو محاسبية (حقوق الملكية الممتازة ÷ عدد الأسهم الممتازة، وقيمة إصدار قد تفوق القيمة الاسمية (الحصول على علاوة الإصدار) أو تقل عنها (تتحمل المؤسسة خصم الإصدار)، وتختلف الأسهم الممتازة عن العادية في:

- لحامل السهم الممتاز الحق في استرجاع قيمة سهمه عند التصفية.
- ليس لحامل السهم الممتاز الحق في التصويت (إلا في الحالات القصوى).
- عائد السهم الممتاز ثابت ولا يتأثر بمستوى وضع المؤسسة.
- لحامل السهم الممتاز الحق في تحويل سهمه إلى سهم عادي.

¹ - المرجع السابق، ص ص 183، 184.

- لإدارة المؤسسة الحق في شراء الأسهم الممتازة من أصحابها (خاصة عندما تنخفض أسعار الفائدة).

- مزايا وعيوب التمويل عن طريق الأسهم الممتازة:

من المزايا التي تحصل عليها المؤسسة بإصدارها للأسهم الممتازة:

- ليس لحملة الأسهم الممتازة الحق في التصويت في مجلس الإدارة، ولا حق الاشتراك في التسيير الإداري، إلا في حالات منصوص عليها في عقد إصدار هذه الأسهم.
- ليس للسهم الممتاز تاريخ تسديد، إلا إذا تم النص على ذلك في عقد الإصدار وهذا ما يمنح للمؤسسة ميزة استبدالها بسندات إذا انخفضت معدلات الفوائد في السوق المالية.
- زيادة حجم أموال الأسهم الممتازة هي أيضا زيادة الأموال الدائمة للمؤسسة ويخفض نسبة الأموال المقترضة، مما يدعم مركز المؤسسة في قدرتها على الاقتراض.
- من العيوب التي تتجم عن اللجوء إلى التمويل بالاستعانة بإصدار الأسهم الممتازة نجد:
- يحق لحملة الأسهم الممتازة الاحتفاظ بحقهم في الحصول على مستحقاتهم من أرباح السنوات التي يجريها التوزيع وذلك قبل حصول حملة الأسهم العادية على أية توزيعات.
- تكون في العادة تكلفة الأسهم الممتازة أعلى من تكلفة الاقتراض، حيث أن حصص الأرباح لا تطرح من الوعاء الضريبي على عكس فوائد القروض.

2- الاقتراض: (1)

الاقتراض يمثل مديونية ينبغي على المؤسسة الوفاء بقيمتها في وقت لاحق، ويأخذ الاقتراض شكلين أساسيين هما: السندات والقروض متوسطة وطويلة الأجل وفيما يلي أهم السمات الخاصة بكل منهما:

¹ - المرجع السابق ص ص 185، 186.

أ- التمويل عن طريق السندات:

السند هو مستند مديونية طويلة الأجل تصدرها المؤسسات يعطي لحامله الحق في الحصول على قيمة السند في تاريخ الاستحقاق كما يعطيه الحق أيضا في معدل فائدة دوري ويتمثل في نسبة من القيمة الاسمية، وللسند قيمة سوقية قد تزيد عن القيمة الاسمية، وهناك فرصة أن يحقق حامل السند أرباحا مالية، كما قد يتحمل خسائر مالية، وتتحدد القيمة السوقية حسب درجة المخاطرة التي يواجهها حامله، والتي تعتمد أيضا على الوضعية المالية للمؤسسة وعلى الظروف الاقتصادية المحيطة وكذلك مستوى أسعار الفائدة في السوق.

عند إصدار السندات قد تشترط المؤسسة المصدرة أحقية استدعاء السندات أي إعادة شرائها، ويحصل حامل السند في العادة مقابل إعادة الشراء على قيمة تفوق القيمة الاسمية فالفرق يسمى علاوة الاستدعاء (والعكس خسارة) وتلجأ المؤسسات إلى ذلك حتى تستفيد من فرصة انخفاض أسعار الفائدة في السوق فتصدر سندات جديدة بمعدل فائدة أقل تعويضا للسندات السابقة ذات معدل فائدة مرتفع.

ومن مزايا التمويل عن طريق السندات هي:

- سهولة تحديد تكلفة التمويل بالسندات.
- قلة تكلفة السندات مقارنة بتكلفة الأسهم العادية والأسهم الممتازة.
- في العادة لا يحق لحملة السندات المشاركة في الإدارة، فذلك يعطي مرونة أكبر لعمل المديرين.
- السندات المحددة المدة والقيمة والفائدة، فالمؤسسة يسهل عليها توقع الاحتياط لاهلاكها وعليه فإنها تعتبر من مصادر التمويل المرنة التأثير على هيكل التمويل.

ومن المساوئ التي تتجم عن هذا النوع من التمويل:

- تكلفة التمويل من السندات تكلفة ثابتة واجبة الدفع مهما كان الوضع المالي للمؤسسة مما يزيد من المخاطر المالية إذا تعرضت المؤسسة لضائقة مالية.

- إذا تعرضت المؤسسة إلى ضائقة مالية فإن دفع المؤسسة لمستحققاتها اتجاه حملة السندات يقلل من إيراد حملة الأسهم مما يؤدي إلى انخفاض القيمة السوقية للسهم في السوق المالية.

التشريعات المالية في الكثير من البلدان تفرض نسبة معينة بين إجمالي الأموال الخاصة (حق الملكية، وإجمالي الديون) وبالتالي تحد من مقدرة المؤسسة على التوسع في الاقتراض عن طريق السندات حماية لأموال المساهمين.

ب- التمويل عن طريق القروض المتوسطة والطويلة الأجل:

هي القروض التي تتحصل عليها المؤسسة من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى وقد يصل استحقاقها إلى ثلاثين عاما وما يميز القروض هو الاتفاق المسبق على الشروط فيحدد معدل الفائدة وتاريخ الاستحقاق والضمانات (الرهون) بالتفاوض بين المقرض والمقرض، وقد يصاحب ذلك إلزام المقرض ببعض الشروط تدعيما للضمان المتفق عليه إما سداد قيمة القرض فقد يتم دفعة واحدة في تاريخ الاستحقاق المتفق عليه، أو أن يتم على أقساط متساوية في تواريخ معينة.

1- القروض متوسطة الأجل:

تتراوح مدة القروض متوسطة الأجل في العادة من سنة إلى سبع سنوات موجهة أساسا لتمويل الاستثمار في التجهيزات ومعدات الإنتاج، وأغلب هذه القروض مرهون بضمان، وقد يصاحب هذه القروض إلزام المؤسسة المقرضة بمجموعة من الشروط نذكر منها:

- شروط استخدام القروض بالكيفية المتفق عليها وفي الأغراض المحددة كضمان لاسترجاع الأموال.
- شرط تحديد سقف المديونية حفاظا على ملائمة وقدرة المؤسسة على التسديد مستقبلا.
- شروط على توزيع الأرباح على المساهمين فلا تتعدى نسبة معينة للحفاظ على نسبة معينة بين الأموال المملوكة والقروض ضمن الهيكل المالي للمؤسسة.

2- القروض طويلة الأجل: (1)

تستطيع المؤسسات إلى جانب استعمالها لمصادر التمويل طويلة الأجل السابقة استعمال مصدر آخر للتمويل طويلة الأجل والمتمثل في التمويل عن طريق المؤسسات المالية والبنوك، تتجاوز هذه القروض طويلة الأجل في العادة السبع سنوات، الغرض منها تمويل الأصول طويلة الأجل التي تزيد مدة اهتلاكها عن السبع سنوات، ويتم اهتلاك القرض وفقا للعمر الإنتاجي للأصل، ويسدد القرض من التدفقات الناتجة عن استخدام الأصل، فبعد التفاوض بين المؤسسة المقترضة والمؤسسة المالية عادة يشمل عقد الحصول على القرض مجموعة من الشروط الإضافية إذا كانت المؤسسة خاصة:

- رهن بعض الأصول.

- لا يحق للمؤسسة المقترضة الحصول على دين طويل الأجل إلا بعد ترخيص المقرض.

ويمتاز هذا النوع من القرض عن غيره بثلاث مزايا هي:

1- السرعة: ويقصد بذلك أن الشروط الرئيسية التي تحكم الحصول على القرض يتم التعامل معها بسرعة أكبر مما عليه بالنسبة لأدوات الدين الأخرى.

2- المرونة المستقبلية: إذ يستطيع المدين الجلوس مع الدائن والتفاوض على إجراء التعديلات على شروط القرض خاصة عندما تستجد في السوق ظروف اقتصادية تجعل من هذه التعديلات عملية ضرورية في حين لا تتوفر مثل هذه الميزة في السندات فمن المستحيل الحصول على الإذن اللازم لتعديل شروط الاتفاق لأن السندات غالبا ما تكون مملوكة لعدد كبير من الناس.

3- انخفاض تكلفة القروض محددة المدة: وهي الميزة الثالثة لهذا النوع من القروض، فقد يمنح إما بسعر فائدة ثابت لا يتغير طيلة مدة القرض أو بسعر فائدة متغير.

ومن مساوئ هذا النوع من التمويل هي كون هذه القروض الطويلة الأجل، فالمقترض يطلب رهونا (ضمانات) قد لا تكون في متناول المؤسسة ويلجأ إلى استقصاءات مفصلة ودقيقة عن الوضعية المالية للمؤسسة وقد تكون تكاليف الاستقصاءات عالية، ولذا فالمقرض يضع حدا للقرض المقدم لغرض تغطية هذه التكاليف.

¹ - هشام كعوان، شوقي بن زيادي، مرجع سبق ذكره، ص 71.

خلاصة الفصل الثالث:

إن الغرض الرئيسي للتحليل المالي هو تقييم الأداء المالي للمؤسسة، ويحتل تقييم الأداء المالي مكانة بالغة، وذلك بسبب الندرة النسبية للموارد المالية قياساً بالاحتياجات المالية الكبيرة.

والتحليل المالي هو عملية يتم من خلالها دراسة النشاط والمردودية والهيكلية المالية للمؤسسة في الماضي والحاضر وتوقع ما ستكون عليه في المستقبل، ويقوم التحليل المالي أساساً على البيانات المحاسبية، وخصوصاً الميزانية وحسابات النتائج والملاحق المعدة من طرف المؤسسة بغرض اشتقاق مجموعة من المعلومات والمؤشرات الكمية والنوعية، حول نشاط المؤسسة والتي تساهم في تحديد أهمية وخواص الأنشطة التشغيلية والمالية للمؤسسة، وتفيد في اتخاذ القرارات وتساهم كذلك في تحديد جوانب القوة ومواطن الضعف في عملياتها المالية والتشغيلية ويعتمد التحليل المالي على مجموعة من الأدوات وهي الوسائل والطرق الفنية، والأساليب المختلفة التي يستخدمها المحلل المالي للوصول إلى تقييم الجوانب المختلفة لنشاط المؤسسة، والتي تمكنه من إجراء المقارنات والاستنتاجات الضرورية للتقييم، ويقوم التحليل المالي أياً كانت صورته على منهج المقارنة، لذا تتعدد أساليبه حسب اتجاه وطبيعة المقارنة، كما يعتبر تحليل النسب المالية الأسلوب الأكثر شيوعاً، وذلك لأنه يوفر عدداً من المؤشرات المالية التي يمكن الاستفادة منها في تقييم أداء المؤسسة في مجالات الربحية والسيولة والكفاءة في إدارة الأصول والخصوم، وقد اكتسبت النسب المالية أهمية متزايدة بعد أن أصبحت من المؤشرات الهامة في مجال التنبؤ بحالات الفشل المالي للمؤسسات، ويساعد التحليل المالي في التخطيط المستقبلي لكافة النشاطات، حتى أنه يعمل على إخضاع ظروف عدم التأكد للرقابة والسيطرة وبالتالي فالتحليل المالي ضرورة حتمية لتقييم الأداء المالي للمؤسسة الحديثة.

الفصل الرابع: دراسة حالة

الإدارة المالية

على مستوى ديوان الترقية

والتسيير العقاري

بالبويرة (OPGI)

تمهيد:

بعد الدراسة النظرية لموضوع الإدارة المالية ارتأينا إسقاط هذه الدراسة على إحدى المؤسسات العمومية الاقتصادية ألا وهي ديوان الترقية والتسيير العقاري لولاية البويرة بفروعها المتعددة، والتي تمثل إحدى أهم الهياكل الاقتصادية بالولاية خاصة فيما يتعلق بالتشييد العمراني، حيث يتكفل الديوان في إطار السياسة الاجتماعية للدولة بترقية القطاع العام للسكن الاجتماعي بالإضافة إلى الترقية العقارية بكل أنواعها والتسيير العقاري. كما يحتوي الديوان على إدارات متنوعة، من بين هذه الإدارات نجد الإدارة المالية والتي تعتبر من أهم الإدارات في ديوان الترقية والتسيير العقاري، حيث سنقوم بدراسة كيفية سيرها والوظائف الأساسية التي تقوم بها، من أجل ذلك قمنا بتربص ميداني في هذه المؤسسة لمدة ثلاثة أشهر، كان الغرض منه جمع المعلومات التي تخدم موضوعنا هذا وذلك بالرجوع إلى الوثائق الداخلية الخاصة بالديوان وإجراء عدة مقابلات مع مختلف مسؤولي دائرة المالية والمحاسبة.

وعلى ضوء ذلك قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى مباحث كما يلي:

- المبحث الأول : بطاقة تعريفية للمؤسسة المستقبلية (ديوان الترقية و التسيير العقاري).
- المبحث الثاني: التحليل المالي المفصل لسنة 2009.
- المبحث الثالث: المقارنة بين الميزانيات المالية للسنوات الثلاث 2007،2008،2009.

المبحث الأول: بطاقة تعريفية للمؤسسة المستقبلية (ديوان الترقية والتسيير العقاري)

في هذا المبحث سنحاول التعريف بديوان الترقية والتسيير العقاري لولاية البويرة وكذلك نشأته ومهامه بالإضافة إلى طبيعة عمله وأهدافه .

المطلب الأول: نشأة ديوان الترقية والتسيير العقاري (OPGI)

تعود فكرة إنشاء ديوان الترقية والتسيير العقاري إلى عام 1974 اثر مرسوم رقم 74/124 إلى 154/75 بتاريخ 1974/07/12 حيث نص على إنشاء مقر كل ديوان في الولاية ذاتها لكن تم تأسيس ديوان الترقية والتسيير العقاري بالبويرة طبقا للأمر رقم 76/63 الصادر في 23 أكتوبر 1976 المثبت لشروط التأسيس وسير وكالات الترقية والتسيير العقاري بالولاية للمرسوم رقم 76/143 الصادر في 1976/10/23 وتم تغيير الطبيعة القانونية لديوان الترقية والتسيير العقاري لولاية البويرة طبقا للمرسوم التنفيذي رقم 91 الصادر في 1991/05/12 وقد نص هذا الأخير على المواد التالية:

المادة 01: إن ديوان الترقية والتسيير العقاري لولاية البويرة نصب كمنشأة عمومية ذات طبيعة صناعية وتجارية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلالية المالية و تمارس وظائفها على مستوى الولاية تحت وصاية وزارة السكن والعمران.

المادة 02: المقر الاجتماعي لديوان الترقية والتسيير العقاري يحدد في مقر الولاية.

المادة 03: ديوان الترقية والتسيير العقاري يتصرف في ممتلكات حقوق وواجبات الغرفة العمومية للسكن ببراء معتدل يتواجد على مستوى الولاية.

إن ديوان الترقية والتسيير العقاري لولاية البويرة مسير من طرف المدير العام ويدار عن طريق المجلس الإدارة المكون من:

- ممثل لوزير السكن والعمران رئيسا
- مدير السكن والتجهيزات الاجتماعية لولاية البويرة عضوا
- مدير التهيئة والتخطيط على مستوى ولاية البويرة عضوا
- مدير تنظيم الشؤون العامة لولاية البويرة عضوا
- أمين خزينة ولاية البويرة عضوا

بالإضافة إلى ممثلين لعمال ديوان الترقية و التسيير العقاري لولاية البويرة

مقر ديوان الترقية والتسيير العقاري:

يقع ديوان الترقية والتسيير العقاري لولاية البويرة في حي 1100 مسكن، حيث تبلغ مساحتها الإجمالية 464000م² منها المساحة التي يتربع على مبنى ديوان الترقية والتسيير العقاري الذي يبلغ 1119.00 م².

والذي يحتوي على الطابق السفلي و 5 طوابق تتوزع عليها مختلف المديریات كما تحتوي على 5 قاعات للاجتماعات، قاعة للمحاضرات، قاعة للأرشيف، 6 محلات للنشاطات الحرة كما تحتوي على صندوق المؤسسة الذي تبلغ مساحته 206.24 م².

المطلب الثاني: المهام الموكلة لديوان الترقية والتسيير العقاري

تمت إعادة تنظيم مهام الديوان لولاية البويرة أساسا طبقا للقرار الوزاري رقم 512 الصادر في 2005/04/25 المعدل والمتمم للقرار الوزاري 43/SPM الصادر في 1998/10/19 ومن المهام التي أوكلت إليه:

- تلبية حاجات السكن للولاية، تحمل المسؤولية الكاملة في نوعية البناءات والمراقبة بالإضافة إلى اختيار الأرض المناسبة لذلك.
- مراقبة أشغال ما بعد البناء وتهيئة الظروف اللازمة للسكن الاجتماعي.
- انجاز أعمال الترميم والإصلاح اللازم للسكنات المبنية من طرف الوكالة ذاتها كما يراعي الديوان الكلفة المحددة من طرف وزير التخطيط والتجهيز ووزير السكن والتهيئة العمرانية لكل نوع من السكنات عند إجراء العقود.
- كما أن الديوان مكلف بمتابعة برنامجها المخطط من حيث:
 - إتمام البناءات حسب المخطط سواء كانت سكنات أو محلات تجارية.
 - تتكفل بجمع الإيجار والأعباء.
 - المحافظة على البنايات والمحيط الخارجي وصيانتها.

- المتابعة القضائية لكل تعدي على بناية من طرف أصحاب السكنات الهاربين من دفع الكراء.

- التنظيم والتنسيق لكل الأعمال المواجهة لحسن استعمال مجموعة البنايات التي يسيرها.

المطلب الثالث: طبيعة عمل ديوان الترقية والتسيير العقاري وأهدافه

1- طبيعة عمله:

حسب المرسوم التشريعي رقم 03- 93 المؤرخ في 01 مارس 1993 واستنادا للمادة 01 يقوم بالترقية العقارية كل شخص معنوي أو طبيعي يتمتع بالأهلية القانونية و يتمثل عملها فيما يلي:

- كل نشاطات الاقتناء و التهيئة العقارية قصد بيعها أو تأجيرها.
- كل نشاطات التوسيطية في الميدان العقاري لاسيما بيع الأملاك العقارية أو تأجيرها.
- كل نشاطات الإدارة والتسيير لحساب الغير .

وبصفة عامة هي كل الأعمال التي تساهم في انجاز أو تجديد الأعمال العقارية المخصصة للبيع والإيجار للأملاك العقارية المعينة، مجالات الاستعمال السكني أو المجالات المخصصة لإيواء نشاط حرفي أو صناعي أو تجاري أو يستهدف مساكن ذات طابع اجتماعي.

2 - أهدافه:

تنص المادة 06 من المرسوم السابق على أن الوكالة مكلفة في إطار الكفاءة الإقليمية بانجاز مجموعة من العمليات المتعلقة بتسيير برامج السكن، كذلك البنايات للاستعمال أو التي هدفها الأساسي الإسكان الخاص بالدولة، أين تستفيد بانجاز مسابقة مالية للدولة، لهذا الغرض فان الديوان يهدف إلى:

- كراء السكنات أو المحلات للاستعمال المهني، التجاري أو الحرفي.
- تغطية الكراء أو الأحياء التي تعود عليه.
- الحفاظ على البنايات واستقلاليتها.

- إنشاء التدبير اليومي لإجراء البيانات التي تضمن تسيير مراقبة الوضعية القانونية لإجراء السكنات والمحلات الموجودة في تلك البنايات.

المطلب الرابع: دراسة الهيكل التنظيمي لديوان الترقية والتسيير العقاري (OPGI)

تكمن ركيزة نجاح أي مؤسسة في مدى حسن اختيارها للهيكل التنظيمي الذي يوافق نشاطها ويحقق أهدافها، ولهذا خرج ديوان الترقية والتسيير العقاري على تنظيم نشاطه وتوزيع مهامه وفق المخطط الذي يتشكل من مجموعة من الدوائر الرئيسية وهي وفق الترتيب التالي:

- دائرة المديرية العامة.
- دائرة الموارد البشرية والوسائل العامة.
- دائرة المحاسبة والمالية.
- دائرة التحكم في انجاز المشاريع.
- دائرة التسيير وصيانة الممتلكات.

بالإضافة إلى الطابق الأرضي المخصص لـ: الاستقبال، الأرشفة، مساعد في الإعلام الآلي، مساعد الأمن والوقاية، المكلف بتحويل الاتصالات.

أولاً: دائرة المديرية العامة ودائرة الموارد البشرية والوسائل العامة

1 - دائرة المديرية العامة:

وفقاً لأحكام المرسوم 147/91 - 12 ماي 1991م المتعلق بتحويل طبيعة النظم القانونية للمادة 16 لديوان الترقية والتسيير العقاري وخاصة بـ :

أ - المدير العام:

يعد العنصر الأساسي لأنه يشرف على تسيير الديوان ومشاريعه عن قرب ويعتبر المسؤول الأول والأخير على مدى نجاح وسير الديوان ونشاطه وهو مكلف بـ :

- ضمان تحقيق الأهداف المحددة للديوان و تنفيذ قرارات مجلس الإدارة.
- التوقيع على جميع الإجراءات التي تنطوي على الديوان.
- ممارسة سلطة الإشراف على جميع العاملين.

- إعداد وتقديم للحصول على موافقة المجلس على تقديرات الإيرادات والنفقات.
- اتخاذ كل الإجراءات الاحترازية و ممارسة الإجراءات القانونية.
- إعداد وتقديم للحصول على موافقة المجلس على الميزانية العمومية وحساب الأرباح والخسائر.
- تحضير تقرير سنوي على النشطة مع الميزانية العمومية و بيانات الدخل و إرسالها إلى الهيئة المشرفة بعد موافقة مجلس الإدارة .
- تعيين الموظفين وفقا للأنظمة القائمة.

ب - المدير المساعد:

وهو مساعد مباشر للمدير العام و تقع تحت مسؤوليته ما يلي:

- رصد وتنسيق ومتابعة تنفيذ برامج العمل والأهداف المحددة له.
- رصد وتنفيذ الإجراءات الإدارية في الديوان على جميع المستويات.
- تطوير الإجراءات المتعلقة بالأصول الإدارية والتقنية والمالية.
- تمثيل المدير العام في اللجان الداخلية والخارجية.
- تحليل وتقييم الأنشطة التي تضطلع بها الهياكل التابعة لمكتب الديوان.

ج - الأمانة العامة:

تعتبر كوسيلة اتصال بين دوائر الديوان والمديرية العامة، وتعمل على خلق جو أكثر تنظيمي لتسهيل عمل المدير العام وهي مكلفة ب:

- تسجيل نقل و تنسيق الوثائق الخاصة بنشاط المديرية العامة.
- تقسيم العمل وتوزيع البريد الذي يصل المديرية العامة عبر مختلف وإعلام جميع المسؤولين بالديوان بقرارات المدير العام.
- استقبال الزوار بالمديرية العامة.
- تنظيم مكتب المدير العام خاصة الأرشيف والمتابعة اليومية للعمل بالمديرية العامة.

د - الأمن الداخلي:

يسهر على الأمن بالديوان وتتمثل مهامه في:

- وضع مخطط للأمن والسهر على تنفيذه إلى غاية إغائه من طرف المدير العام.
- تنسيق ومراقبة نشاطات أعوان الأمن العاملين بالديوان.
- ضمان المراقبة وحسن سير العمل في الأمن الداخلي للمؤسسة.

ه - خلية المنازعات والشؤون القانونية: مكلفة ب:

- السهر على تنفيذ الإجراءات الخاصة بالتشريع والمتعلقة بمصلحة الديوان.
- السهر على تنفيذ القرارات وإصدار الأحكام لمصالح الديوان.
- إعداد هياكل لمساعدة الديوان في تنفيذ التشريعات واللوائح.

و - خلية التدقيق الداخلي: مكلفة ب:

- السهر على التنفيذ الجيد للطرق والقواعد والإجراءات للتكفل بالمهام المتعلقة بكل فرع من فروع الديوان.
- تحليل و تقييم النشاط الإداري والمالي للديوان ومتابعة التطبيق الجيد للتشريعات واللوائح.
- إعداد تقارير حول عمل التنظيمات التابعة للديوان.
- تقييم أداء المجلس والإصلاحات المقترحة إذا لزم الأمر من أجل تحسين أدائها.

ن - خلية التنظيم وأساليب الإعلام والاتصال: مكلفة ب:

- تصميم سياسة المعلومات العامة داخل الديوان.
- تصميم برامج التطبيقات ومعالجة العمليات والنشاطات الخاصة بالديوان.
- السهر على استثمار إمكانيات الإعلام الآلي.
- ضمان الاستخدام الرشيد لأجهزة الكمبيوتر وصيانتها.

2 - دائرة الموارد البشرية و الوسائل العامة:

تعنتي هذه الدائرة بكل ما يتعلق بالإمكانات البشرية والوسائل الضرورية الخاصة بالتقسيمات الموجودة بالديوان كما تهتم بتنسيق ومراقبة النشاطات المرتبطة بالتسيير الإداري والاحترافي المتعلق بمستخدمي الديوان. فهي الدائرة اللازمة لتشغيل جميع الإمكانيات التابعة للمكتب وتنفيذ الإجراءات لضمان الحفاظ على مصالح المجلس.

يأتي على رأسها رئيس يهتم بمتابعة الملفات الإدارية للموظفين وحسن التسيير والأداء، وتتكون هذه الدائرة من مصلحتين:

أ - مصلحة تسيير الموارد البشرية:

تعتبر صلة الوصل بين الإدارة والموظفين تتمثل مهامها أساسا في:

- احترام قواعد التوظيف.
- تنفيذ القرارات المتعلقة بالنهوض والترقية.
- متابعة الحياة الوظيفية للموظفين ودفع الأجور.
- معالجة و متابعة العطل الخاصة بموظفي الديوان.

و تنقسم بدورها هذه المصلحة إلى خليتين هما:

1. خلية التوظيف والتدريب (التكوين).
2. خلية الأجور والشؤون الاجتماعية.

1 - خلية التوظيف والتدريب (التكوين):

تهتم بكل ما يخص توظيف الأفراد وتدريبهم، كما تهتم بالتمهين والتربص، يشرف عليها رئيس خلية ومسيري التوظيف والتدريب، وتتمثل مهامها في:

- تحضير مخطط التدريب بالتنسيق مع مختلف رؤساء الدوائر ودراسة احتياجات الديوان من حيث التدريب والعمل على الاتصال مع مختلف مراكز التدريب.
- تدريب العمال وهذا بعد القيام بدراسة الاحتياجات التدريبية مع مختلف الدوائر وأخذ ميزانية التدريب بعين الاعتبار.
- متابعة المتدربين داخل المؤسسة والإشراف على مذكرة نهاية التربص.
- دراسة الاحتياجات في مجال المستخدمين بالتنسيق مع رؤساء الدوائر وتنفيذ مخطط التوظيف.
- المتابعة والإشراف على المتربصين من مختلف مراكز التكوين والجامعات.
- المتابعة والإشراف على تنفيذ عقود التوظيف (فيما يخص مدة صلاحيتها).

2- خلية الأجور والشؤون الاجتماعية :

دورها تحرير ودفع الرواتب، وتهتم بالعتل المرضية وحوادث العمل بالتنسيق مع مصلحة الضمان الاجتماعي. كما تقوم بالمراقبة الدقيقة للحضور من أجل تحديد الغيابات والانضباط في العمل.

ب- مصلحة الوسائل العامة:

تتمثل مهامها عموما في:

- تسيير الموارد المادية الخاصة بحظيرة الديوان.
- إنشاء وسائل القياس الكمي للتوقعات الدورية للديوان.
- مسك دفاتر و قوائم الجرد.
- ضمان صيانة المرافق المادية للديوان.
- تخطي جميع الموارد المادية وعقود التأمين للديوان.

ثانيا: دائرة المالية والمحاسبة ودائرة التحكم في انجاز المشاريع

1 - دائرة المالية والمحاسبة:

تهتم هذه الدائرة بضمان جميع العمليات المالية والمحاسبية الخاصة بالديوان وتحديد الميزانية التي تضطلع بها الوكالة لرصد التنفيذ وضمان السيطرة عليها، كما تهتم بضامن وصيانة وتحديث مكتب المحاسبة وتوحيد جميع القيود المحاسبية.

و تشمل هذه الدائرة:

(أ) المصلحة المحاسبية:

تتمحور مهامها في :

- إقرار الميزانية والإشراف على تنفيذها.
- مسك الدفاتر وفقا للقواعد المعمول بها لدى الديوان واستعمالها.
- إعداد الوثائق المتعلقة بالأنشطة المالية والمحاسبية للديوان.
- وضع قوائم الجرد وحساب قيمة الاستهلاك الخاصة بهم.

- رصد ديون الديوان بالمقارنة بالائتمان تجاه الوكالات المعنية.
- توفير وتسهيل ومراقبة كل العمليات ذات الصلة بالانتعاش للمكتب (الإيجار، والبيع وغيرها من المنتجات).
- تفقد مختلف المجالس وجمع الأموال وصرفها من العائدات التي أدلى بها في حسابات المكتب.
- إجراء عمليات التحكم واستيراد العائدات لتغطية النفقات.

ب) مصلحة المالية و الخزينة:

تهتم بـ:

- ضمان المراقبة المنتظمة لمواقع الخزينة والحركات المالية.
- إعداد البيانات من حساب التسويات.
- متابعة وتنفيذ المعاملات الضريبية المتعلقة بنشاط الديوان.
- مراجعة الملفات البيانات المقدمة من مصلحة المحاسبة ومراقبة الحساب البنكي.

ج) مصلحة الاستثمارات:

تهتم بـ:

- وضع ومراقبة برنامج الاستثمار السنوي.
- اتخاذ جميع الإجراءات لتنفيذ البرنامج الاستثماري.

د) مصلحة التحصيل:

- تحصيل الإيجارات وحصيلة البيع.
- مراقبة حالات النشاء من الوحدات والمحكومين.
- تنفيذ جميع الإجراءات التنظيمية لضمان استرداد عائدات الإيجارات والبيع.
- اقتراح أي تدبير لتحسين معدلات التحصيل.

2 - دائرة التحكم في انجاز المشاريع:

تقوم بإعداد وتنفيذ الإجراءات والبرامج لاستئجار المساكن الاجتماعية وكما أنها تقوم بالتنسيق والتسيير و متابعة المشاريع وهي تتألف من:

(ا) مصلحة الدراسة والبرمجة:

- متابعة الدراسة والبرمجة لبرامج الديوان.
- تنسيق ورصد الدراسات قبل انطلاق البرنامج.
- اشتراك اتفاقات أعمال البحث والفحص الفني.
- جمع المعلومات اللازمة لدعم البرامج الإدارية الفنية ذات الصلة.
- رصد وثائق التشييد لإصدار تراخيص البناء.
- رصد العمليات ذات الصلة إلى الموافقة على حالات التنفيذ من قبل الإدارات المعنية.
- رصد ظهور استثمارات الأراضي المخططة.

(ب) مصلحة الائتمان والصفقات:

- تنفيذ الإجراءات التشريعية والأنظمة المتعلقة بالمشتريات أو اتفاقيات عمل الديوان.
- إجراءات التنفيذ لوضع برامج لتحقيق الامتثال للأنظمة القائمة.
- تحليل العروض والتفاوض في حدود الخطة المالية.
- الشروع في إضفاء الطابع الرسمي على كل الوثائق المكتوبة التي تشكل وثائق العقد عقود والعمل ورصد المستويات التنظيمية.
- ضمان برنامج التحول المالي و نسال إذا لزم الأمر إعادة التقييم.
- إجراء بحوث السوق لوضع جدول زمني من الرسوم المطلوبة في أي مفاوضات.
- توفير الأمانة للجان التي وضعتها التشريعات المعمول بها في مجال المشتريات.

ثالثاً: دائرة التسيير وصيانة الممتلكات ودائرة التنمية والترقية العقارية والعقار

1- دائرة التسيير وصيانة الممتلكات:

تهتم بتوفير عمليات إدارة الممتلكات، نقل الملفات والعقارات وصيانتها، وضع واتخاذ الإجراءات للحفاظ على الممتلكات، تعزيز العلاقات مع المستخدمين وجمعيات الممتلكات، وتضم هذه الدائرة المصالح التالية:

أ - مصلحة استغلال الممتلكات: وتشمل:

- إضفاء الطابع الرسمي على العقود والاتفاقات لاستئجار المنازل والمباني غير السكنية ورصد ملفات المستأجرين.
- متابعة نقل الأصول المملوكة للدولة وحركة المستأجرين.
- تنفيذ قواعد وإجراءات المبيعات للمباني غير السكنية.
- الحفاظ على ملف المركزية للسجلات من المستأجرين.

ب - مصلحة التنازل عن الممتلكات:

- ضمان كافة معاملات البيع للديوان بوصفة جزءاً من التشريعات واللوائح.
- وضع جداول زمنية لدفع الإيجار.
- رصد نقل العمليات المتصلة بالإحالة.
- تنسيق العمليات لاستيراد عائدات البيع.

ج - مصلحة الصيانة:

- الحفاظ على النظافة وصيانة الممتلكات.
- تنظيم ومراقبة ورصد جميع أعمال الصيانة بالمطابقة مع الجدول الزمني.
- التعامل مع عمليات واسعة الإصلاح وإعادة تأهيل الممتلكات.

2 - دائرة التنمية والترقية العقارية والعقار:

تتمثل مهامها في وضع وتنفيذ سياسة التنمية العقارية والأراضي كما تقوم بتنسيق ومتابعة مشاريع الإسكان التي بدأت نيابة عن المجلس، تطوير الأراضي من خلال الاستيلاء عليها لتشكيل أرض المحفظة.

وتشمل هذه الدائرة ما يلي:

أ - مصلحة الترقية العقارية:

- تطوير أنشطة التطوير العقاري.
- تنفيذ الإجراءات التنظيمية للحصول على ملكية المنزل.
- اشتراك الدراسات الفنية والاقتصادية المتعلقة بجدول المعاملات العقارية.

ب - مصلحة ترقية العقار:

- تنفيذ الإجراءات لشراء الأراضي بغرض تشكيل أرض المحفظة.
- الاتصال مع الشركاء في الديوان فيما يتعلق بحيازة الأراضي (أرض الوكالة، السجل العقاري، كاتب العمل، الترقية والتعليم،...).
- تسهيل تنسيق الأنشطة المتصلة بتسوية الأراضي السكنية.

ج- مصلحة التجارة:

- عمليات التسويق لها علاقة مع الترقية العقارية وترقية العقار.
- عمليات بيع المنتج (السكن).
- مستخدمة في إطار الترقية العقارية وترقية العقار.
- طرق البيع لها علاقة مع الزبائن.
- متابعة ملفات الزبائن.
- تحصيل مداخيل السكنات والأراضي تجارياً.

وحدة الصيانة و تقديم الخدمات (UMPS)

وحدة الصيانة و تقديم الخدمات المستقلة ماليا مكلفة بما يلي:

- الأعمال المستخدمة بحسب هذه التقسيمات:

- ترخيص.
- كهرباء.
- تزفيت.
- زجاج.
- دهن.
- تهيئات مختلفة.
- الاستيلاء على ثقل الأحجام التعويضات وفقا لدفاتر صيانة البيانات.
- العمل المستخدم بطلب من مصلحة صيانة الممتلكات.

فرع : محرر من رئيس الوحدة هذا الهيكل هو المسؤول عن:

- 1- رصد وحماية إدارة الممتلكات في إقليمها.
- 2- صيانة وتحديث السجل الصحي للممتلكات.
- 3- برمجة الصيانة وإصلاح إدارة الممتلكات.
- 4- تغطية الإيجارات والدخل والنفقات ذات الصلة بنقل الأصول.
- 5- تنفيذ التحقيقات الإدارية والفنية المتعلقة ببرنامج الإسكان وشاغلها.
- 6- توقف دوري حالات النتائج والإيرادات و المصروفات للبيع، و استرداد المتأخرات المستحقة.
- 7- الدفع المنتظم لعائدات ومتابعة حركة حسابات الخزانة التي أجرتها الوحدة.

شكل رقم (01/04): فروع ديوان الترقية والتسيير العقاري المتواجدة عبر تراب ولاية البويرة

فرع البويرة

فرع عين بسام

فرع أمشدالة

فرع صور الغزلان

فرع بشلول

فرع الاخضرية

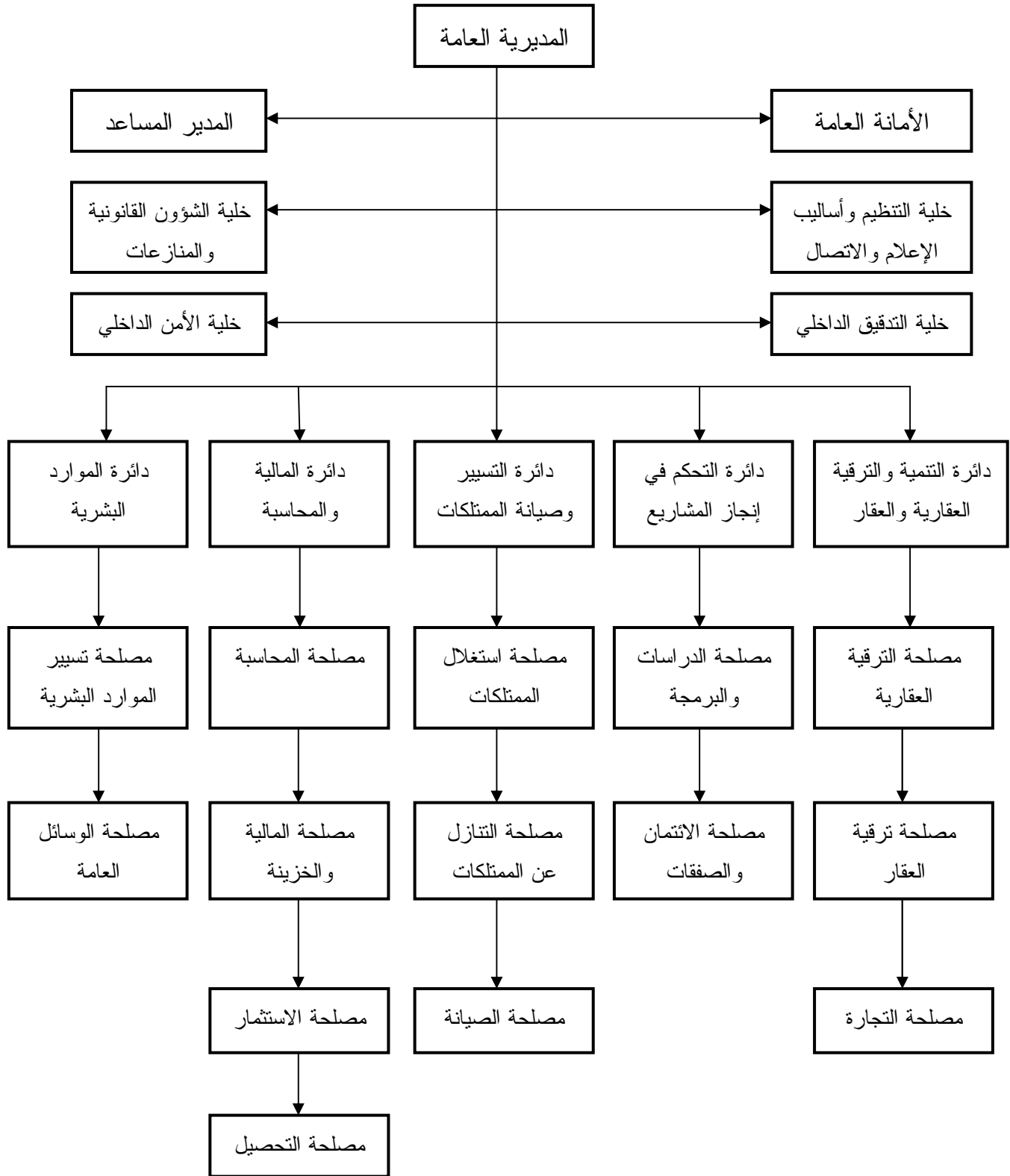
المصدر: وثيقة داخلية مقدمة من طرف دائرة المالية والمحاسبة لديوان الترقية والتسيير العقاري

شكل رقم (02/04): إدارات حصر (صناديق) تحصيل الإيجارات

البويرة (140)
القادرية
عين بسام
الشرفة
برج أخريص
ديرة
الهاشمية
بئر أغبالو
أهل القصر
الأخضرية

المصدر: وثيقة داخلية مقدمة من طرف دائرة المالية والمحاسبة لديوان الترقية والتسيير العقاري

الشكل رقم (03/04): الهيكل التنظيمي لديوان الترقية والتسيير العقاري (OPGI)



المصدر: وثيقة داخلية مقدمة من طرف دائرة المالية والمحاسبة لديوان الترقية والتسيير العقاري

المبحث الثاني: التحليل المالي المفصل لسنة 2009.

في هذا المبحث سنتناول دراسة الميزانية المالية والمحاسبية لسنة 2009.

المطلب الأول: الانتقال من الميزانية المحاسبية إلى الميزانية المالية.

أولاً: الميزانية المحاسبية لسنة 2009.

الجدول رقم (01/04): الميزانية المحاسبية لديوان الترقية والتسيير العقاري لسنة 2009.

رقم الحساب	الأصول	قيمة المبالغ	رقم الحساب	الخصوم	قيمة المبالغ
22	أراضي	27533641.09	10	رأس المال الاجتماعي	4244495147.30
24	تجهيزات الإنتاج	4516945953.05	16	الأموال الخاصة الأخرى	1700653.79
25	تجهيزات اجتماعية	4763609.73	18	نتائج قيد التخصيص	- 735673632.55
28	استثمارات قيد الانجاز	307480648.20		مجموع 1	3510522168.54
	مجموع 2	4856723851.07	520	ديون استثمار اعتمادات	896717204.40
31	مواد ولوازم مخزونات خارج	33213063.68	522	الاستثمار	4009826.45
37	المؤسسة	39154418.31	524	ضمانات محجوزة	14704292.96
	مجموع 3	72367481.99	525	كفالات مقبوضة	228010736.77
42	حقوق الاستثمار	585688512.40	530	موردون	597692.69
43	حقوق مخزون	290222.63	54	اقتطاعات لحساب	194932402.49
45	تسبيقات لحساب	354922271.68	562	دائنو الخدمات	5830879.01
46	تسبيقات على الزبائن	32306016.68	563	المستخدمون ضرائب الاستغلال	119429.64
			564	المستحقة	7897487.60
48	نقدية	328070973.02	565	دائنو المصاريف المالية	164960444.90
			566	دائنو المصاريف المتنوعة	244650.15
	مجموع 4	1620483585.66	568	هيئات اجتماعية	3185768.42

الفصل الرابع: دراسة حالة الإدارة المالية على مستوى ديوان الترقية والتسيير العقاري بالبويرة (OPGI)

48186.88	تسبيقات وسلف قبض من الزبائن	570	- 14171719.60	النتيجة الإجمالية	88
284705310.22	إيرادات في انتظار التحميل	579			
1805968312.09	المجموع 5				
5316490480.83	المجموع الإجمالي		6563746639.32	المجموع الإجمالي	

المصدر: من وثائق ديون الترقية والتسيير العقاري.

ثانيا: الميزانية المالية.

الجدول رقم (02/04): الميزانية المالية لسنة 2009 لـ OPGI

الأصول		الخصوم	
البيان	المبلغ	البيان	المبلغ
الأصول الثابتة		الأموال الدائمة	
22 أراضي	27533641.09	الأموال الخاصة	3496350448.94
24 تجهيزات الإنتاج	3424602985.93	10 رأس المال الاجتماعي	4244495147.30
25 تجهيزات اجتماعية	3287908.01	16 الأموال الخاصة الأخرى	1700653.79
28 استثمارات قيد الانجاز	307480648.20	18 نتائج قيد التخصيص	- 749845352.15
مجموع الأصول الثابتة	3762905183.23	ديون متوسطة وطويلة الأجل	1124727941.17
الأصول المتداولة		520 ديون الاستثمار	896717204.40
قيم الاستغلال		525 كفالات مقبوضة	228010736.77
31 مواد ولوازم	33213063.68	مجموع الأموال الدائمة	4621078390.11
37 مخزونات خارج المؤسسة	39154418.31	ديون قصيرة الأجل	
مجموع قيم الاستغلال	72367481.99	522 اعتمادات الاستثمار	4009826.46
القيم المحققة		524 ضمانات محجوزة	14704292.96
42 حقوق الاستثمار	435688512.40	530 الموردون	597692.69
43 حقوق المخزونات	290222.63	54 اقتطاعات لحساب	194932402.49
45 تسبيقات الحساب	354922217.68	562 دائنوا الخدمات	5830879.01
46 تسبيقات الاستغلال	32306016.68	563 المستخدمون	119429.64
47 حقوق على الزبائن	315768099.40	564 ضرائب الاستغلال المستحقة	7897487.60
مجموع القيم المحققة	1138975122.79	565 دائنو المصاريف المالية	164960444.40
48 القيم الجاهزة	328070973.02	566 دائنو المصاريف المتنوعة	244650.15
مجموع القيم الجاهزة	328070973.02	568 هيئات اجتماعية	3189768.42

48186.88	570 تسبيقات وسلف قبضت من الزبائن	1539413577.80	مجموع الأصول المتداولة
284705310.22	579 إيرادات في انتظار التحميل		
681240370.92	مجموع الديون قصيرة الأجل		
5302318761.03	المجموع الكلي	5302318761.03	المجموع الكلي

المصدر: من إعداد الطالبتان اعتمادا على وثائق المؤسسة.

المطلب الثاني: التحليل باستعمال مؤشرات التوازن المالي.

أولا: رأس المال العامل .

1- رأس المال العامل الدائم:

رأس المال العامل الدائم = أموال دائمة - أصول ثابتة.

رأس المال العامل الدائم = 4621078390.11 - 3762905183.23

= 858173206.88

التعليق: يعني أن المؤسسة في حالة ايجابية، وأن لها القدرة على الوفاء بديونها.

2- رأس المال العامل الخاص:

رأس المال العامل الخاص = أموال خاصة - أصول ثابتة.

رأس المال العامل الخاص = 3496350448.94 - 3762905183.23

= - 1733445265.71

التعليق:

يعني أن المؤسسة ليست في وضعية حسنة لأنها لا تمول كامل أصولها الثابتة بأموالها الخاصة.

3- رأس المال العامل الإجمالي:

رأس المال العامل الإجمالي = الأصول المتداولة.

رأس المال العامل الإجمالي = 15394133577.80

4- رأس المال العامل الخارجي:

رأس المال العامل الخارجي = مجموع الديون.

رأس المال العامل الخارجي = 1805968312.09

ثانيا: احتياجات رأس المال العامل: يتم حسابه بالعلاقة التالية.

احتياجات رأس المال العامل = (قيم الاستغلال + قيم قابلة للتحقيق) - (ديون قصيرة الأجل - سلفات بنكية (مصرفية)).

احتياجات رأس المال العامل = 681240370.92 - 1211342604.78

530102233.86 =

التعليق:

يعني أن المؤسسة في عجز في تمويل احتياجاتها.

ثالثا: مؤشر الخزينة:

الخزينة = رأس المال العامل - احتياجات رأس المال العامل.

الخزينة = 530102233.86 - 858173206.88

الخزينة = 328070973.02

المطلب الثالث: التحليل باستعمال النسب الحالية.

1- النسب الخاصة بهيكله المؤسسة:

أ- نسب التمويل (الأموال الدائمة) = تحسب كما يلي:

$$\text{نسبة الأموال الدائمة} = \frac{\text{الأموال الدائمة}}{\text{الأصول الثابتة}}$$

$$\text{نسبة الأموال الدائمة} = \frac{4621078390.11}{3762905183.23}$$

$$\text{نسبة الأموال الدائمة} = 1.23$$

التعليق:

نلاحظ من خلال هذه النتائج أن نسبة التمويل الدائم تفوق الواحد، هذا يعني أن المؤسسة لها رأس مال عامل موجب وهي تقوم بتمويل أصولها الثابتة عن طريق أموالها الدائمة.

ب- نسبة الاستقلالية المالية = تحسب كما يلي:

$$\text{نسبة الاستقلالية المالية} = \frac{\text{الأموال الخاصة}}{\text{مجموع الديون}}$$
$$\text{نسبة الاستقلالية المالية} = \frac{3496350448.94}{1805968312.09}$$

$$\text{نسبة الاستقلالية المالية} = 1.93$$

التعليق:

- النسبة أكبر من 1 تبين لنا مدى استقلالية المؤسسة واعتمادها على الأموال الخاصة بدلا من الديون.

ج- نسبة التمويل الذاتي: يحسب كما يلي:

$$\text{نسبة التمويل الذاتي} = \frac{\text{الأموال الخاصة}}{\text{الأصول الثابتة}}$$

$$\text{نسبة التمويل الذاتي} = \frac{3496350448.94}{3762905183.23}$$

$$\text{نسبة التمويل الذاتي} = 0.92$$

التعليق:

النسبة أقل من 1 يعني أن المؤسسة لا تمول قيمها الثابتة بواسطة أموالها الخاصة.

2- نسبة السيولة:

أ- نسبة السيولة العامة: تحسب كما يلي:

$$\text{نسبة السيولة العامة} = \frac{\text{الأصول المتداولة}}{\text{الديون قصيرة الأجل}}$$

$$\text{نسبة السيولة العامة} = \frac{1539413577.80}{681240370.92}$$

$$\text{نسبة السيولة العامة} = 2.26$$

التعليق:

هذه النسبة أكبر من الواحد يعني أن المؤسسة قادرة على التسديد من جهة ومن جهة أخرى يمكنها الحصول على قروض أخرى.

ب- نسبة السيولة المحددة (المختصرة): تحسب كما يلي:

نسبة السيولة المحددة = قيم قابلة للتحقيق + القيم الجاهزة

ديون قصيرة الأجل

نسبة السيولة المحددة = 1467046095.81

681240370.92

نسبة السيولة المحددة = 2.15

التعليق:

هذه النسبة أكبر من الواحد توضح لنا مدى قدرة المؤسسة على تغطية الديون القصيرة الأجل انطلاقاً من حقوقها دون اللجوء إلى بيع مخزونات.

ج- نسبة السيولة الفورية: تحسب كما يلي:

نسبة السيولة الفورية = الأموال الجاهزة

ديون قصيرة الأجل

نسبة السيولة الفورية = 328070973.02

681240370.92

نسبة السيولة الفورية = 0.47

التعليق:

هذه النسبة أقل من الواحد ويعني عدم قدرة المؤسسة على تغطية ديونها قصيرة الأجل بالسيولة التي تتوفر لديها.

3- نسبة الربحية:

أ- نسبة ربحية الأصول: تحسب كما يلي:

$$\text{نسبة ربحية الأصول} = \frac{\text{النتيجة الإجمالية}}{\text{مجموع الأصول}} \times 100$$

$$\text{نسبة ربحية الأصول} = \frac{14171719.60}{5302318761.03}$$

$$\text{نسبة ربحية الأصول} = 0.01$$

التعليق:

نلاحظ أن نسبة ربحية الأصول موجبة وتساوي 1%، وهذا ما يدل على أن المؤسسة تستعمل وسائلها المتاحة بصورة عقلانية من أجل ضمان مردودية اقتصادية للاستثمارات.

ب- نسبة ربحية الأموال الخاصة: تحسب كما يلي:

$$\text{نسبة ربحية الأموال الخاصة} = \frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{الأموال الخاصة}} \times 100$$

$$\text{نسبة ربحية الأموال الخاصة} = \frac{14171719.60}{3496350448.94} \times 100$$

$$\text{نسبة ربحية الأموال الخاصة} = 0.01$$

التعليق:

نلاحظ أن نسبة ربحية الأموال الخاصة في سنة 2007 و 2009 كانت 1%، وبعد ذلك ارتفعت النسبة في سنة 2008 إلى 2% هذا ما يدل على أن المؤسسة استعملت رؤوس أموالها بطريقة عقلانية.

ج- نسبة ربحية النشاط:

$$\text{نسبة ربحية النشاط} = \frac{\text{النتيجة الإجمالية}}{\text{رقم الأعمال السنوي}}$$

14171719.60

$$\text{نسبة ربحية النشاط} = 100 \times \frac{14171719.60}{85478591.85}$$

85478591.85

$$\text{نسبة ربحية النشاط} = 0.16$$

التعليق:

نلاحظ أن نسبة ربحية النشاط اقل من 40%، هذا ما يدل على أن ربحية النشاط للمؤسسة ضعيفة أي عليها أن تراجع مسارها الاستغلالي.

المبحث الثالث: المقارنة بين الميزانيات المالية للسنوات الثلاث 2007، 2008، 2009.

في هذا المبحث سوف نقوم بإعداد مقارنة للميزانيات المالية للسنوات الثلاث 2007، 2008، 2009، باستخدام أدوات التحليل المالي المتمثلة في مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية.

المطلب الأول: مختلف الميزانيات المالية لسنوات الثلاث 2007، 2008، 2009.

الجدول رقم (03/04): الميزانية المالية لسنة 2007

الأصول		الخصوم	
البيان	المبالغ	البيان	المبالغ
الأصول الثابتة		الأموال الدائمة	
22 أراضي	28657144.24	الأموال الخاصة	3578410822.54
240 المباني	36203966744.96	10 رأس المال الاجتماعي	4244495147.30
243 معدات وأدوات	770046.27	16 الأموال الخاصة	1700653.79
244 معدات نقل	5695668.08	18 نتائج قيد التخصيص	- 667784978.55
245 تجهيزات لحساب	2456192935.44	ديون متوسطة وطويلة الأجل	1088275608.22

الفصل الرابع: دراسة حالة الإدارة المالية على مستوى ديوان الترقية والتسيير العقاري بالبويرة (OPGI)

896717204.40	520 ديون الاستثمار	10032981.6	247 تهيئات وترتيبات.
191558403.82	525 كفالات مقبوضة	3221719.34	25 تجهيزات اجتماعي
4666686430.76	مجموع الأموال الدائمة	186670728.01	28 استثمارات قيد الانجاز
	ديون قصيرة الأجل	3861637897.94	مجموع الأصول الثابتة
30569052.85	522 اعتمادات الاستثمار		الأصول المتداولة
11229607.58	524 ضمانات محجوزة		قيم الاستغلال
722711.84	530 الموردون	54967594.72	30 بضائع
609840.16	538 فواتير مستحقة	54967594.72	مجموع قيم الاستغلال
197517546.48	54 اقتطاعات لحساب		القيم المحققة
9500898.77	562 دائنوا الخدمات	27847014.59	40 حسابات الخصوم المدينة
4683925.32	564 ضرائب الاستغلال المستحقة	333809082.32	42 حقوق الاستثمار
140123398.94	565 دائنوا المصاريف المالية	55696.67	43 حقوق المخزونات
2503067.43	568 هيئات اجتماعية	94239620.33	45 تسبيقات لحساب
3232.00	570 تسبيقات وسلف قبضت من الزبائن	8116746.39	46 تسبيقات الاستغلال
232725351.19	579 إيرادات في انتظار التحميل	443980806.62	47 حقوق على الزبائن
635304494.52	مجموع الديون قصيرة الأجل	908048966.92	مجموع القيم المحققة
			القيم الجاهزة
		364882420.32	483 حسابات لدى الخزينة
		98203566.44	485 حسابات بنكية
		13774499.27	486 حسابات بريدية
		475979.67	487 الصندوق
		477336465.70	مجموع القيم الجاهزة
		1440353027.34	مجموع الأصول المتداولة
6390266533.50	المجموع الكلي	6390266533.50	المجموع الكلي

المصدر: من إعداد الطالبان اعتمادا على وثائق المؤسسة.

الجدول رقم (04/04): الميزانية المالية لسنة 2008

الأصول		الخصوم	
البيان	المبالغ	البيان	المبالغ
الأصول الثابتة		الأموال الدائمة	
22 أراضي	28657144.24	الأموال الخاصة	3510522168.54
24 تجهيزات الإنتاج	3495368886.52	10 رأس المال الاجتماعي	4244495147.30
25 تجهيزات اجتماعية	3462695.33	16 الأموال الخاصة	1700653.79
28 استثمارات قيد الانجاز	228260266.08	الأخرى	- 735673632.55
		18 نتائج قيد التخصيص	
مجموع الأصول الثابتة	3755748991.17	ديون متوسطة وطويلة الأجل	1101142012.13
الأصول المتداولة		520	896717204.40
قيم الاستغلال		525	204424807.73
30 البضائع	33559498.26	مجموع الأموال الدائمة	4611664180.67
37 مخزونات خارج المؤسسة	30465918.82	ديون قصيرة الأجل	
مجموع قيم الاستغلال	64025417.08	522 اعتمادات الاستثمار	3453426.46
القيم المحققة		524 ضمانات محجوزة	12080628.55
42 حقوق الاستثمار	548933467.79	530 الموردون	416228.97
43 حقوق المخزونات	280642.63	54 اقتطاعات لحساب	204626545.38
45 تسبيقات لحساب	103980340.51	562 دائنو الخدمات	5513898.10
46 تسبيقات الاستغلال	3565500.28	564 ضرائب الاستغلال	
47 حقوق على الزبائن	427286456.47	المستحقة	4898523.32
		565 دائنو المصارف المالية	151424283.15
مجموع القيم المحققة	1084046407.68	566 دائنو المصارف المتنوعة	240188.25
القيم الجاهزة		568 هيئات اجتماعية	9011311.42
48 نقدية	273554853.69	570 تسبيقات وسلف	
		قبضت من الزبائن	4950.50
مجموع القيم الجاهزة	273554853.69	579 إيرادات في انتظار التحميل	174041484.85
مجمع الأصول المتداولة	1421626678.45	مجموع ديون قصيرة الأجل	565711488.95
المجموع الكلي	5177375669.62	المجموع الكلي	5177375669.62

المصدر: من إعداد الطالبان اعتمادا على وثائق المؤسسة.

الجدول رقم (05/04) الميزانية المالية لسنة 2009

الأصول		الخصوم	
البيان	المبالغ	البيان	المبالغ
الأصول الثابتة		الأموال الدائمة	
22 أراضي	27533641.09	الأموال الخاصة	3496350448.94
24 تجهيزات الإنتاج	3424602985.93	10 رأس المال الاجتماعي	4244495147.30
25 تجهيزات اجتماعية	3287908.01	16 الأموال الخاصة الأخرى	1700653.79
28 استثمارات قيد الانجاز	307480648.20	18 نتائج قيد التخصيص	- 749845352.15
مجموع الأصول الثابتة	3762905183.23	ديون متوسطة وطويلة الأجل	1124727941.17
الأصول المتداولة		520 ديون الاستثمار	896717204.40
قيم الاستغلال		525 كفالات مقبوضة	228010736.77
31 مواد ولوازم	33213063.68	مجموع الأموال الدائمة	4621078390.11
37 مخزونات خارج المؤسسة	39154418.31	ديون قصيرة الأجل	
مجموع قيم الاستغلال	72367481.99	522 اعتمادات الاستثمار	4009826.46
القيم المحققة		524 ضمانات محجوزة	14704292.96
42 حقوق الاستثمار	435688512.40	530 الموردون	597692.69
43 حقوق المخزونات	290222.63	54 اقتطاعات لحساب	194932402.49
45 تسبيقات الحساب	354922217.68	562 دائنو الخدمات	5830879.01
46 تسبيقات الاستغلال	32306016.68	563 المستخدمين	119429.64
47 حقوق على الزبائن	315768099.40	564 ضرائب الاستغلال المستحقة	7897487.60
مجموع القيم المحققة	1138975122.79	565 دائنو المصاريف المالية	164960444.40
القيم الجاهزة		566 دائنو المصاريف المتنوعة	244650.15
48 نقدية	328070973.02	568 هيئات اجتماعية	3189768.42
مجموع القيم الجاهزة	328070973.02	570 تسبيقات وسلف قبضت من	
مجموع الأصول المتداولة	1539413577.80	الزبائن	48186.88
		579 إيرادات في انتظار التحويل	284705310.22
		مجموع الديون قصيرة الأجل	681240370.92
المجموع الكلي	5302318761.03	المجموع الكلي	5302318761.03

المصدر: من إعداد الطالبان اعتمادا على وثائق المؤسسة.

المطلب الثاني: المقارنة بين الميزانيات المالية باستعمال مؤشرات التوازن المالي:

أولاً: حساب رأس المال العامل

$$\text{رأس المال العامل} = \text{الأموال الدائمة} - \text{الأصول الثابتة}$$

الجدول رقم (06/04): حساب رأس المال العامل.

السنوات التعيين	2007	2008	2009
الأموال الدائمة	4666686430.76	4611664180.67	4621078390.11
الأصول الثابتة	3861637897.94	3755748991.17	3762905183.23
رأس المال العامل	805084532.82	855915189.50	858173206.88

المصدر: من إعداد الطالبتان اعتماداً على وثائق المؤسسة.

التعليق:

نلاحظ أن رأس المال العامل موجب خلال السنوات الثلاث (2007-2008-2009) هذا يعني أن الأموال الدائمة تمول الأصول الثابتة، منه يمكن أن نقول أن المؤسسة حققت التوازن المالي خلال السنوات الثلاثة، ونلاحظ كذلك أن رأس المال العامل يرتفع سنة بعد سنة، خلال السنوات الثلاث تحقق المؤسسة هامش أمان كبير.

ثانياً: حساب احتياجات رأس المال العامل.

$$\text{احتياجات رأس المال العامل} = (\text{قيم الاستغلال} + \text{قيم قابلة للتحقيق}) - (\text{ديون قصيرة الأجل} - \text{سلفات مصرفية (بنكية)})$$

الجدول رقم (07/04): حساب احتياجات رأس المال العامل.

2009	2008	2007	السنوات التعيين
1211342604.78	1148071824.76	963016561.64	قيم الاستغلال + قيم قابلة للتحقيق
681240370.92	565711488.95	635304494.52	ديون قصيرة الأجل
530102233.86	582360335.81	327712067.12	احتياجات رأس المال العامل

المصدر: من إعداد الطالبان اعتمادا على وثائق المؤسسة.

التعليق:

نلاحظ أن احتياجات رأس المال العامل موجب خلال السنوات الثلاثة وهذا يعني أن المؤسسة ليس لها احتياج رأس المال العامل من أجل وظائفها، وهذا ما يدل أن قيم الاستغلال والقيم المحققة تغطي بالديون العمومية.

ثالثا: حساب مؤشر الخزينة.

$$\text{الخزينة} = \text{رأس المال العامل} - \text{احتياجات رأس المال العامل}$$

الجدول رقم: (08/04): حساب الخزينة.

2009	2008	2007	السنوات التعيين
858173206.88	855915189.50	805048532.82	رأس المال العامل
530102233.86	582360335.81	327712067.12	احتياجات رأس المال العامل
328070973.02	273554853.69	477336465.70	الخزينة

المصدر: من إعداد الطالبان اعتمادا على وثائق المؤسسة.

التعليق:

الخزينة موجبة خلال السنوات الثلاث وهذا ما يوضحه الجدول لكن عرفت انخفاضا

في سنة 2008 لترتفع بعد ذلك في سنة 2009.

المطلب الثالث: المقارنة بين الميزانيات المالية باستعمال النسب المالية

1- حساب النسب الخاصة بهيكل المؤسسة:

أ- نسب التمويل (الأموال الدائمة): تحسب كما يلي:

$$\text{نسبة الأموال الدائمة} = \frac{\text{الأموال الدائمة}}{\text{الأصول الثابتة}}$$

الجدول رقم (09/04): حساب نسب التمويل.

2009	2008	2007	السنوات التعيين
4621078390.11	4611664180.67	4666686430.76	الأموال الدائمة
3762905183.23	3755748991.17	3861637897.94	الأموال الثابتة
1.23	1.23	1.24	نسبة الأموال الدائمة

المصدر: من إعداد الطالبتان اعتمادا على وثائق المؤسسة.

التعليق:

نلاحظ من خلال هذه النتائج أن نسبة التمويل الدائم تفوق الواحد خلال السنوات الثلاث هذا يعني أن المؤسسة بها رأس مال عامل موجب وهي تقوم بتمويل أصولها الثابتة عن طريق أموالها الدائمة.

ب- نسبة الاستقلالية المالية: تحسب كما يلي:

. نسبة الاستقلالية المالية = $\frac{\text{الأموال الخاصة}}{\text{مجموع الديون}}$

مجموع الديون

الجدول رقم (10/04): حساب نسبة الاستقلالية المالية.

2009	2008	2007	السنوات التعيين
3496350448.94	3510522168.54	3578410822.54	الأموال الخاصة
1805968312.09	1666853501.08	1723580102.74	مجموع الديون
1.93	2.10	2.07	نسبة الاستقلالية المالية

المصدر: من إعداد الطالبتان اعتمادا على وثائق المؤسسة.

التعليق:

نلاحظ أن النسبة تفوق الواحد وهذا من خلال ثلاث السنوات المدروسة وعموما يمكن القول أن الديوان مستقر ماليا حيث استطاع تغطية جميع ديونه بواسطة أمواله الخاصة، أحسن نسبة كانت في سنة 2008.

ج- نسب التمويل الذاتي: يحسب كما يلي:

$$\text{نسبة التمويل الذاتي} = \frac{\text{الأموال الخاصة}}{\text{الأصول الثابتة}}$$

الجدول رقم (11/04): حساب نسبة التمويل الذاتي.

السنوات التعيين	2007	2008	2009
الأموال الخاصة	3578410822.54	3510522168.54	3496350448.94
الأموال الثابتة	3861637897.94	3755748991.17	3762905183.23
نسبة التمويل الذاتي	0.92	0.93	0.92

المصدر: من إعداد الطالبان اعتمادا على وثائق المؤسسة.

التعليق:

من خلال الجدول نلاحظ أن نسبة التمويل الذاتي (خاص) أقل من الواحد خلال السنوات الثلاث وهي متقاربة، وهذا يعني أنها تمول أصولها الثابتة بأموالها الخاصة.

2- نسب السيولة:

أ- نسب السيولة العامة: تحسب كما يلي:.

$$\text{نسب السيولة العامة} = \frac{\text{الأصول المتداولة}}{\text{الديون القصيرة الأجل}}$$

الجدول رقم (12/04): حساب نسبة السيولة العامة.

2009	2008	2007	السنوات التعيين
1539413577.80	1421626678.45	1440353027.34	الأصول المتداولة
681240370.92	565711488.95	6353044940.52	الأموال الثابتة
2.26	2.51	2.27	نسبة التمويل الذاتي

المصدر: من إعداد الطالبان اعتمادا على وثائق المؤسسة.

التعليق:

نلاحظ أن نسبة السيولة العامة تفوق الواحد في السنوات الثلاث أي أن المؤسسة تتمتع بهامش أمان فالديون قصيرة الأجل تضطر كبيرا في طرف الأصول المتداولة إلى أن المؤسسة تتمتع بقدرة تسديد جيدة فيما يخص ديونها القصيرة الأجل في مدة الاستحقاق.

ب- نسبة السيولة المحددة (المختصرة): تحسب كما يلي:

نسبة السيولة المحددة = قيم قابلة للتحقيق + القيم الجاهزة

ديون قصيرة الأجل

الجدول رقم (13/04): حساب نسبة السيولة المحددة.

2009	2008	2007	السنوات التعيين
1467046095.81	1357601261.37	1385385432.62	قيم قابلة للتحقيق + قيم جاهزة
681240370.92	565711488.95	635304494.52	ديون قصيرة الأجل
2.15	2.40	2.18	نسبة السيولة المحددة

المصدر: من إعداد الطالبان اعتمادا على وثائق المؤسسة.

التعليق:

نلاحظ أن نسبة السيولة المختصرة (المحددة) خارج المجال [2،1] وبالتالي حتى تغطي المؤسسة ديونها القصيرة الأجل تقوم ببيع جزء من مخزوناتها.

ج- نسبة السيولة الفورية: تحسب كما يلي:

$$\text{نسبة السيولة الفورية} = \frac{\text{الأموال الجاهزة}}{\text{ديون قصيرة الأجل}}$$

الجدول رقم (14/04): حساب نسبة السيولة الفورية.

السنوات	2007	2008	2009
التعيين			
الأموال الجاهزة	477336465.70	273554853.69	328070973.02
ديون قصيرة الأجل	635304494.52	565711488.95	681240370.92
نسبة السيولة الفورية	0.75	0.48	0.47

المصدر: من إعداد الطالبتان اعتمادا على وثائق المؤسسة.

التعليق:

نلاحظ أن نسبة السيولة الفورية خلال السنوات الثلاث أقل من الواحد، وهي مستقرة في السنتين الأخيرتين (2008.2009)، ويمكن القول أن الديوان لم يستطع سداد ديونه القصيرة الأجل بالقيم الجاهزة وهذا يعني أن القيم الجاهزة تبقى تغذى بالديون القصيرة الأجل.

3- نسب الربحية:

أ- نسبة ربحية الأصول: تحسب كما يلي:

$$\text{نسبة ربحية الأصول} = \frac{\text{النتيجة الإجمالية}}{\text{مجموع الأصول}} \times 100x$$

الجدول رقم (15/04): حساب نسبة ربحية الأصول

2009	2008	2007	السنوات التعيين
14171719.60	67888654.00	36874808.97	الأموال الجاهزة
5302318761.03	5177375669.62	5301990925.28	ديون قصيرة الأجل
0.01	0.01	0.01	نسبة السيولة الفورية

المصدر: من إعداد الطالبان اعتمادا على وثائق المؤسسة.

التعليق:

المؤسسة في ثلاث سنوات المدروسة حققت نتائج إيجابية اعتمادا على معيار (معدل 1%) هذا ما يدل على أنها تستعمل وسائلها المتاحة بصورة عقلانية من أجل ضمان مردودية اقتصادية للاستثمارات.

ب- نسبة ربحية الأموال الخاصة: تحسب كما يلي:

$$\text{نسبة ربحية الأموال الخاصة} = \frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{الأموال الخاصة}} \times 100x$$

الجدول رقم (16/04): حساب نسبة ربحية الأموال الخاصة.

2009	2008	2007	السنوات التعيين
14171719.60	67888654.00	36874808.97	النتيجة الصافية
3496350448.94	3510522168.54	3578410822.54	الأموال الخاصة
0.01	0.02	0.01	نسبة ربحية الأموال الخاصة

المصدر: من إعداد الطالبان اعتمادا على وثائق المؤسسة.

التعليق: تعكس هذه النسبة مردودية الأموال الخاصة أي مدى مساهمة أصحاب المساهمات المالية برأس المال في تحقيق عوائد المؤسسة ونلاحظ أن هذه النسبة تتغير من سنة إلى أخرى ولا بد للمؤسسة أن تضمن التطور المستمر لهذه النسبة من أجل كسب ثقة المساهمين.

ج-نسبة ربحية النشاط:

$$\text{نسبة ربحية النشاط} = \frac{\text{النتيجة الإجمالية}}{\text{رقم الأعمال السنوي}} \times 100x$$

الجدول رقم (17/04): حساب نسبة ربحية النشاط.

السنوات	2007	2008	2009
النتيجة الإجمالية	36874808.97	67888654.00	14171719.60
رقم الأعمال السنوي	153526656.43	139008035.31	85478591.85
نسبة ربحية النشاط	0.24	0.48	0.16

المصدر: من إعداد الطالبتان اعتمادا على وثائق المؤسسة.

التعليق.

تعكس هذه النسبة المردودية الاقتصادية لنشاط المؤسسة ومدى تحقيق نشاط الاستغلال للفعالية الاقتصادية ونلاحظ أن هذه النسبة بدأت في التأثر من سنة إلى أخرى مما يحتم على المؤسسة إعادة النظر في النشاط الاستغلالي لها.

خلاصة الفصل الرابع:

من خلال الدراسة التطبيقية التي قمنا بها في المؤسسة ديوان الترقية والتسيير العقاري بالبويرة والتي كان هدفها الأساسي هو معرفة الدور الذي تلعبه الإدارة المالية على مستوى هاته المؤسسة، فبرغم من أن المؤسسة لم تعد تستعمل تقنية التحليل المالي، إلا أننا قمنا بإجراء مقارنة بين ميزانياتها المالية للمدة 03 سنوات متتالية (2007، 2008، 2009) والتي حصلنا عليها من خلال إجراء تعديلات على ميزانيات الحاسوبية باستعمال تقنيات أدوات التحليل المالي (مؤشرات التوازن المالي، النسب المالية)، اتضح لنا أنه خلال المدة التي درسناها كان يتمتع بوضعية مالية جيدة ومتوازن ماليًا.

الخاتمة

الخاتمة العامة:

من خلال دراستنا لموضوع الإدارة المالية ومكانتها في المؤسسة الاقتصادية توصلنا إلى معرفة أن الإدارة المالية هي المحرك الرئيسي لنشاط المؤسسة، ويظهر ذلك من خلال الدور الذي تلعبه في خدمة الإستراتيجية العامة للمؤسسة وسعيها لتحقيق أهدافها، كما أنها تضمن التنسيق بين جميع أطراف المؤسسة بغرض تحقيق المردودية وتوفير السيولة. وتتوقف أهمية وحجم الإدارة المالية إلى حد بعيد على حجم المؤسسة واختلاف أنشطتها، كما توصلنا في هذه الدراسة إلى معرفة أهم الأساليب التي تساهم في السير الكفاء للمؤسسة الاقتصادية بإعطاء صورة شاملة عن التحليل المالي الذي يعد أهم وأنجح الوسائل المعتمدة في اتخاذ القرار عن طريق معرفة نقاط القوة والعمل على المحافظة عليها، واكتشاف نقاط الضعف ومحاولة معالجتها في إطار برنامج مستقبلي تسير عليه المؤسسة بناء على دراسة وتحليل الوضعية المالية لها.

ولقد حاولنا إبراز هذه التقنية (التحليل المالي) بإعطاء مفهوم لها وذكر أنواعها وأهم الأدوات التي تعتمد عليها في تحقيق ذلك، ثم قمنا بتطبيق ذلك على الميزانيات للسنوات (2007، 2008، 2009)، لمؤسسة ديوان الترقية والتسيير العقاري بالبويرة، حيث اعتمدنا على الميزانيات المالية التي حصلنا عليها بعد أن قمنا بجملة من الخطوات لتحويل الميزانية المحاسبية إلى ميزانية مالية ومن ثم استخدامنا أدوات التحليل المالي من مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية وذلك لمعرفة الوضعية أو الحالة المالية لديوان الترقية والتسيير العقاري (OPGI) من جهة وأهمية هذه الدراسة في وضع القرارات من جهة أخرى.

ومن خلال بحثنا في هذا الموضوع عبر فصوله الأربعة (3 فصول نظرية وفصل تطبيقي) توصلنا إلى الإجابة على الإشكالية المطروحة سابقا:

ما الدور الذي تلعبه الإدارة المالية في المؤسسة ؟

وذلك في خلال استخلاص النتائج التالية:

- الإدارة المالية هي الركيزة الأساسية التي تعطي العمل الإداري المتعلق بعمليات التسيير الصورة الحقيقية على مدى تحقيق الأهداف المسطرة وإعطاء التحليلات الضرورية المساعدة

للأشخاص المكلفين باتخاذ القرارات، بوضع إستراتيجيات وخطط جديدة تساعد المؤسسات في تحقيق أهدافها، وضمان بقاءها واستمراريتها.

- إن أهم تقنية تستعملها الإدارة المالية في عمليات التحليل هي التحليل المالي الذي يعد أداة لتشخيص الحالة أو الوضعية المالية للمؤسسة خلال مدة زمنية معينة، كما أنه يبين نقاط القوة والضعف فيها، ومن هنا تبنى القرارات المالية المستقبلية من خلال الحد من نقاط الضعف والعمل على تعزيز نقاط القوة وهذا كله من أجل ضمان النمو.

وحتى تمكنا من الإجابة على الإشكالية الرئيسية كان لابد علينا من الإجابة على الفرضيات والتي كانت كالتالي:

* المؤسسة هي النواة الأولى في اقتصاد أي بلد والدافع الرئيسي للنهوض بالاقتصاد الوطني، وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الأولى.

* تعتبر الإدارة المالية أحد الإدارات الأساسية في المؤسسة بموجبها تستطيع هذه الأخيرة تحديد احتياجاتها المالية والسعي إلى توفيرها في أنسب الأوقات، وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الثانية.

* أسلوب التحليل المالي يعد من أفضل وأنسب الأساليب العلمية في تفعيل التسيير المالي للمؤسسة، وهذا ما ينفي صحة الفرضية الثالثة.

* وظيفة تقييم الأداء تسمح باختبار مدى استغلال الموارد المتاحة، وهدف تسعى من خلاله المؤسسة إلى تحسين أدائها، وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الرابعة.

النتائج المتوصل إليها من خلال دراسة حالة:

من خلال الدراسة الميدانية التي أجريناها على مستوى ديوان الترقية والتسيير العقاري لولاية البويرة (OPGI) خلصنا إلى:

- ديوان الترقية والتسيير العقاري لم يعد يستعمل تقنية التحليل المالي.

- من خلال دراسة مختلف البيانات المحاسبية الخاصة به في الثلاث السنوات المدروسة، لاحظنا أن ديوان الترقية والتسيير العقاري لولاية البويرة في وضعية مالية جيدة.

- عند استعمالنا التحليل المالي بواسطة مؤشرات التوازن المالي لاحظنا أن رأس المال العامل خلال السنوات الثلاث المدروسة (2007، 2008، 2009) ايجابي وهذا كون أن الأموال الدائمة تغطي كل الأصول الثابتة.
- أما فيما يخص احتياجات رأس المال العامل فهو موجب خلال السنوات الثلاث المدروسة.
- وعند استعمالنا التحليل المالي باستعمال النسب المالية أتضح لنا أن ديوان الترقية والتسيير العقاري يتمتع باستقلالية مالية كبيرة وله قدرة كبيرة على الوفاء بالتزاماته في آجال استحقاقها وبالتالي فالديوان متوازن ماليا.
- وإذا ركزنا على الجانب التطبيقي أي وضعية الإدارة المالية في ديوان الترقية والتسيير العقاري نقترح التوصيات الآتية:
- على هذه المؤسسة إعطاء الأهمية اللازمة للتحليل المالي وذلك بوضع مصلحة مختصة بهذا المجال وذلك من أجل معرفة وضعيتها المالية بدقة، واكتشاف مواطن القصور داخل المؤسسة ومعالجتها من خلال اتخاذ قرارات وإجراءات صارمة.
- من الأفضل للمؤسسة أن تستغل الفائض من رأس المال العامل في استثمارات جديدة أو الدخول في مساهمات جديدة.
- إن مستويات الإدارة المالية بمختلف الوظائف المكونة لها تبقى محدودة المستوى ولا بد من توفير العديد من الإجراءات للرقى بها.
- على المؤسسة (ديوان الترقية والتسيير العقاري) التحكم أكثر بالتقنيات التعامل مع المخطط الوطني الجديد باعتباره القاعدة الأساسية لمختلف أدوات التحليل المالي بصفة عامة.
- وفي الأخير نأمل أن نكون قد ساهمنا ولو بالشيء القليل في إثراء البحث العلمي، وتقديم المساعدة لمن يريد البحث في موضوع الإدارة المالية في المؤسسة الاقتصادية

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

أولاً: باللغة العربية:

(أ) الكتب:

- 1- إسماعيل عرباجي، إقتصاد المؤسسة، دار المحمدية العامة، الجزائر، 1998.
- 2- إسماعيل عرباجي، إقتصاد المؤسسة، ديوان المطبوعات الجامعية، 1996.
- 3- بلقاسم سلاطنية، التنظيم الحديث للمؤسسة (التصور والمفهوم)، دار الفجر للنشر والتوزيع، ط2، الجزائر، 2008.
- 4- بويعقوب عبد الكريم، أصول المحاسبة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999.
- 5- جمال الدين المرسي، أحمد عبد الله اللوح، الإدارة المالية (مدخل إتخاذ القرارات)، الدار الجامعية، الإسكندرية، بدون طبعة، 2006.
- 6- حمزة محمود الزبيدي، التحليل المالي " تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل"، الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2004.
- 5- خالص صافي صالح، رقابة تسيير المؤسسة في ضل إقتصاد السوق، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007.
- 7- خليل الشماع، خضير كاضم محمود، نظرية المنظمة، دار المسيرة للنشر والتوزيع، ط3 عمان، 2007.
- 8- خموش زكي المسماس مروان، الرقابة والتخطيط في المشروع، مديرية الكتب والمطبوعات، 1981.
- 9- دريد كامل آل شبيب، مقدمة في الإدارة المالية المعاصرة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2007.
- 10- زغيب مليكة، بوشنقير ميلود، التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010.

- 11- شبايكي سعدان، تقنيات المحاسبة "حسب مخطط المحاسبي الوطني، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1997.
- 12- صالح مرازقة، محاضرات في مقياس المحاسبة العامة، مطبوعات جامعة منتوري، الجزائر، 1998-1999.
- 13- عبد الحفيظ الأرقم، التحليل المالي دروس وتطبيقات، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، 1996.
- 14- عبد الرزاق بن حبيب، إقتصاد المؤسسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000.
- 15- عبد الستار الكبيسي، مبادئ المحاسبة، جامعة البترا، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2003.
- 16- عدنان تايه النعيمي، سعدون مهدي الساقي، الإدارة المالية (النظرية والتطبيق)، دار المسيرة للنشر والطباعة، عمان، 2007.
- 17- عدنان هاشم السمرائي، الإدارة المالية، الجامعة المفتوحة، ط2، طرابلس، 1997.
- 18- عمر صخري، إقتصاد المؤسسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006.
- 19- عمر وصفي عقيلي، إدارة الموارد البشرية المعاصرة، دار وائل، ط2، عمان، 2009.
- 20- عمر وصفي عقيلي، قيس المومني، نظرية المنظمة ونظرية التنظيم، دار زهران للنشر والتوزيع ط4، الأردن، 2009.
- 21- مبارك لسوس، التسيير المالي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004.
- 22- محمد الصيرفي، إدارة الأفراد والعلاقات الإنسانية، دار قنديل، عمان، 2003.
- 23- محمد بوتين، المحاسبة العامة للمؤسسة، ديوان المطبوعات الجامعية، ط5، الجزائر، 2005.
- 24- محمد صالح الحناوي، أساسات ومبادئ الإدارة المالية، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، 2007.

- 25- محمد علي إبراهيم العامري، الإدارة المالية، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، 2007.
- 26- مفلح محمد عقل، الإدارة المالية والتحليل المالي، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، 2009.
- 27- منير شاكر وآخرون، التحليل المالي (مخل صناعة القرارات)، دار وائل للنشر والتوزيع، ط2، عمان، 2005.
- 28- ناصر دادي عدون، اقتصاد المؤسسة للطلبة الجامعيين، دار المحمدية العامة، ط2، الجزائر، 1998.
- 29- ناصر دادي عدون، نواصر محمد فتحي، دراسة الحالات المالية، دار الأفاق الجزائر، 1991.
- 30- وليد ناجي الحياي، الاتجاهات المعاصرة في التحليل المالي (منهج علمي وعملي متكامل)، الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2004.
- ب -مذكرات:**
- 31- بوشايب حسينة، أهمية التحليل في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسات الاقتصادية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، الجزائر.
- 32- بيرش أحمد، كيفية تسيير المؤسسة من المحيط، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2001.
- 33- رمضان مبروكي، فضيل شوية، دور التحليل المالي في تقييم الوضعية، المالية للمؤسسة، مذكرة مهندس دولة في التخطيط، المعهد الوطني للتخطيط والإحصاء، الجزائر.
- 34- زينب معدن، كريمة عجر، مصادر التمويل في المؤسسات الاقتصادية، مذكرة تخرج لنيل شهادة اليسانس في العلوم الاقتصادية، المركز الجامعي بالبويرة، 2009-2010.
- 35- شكير زطاس، تحليل التوازن المالي والمردودية، مذكرة لنيل شهادة اليسانس، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1999.

- 36- شيخ الغنامة رياض، أثر التحليل المالي علي تقييم المؤسسة، مذكرة لنيل شهادة الليسانس في العلوم التجارية، المعهد الوطني للتجارة، الجزائر، 2008.
- 37- صفاح سهام، طيب أميرة، التحليل المالي وأهمية تحليل المؤشرات المالية للمؤسسة، مذكرة تخرج لنيل شهادة الليسانس في العلوم الاقتصادية، المركز الجامعي بالبويرة، 2008-2009.
- 38- ضيفي زبيدة، ميلي سعيدة، مصادر التمويل في المؤسسة الاقتصادية، مذكرة تخرج لنيل شهادة الليسانس في العلوم الاقتصادية، المركز الجامعي بالبويرة، 2008-2009 .
- 39- فراغ فضيل، ريال إسماعيل، دور التحليل المالي في إبراز المركز المالي والائتماني للمؤسسة، مذكرة لنيل شهادة الليسانس، جامعة الجزائر، 2000-2001.
- 40- هشام كعوان، شوقي بن زيادي، أثر الدراسة المالية للمشاريع الاستثمارية علي عملية اتخاذ القرار، مذكرة لنيل شهادة الليسانس في العلوم التجارية، المعهد الوطني للتجارة الجزائر، 2000.

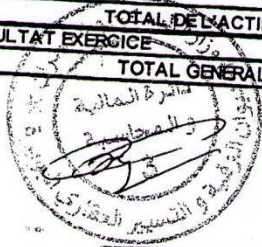
ثانيا: باللغة الفرنسية

- 41- Betrice et Francis grand Guillot, analyse financière, les outilles ou diagnostic financière, 8^{ème} Edition, paris, 2007.
- 42- Elie cohen, analyse financière, 3^{ème} Edition, economica, paris,1994.
- 43- Jean marie mudoye, le fond de roulement, Edition entreprise moderne, paris,1970.
- 44- Serge vaert, analyse et diagnostic financière, édition électronique, edie ,paris,1992.

الملاحق

ACTIF DU BILAN

COMPTE	LIBELLE	MONTANT BRUT	AMORT/PROV	MONTANT NET	TOTAUX PART
22	TERRAINS	28 657 144,24		28 657 144,24	
	Sous total	28 657 144,24		28 657 144,24	
240	BATIMENTS	4 572 084 048,85		3 620 396 674,96	
243	MATERIEL ET OUTILLAGE	2 728 269,13	951 687 373,89	770 046,27	
244	MATERIEL DE TRANSPORT	19 723 076,75	1 958 222,86	5 695 668,08	
245	EQUIPEMENTS DE BUREAU	11 429 145,67	14 027 408,67	6 192 935,44	
247	AGENCEMENT INSTALLATION	20 307 405,82	5 236 210,23	10 032 981,60	
	Sous total	4 626 271 946,22	10 274 424,22	3 643 088 306,35	
25	EQUIPEMENTS SOCIAUX	4 336 238,36	983 183 639,87	3 221 719,34	
	Sous total	4 336 238,36	1 114 519,02	3 221 719,34	
28	INVESTISSEMENTS EN COURS	186 670 728,01	1 114 519,02	186 670 728,01	
	Sous total	186 670 728,01		186 670 728,01	
2	INVESTISSEMENTS	4 845 936 056,83	984 298 158,89	3 861 637 897,94	3 861 637 89
3	STOCKS	54 967 594,72		54 967 594,72	
3	STOCKS	54 967 594,72		54 967 594,72	54 967 59
40	COMPTE DEBITEUR PASSIF	27 847 014,59		27 847 014,59	
42	CREANCES D'INVESTISSEMENT	333 809 082,32		333 809 082,32	
43	CREANCES DE STOCK	55 696,67		55 696,67	
45	AVANCES POUR COMPTE	94 239 620,33		94 239 620,33	
46	AVANCES EXPLOITATION	8 116 746,39		8 116 746,39	
47	CREANCES SUR CLIENTS	447 418 296,47	3 437 489,85	443 980 806,62	
483	COMPTES AU TRESOR	364 882 420,32		364 882 420,32	
485	COMPTES BANCAIRES	98 203 566,44		98 203 566,44	
486	COMPTES POSTAUX	13 774 499,27		13 774 499,27	
487	CAISSES	475 979,67		475 979,67	
4	CREANCES	1 388 822 922,47	3 437 489,85	1 385 385 432,62	1 385 385 432,6
88	RESULTAT EXERCICE	6 289 726 574,02	987 735 648,74	5 301 990 925,28	5 301 990 925,2
	TOTAL DE L'ACTIF				5 338 865 734,2
	TOTAL GENERAL				

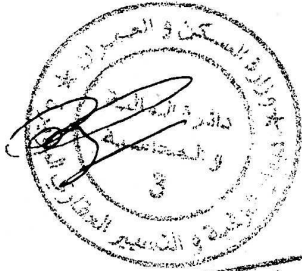


دراج أصراب

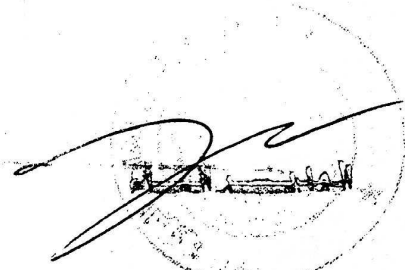
المدير العام
بن عبد السلام

PASSIF DU BILAN

COMPTE	LIBELLE	MONTANT	TOTAUX PARTIELS
10	FONDS SOCIAL	4 244 495 147,30	
16	TRANSFERT PATRIMOINE	1 700 653,79	
18	RESULTATS EN INSTANCE AFFECT.	-630 910 169,58	
1	FONDS PROPRES	3 615 285 631,51	3 615 285 631,51
50	COMPTES CREDITEURS ACTIF	5 115 861,96	
520	DETTES D'INVESTISSEMENT	896 717 204,40	
522	CREDITS D'INVESTISSEMENTS	30 569 052,85	
524	FOURNISSEURS-RETENUES GARANTIE	11 229 607,58	
525	CAUTIONNEMENTS RECUS	191 558 403,82	
530	FOURNISSEURS	722 711,84	
538	FACTURES A RECEVOIR	609 840,16	
54	DETENTION PR COMPTE	197 517 546,48	
562	CREDITEURS DE SERVICES	9 500 898,77	
564	IMPOTS EXPLOIT DUS	4 683 925,32	
565	CREDITEURS DE FRAIS FINANCIERS	140 123 398,94	
568	ORGANISMES SOCIAUX	2 503 067,43	
570	AVANCES _ACPTES RECUS CLTS	3 232,00	
579	RECETTES ATTENTE IMPUT	232 725 351,19	
5	DETTES	1 723 580 102,74	1 723 580 102,74
	TOTAL DU PASSIF		5 338 865 734,25
	TOTAL GENERAL		5 338 865 734,25



دراج اعصاب



بن علال ضريبان

الملاحق رقم 04 - جدول حسابات النتائج لسنة 2007

OPGI
BOUIRA
BOUIRA

TABLEAU DES COMPTES DE RESULTATS

Page:
Edition du:29/03/2008 12:4
Exercice:01/01/07 au 31/12/07

COMPTE	LIBELLE	DEBIT	CREDIT
71	PRODUCTION VENDUE		1 051 257,61
74	PRESTATIONS FOURNIES		152 475 398,71
61	MAT ET FOURNT CONSOMMES	8 674 058,35	
62	SERVICES	60 547 731,30	
	Total	69 221 789,65	153 526 656,41
81	VALEUR AJOUTEE		84 304 866,71
81	VALEUR AJOUTEE		84 304 866,71
75	TRANSFERT CHGES PRODUCT		969 665,37
77	PRODUITS DIVERS		104 940 560,97
78	TRANSFERT CHGES EXPLOIT		4 994 848,32
63	FRAIS DE PERSONNEL	126 147 809,05	
64	IMPOTS ET TAXES	10 919 507,35	
65	FRAIS FINANCIERS	11 726 635,37	
66	FRAIS DIVERS	2 568 755,08	
68	DOT AMORT ET PROVISIONS	74 886 919,68	
	Total	226 249 626,53	195 209 941,44
83	RESULTATS EXPLOITATION	31 039 685,09	
79	PRODUITS HORS EXPLOIT		85 738 007,57
69	CHARGES HORS EXPLOITATION	91 573 131,45	
84	RESULTAT HORS EXPLOITAT	5 835 123,88	
83	RESULTATS EXPLOITATION	31 039 685,09	
84	RESULTAT HORS EXPLOITAT	5 835 123,88	
880	RESULTAT BRUT EXERCICE	36 874 808,97	
88	RESULTAT EXERCICE	36 874 808,97	



دراج أميرات

الملف رقم 4 ب: الحيزانية المحاسبية لسنة 2008

TABEAU

OPGI

BOUIRA BOUIRA

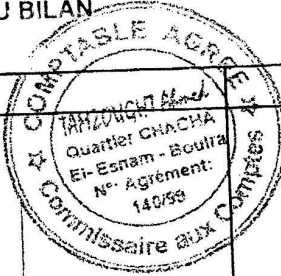
N° D'IDENTIFICATION:

PASSIF DU BILAN

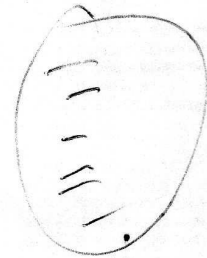
EDITION_DU10/05/2008

EXERCICE:01/01/08 AU 31

COMPTE	PASSIF	MONTANT
	FONDS PROPRES	
10	FONDS SOCIAL	4 244 495
16	TRANSFERT PATRIMOINE	1 700
18	RESULTATS EN INSTANCE AFFECT.	667 784
	TOTAL 1	4 3 578 410
	DETTES	
520	DETTES D'INVESTISSEMENT	896 717
522	CREDITS D'INVESTISSEMENTS	3 453
524	FOURNISSEURS-RETENUES GARANTIE	12 080
525	CAUTIONNEMENTS RECUS	204 424
530	FOURNISSEURS	411
54	DETENTION PR COMPTE	204 621
562	CREDITEURS DE SERVICES	5 51
564	IMPOTS EXPLOIT DUS	4 89
565	CREDITEURS DE FRAIS FINANCIERS	151 42
566	CREDITEURS FRAIS DIVERS	24
568	ORGANISMES SOCIAUX	9 01
570	AVANCES_ACPTEES RECUS CLTS	174 01
579	RECETTES ATTENTE IMPUT	
	TOTAL 5	1 666 8
	TOTAL GENERAL	5 245 2



دراج أمعراب



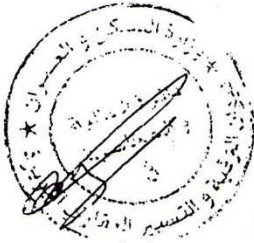
OPGI
BOUIRA BOUIRA
N° D'IDENTIFICATION:

TABLEAU N°:1

ACTIF DU BILAN

EDITION_DU10/05/2009 9:15
EXERCICE:01/01/08 AU 31/12/08

COMPTE	ACTIF	MONTANT BRUT	AMORT/PROV	MONTANT NET
	INVESTISSEMENTS			
22	TERRAINS	28 657 144,24		28 657 144,24
24	EQUIPEMENTS DE PRODUCTION	4 528 770 558,67	1 033 401 673,15	3 495 368 885,52
25	EQUIPEMENTS SOCIAUX	4 750 349,73	1 287 654,40	3 462 695,33
28	INVESTISSEMENTS EN COURS	228 260 266,08		228 260 266,08
	TOTAL 2	4 790 438 318,72	1 034 689 327,55	3 755 748 991,17
	STOCKS			
31	MATIERES ET FOURNITURES	33 559 498,26		33 559 498,26
37	STOCKS A L'EXTERIEUR	30 465 918,82		30 465 918,82
	TOTAL 3	64 025 417,08		64 025 417,08
	CREANCES			
42	CREANCES D'INVESTISSEMENT	698 933 467,79	150 000 000,00	548 933 467,79
43	CREANCES DE STOCK	280 642,63		280 642,63
45	AVANCES POUR COMPTE	103 980 340,51		103 980 340,51
46	AVANCES EXPLOITATION	3 565 500,28		3 565 500,28
47	CREANCES SUR CLIENTS	430 723 936,32	3 437 489,85	427 286 456,47
48	DISPONIBILITES	273 554 853,69		273 554 853,69
	TOTAL 4	1 511 038 751,22	153 437 489,85	1 357 601 261,37
88	RESULTAT EXERCICE	67 888 654,00		67 888 654,00
	TOTAL GENERAL	6 433 391 141,02	1 188 126 817,40	5 245 264 323,62



دراج أعمراب

الملحق رقم 02 - جدول حسابات النتائج لسنة 2008

OPGI

TABLEAU N°:2

BOUIRA BOUIRA

N° D'IDENTIFICATION:

TABLEAU DES COMPTES DE RESULTATS

EDITION_DU:30/05/2012 9:50

EXERCICE:01/01/08 AU 31/12/08

COMPTE	LIBELLE	DEBIT	CREDIT
70	VENTES DE MARCHANDISES		
60	MARCHANDISES CONSOMMEES		
80	MARGE BRUTE		
80	MARGE BRUTE		
71	PRODUCTION VENDUE		347 752,92
72	PRODUCTION STOCKEE		
73	PRODUCTION DE L'ENT./ELLE-MEME		
74	PRESTATIONS FOURNIES		138 660 282,39
75	TRANSFERT CHGES PRODUCT		1 723 952,31
61	MAT ET FOURNT CONSOMMES	9 543 331,89	
62	SERVICES	19 832 444,88	
	TOTAL	29 375 776,77	140 731 987,62
81	VALEUR AJOUTEE		111 356 210,85
81	VALEUR AJOUTEE		111 356 210,85
76	COTISATION ET PARTICIP.		
77	PRODUITS DIVERS		81 804 164,80
78	TRANSFERT CHGES EXPLOIT		430 237,51
63	FRAIS DE PERSONNEL	180 983 390,33	
64	IMPOTS ET TAXES	4 326 545,69	
65	FRAIS FINANCIERS	11 327 736,91	
66	FRAIS DIVERS	4 619 031,05	
68	DOT AMORT ET PROVISIONS	73 987 768,43	
	TOTAL	275 244 472,41	193 590 613,16
83	RESULTATS EXPLOITATION	81 653 859,25	
79	PRODUITS HORS EXPLOITT		139 537 525,90
69	CHARGES HORS EXPLOITATION	125 774 320,65	
84	RESULTAT HORS EXPLOITAT		13 763 205,25
83	RESULTATS EXPLOITATION	81 653 859,25	
84	RESULTAT HORS EXPLOITAT		13 763 205,25
880	RESULTAT BRUT EXERCICE	67 890 654,00	
889	Impôt sur le bénéfice		
88	RESULTAT EXERCICE	67 890 654,00	

PGI

BOUIRA BOUIRA

D'IDENTIFICATION:

ACTIF DU BILAN

EDITION_DU27/04/2010 15:00

EXERCICE:01/01/09 AU 31/12/09

COMPTE	ACTIF	MONTANT BRUT	AMORT/PROV	MONTANT NET
	INVESTISSEMENTS			
22	TERRAINS	27 533 641,09		27 533 641,09
24	EQUIPEMENTS DE PRODUCTION	4 516 945 953,05	1 092 342 967,12	3 424 602 985,93
25	EQUIPEMENTS SOCIAUX	4 763 609,73	1 475 701,72	3 287 908,01
28	INVESTISSEMENTS EN COURS	307 480 648,20		307 480 648,20
	TOTAL 2	4 856 723 852,07	1 093 818 668,84	3 762 905 183,23
	STOCKS			
31	MATIERES ET FOURNITURES	33 213 063,68		33 213 063,68
37	STOCKS A L'EXTERIEUR	39 154 418,31		39 154 418,31
	TOTAL 3	72 367 481,99		72 367 481,99
	CREANCES			
42	CREANCES D'INVESTISSEMENT	585 688 512,40	150 000 000,00	435 688 512,40
43	CREANCES DE STOCK	290 222,63		290 222,63
45	AVANCES POUR COMPTE	354 922 271,68		354 922 271,68
46	AVANCES EXPLOITATION	32 306 016,68		32 306 016,68
47	CREANCES SUR CLIENTS	319 205 589,25	3 437 489,85	315 768 099,40
48	DISPONIBILITES	328 070 973,02		328 070 973,02
	TOTAL 4	1 620 483 585,66	153 437 489,85	1 467 046 095,81
88	RESULTAT EXERCICE	14 171 719,60		14 171 719,60
	TOTAL GENERAL	6 563 746 639,32	1 247 256 158,69	5 316 490 480,63

MIRA BOUIRA

IDENTIFICATION:

PASSIF DU BILAN

EDITION_DU27/04/2010 15:50

EXERCICE:01/01/09 AU 31/12/09

COMPTE	PASSIF	MONTANT
	FONDS PROPRES	
10	FONDS SOCIAL	4 244 495 147,3
16	TRANSFERT PATRIMOINE	1 700 653,7
18	RESULTATS EN INSTANCE AFFECT.	-735 673 632,6
	TOTAL 1	3 510 522 168,6
	DETTES	
520	DETTES D'INVESTISSEMENT	896 717 204,4
522	CREDITS D'INVESTISSEMENTS	4 009 826,4
524	FOURNISSEURS-RETENUES GARANTIE	14 704 292,1
525	CAUTIONNEMENTS RECUS	228 010 736,1
530	FOURNISSEURS	597 692,1
54	DETENTION PR COMPTE	194 932 402,1
562	CREDITEURS DE SERVICES	5 830 879,1
563	PERSONNEL	119 429,1
564	IMPOTS EXPLOIT DUS	7 897 487,1
565	CREDITEURS DE FRAIS FINANCIERS	164 960 444,1
566	CREDITEURS FRAIS DIVERS	244 650,1
568	ORGANISMES SOCIAUX	3 189 768,1
570	AVANCES_ACPTEES RECUS CLTS	48 186,1
579	RECETTES ATTENTE IMPUT	284 705 310,1
	TOTAL 5	1 805 968 312,6
	TOTAL GENERAL	5 316 490 481,2

الملحق رقم 02 - ج : جدول حسابات النتائج لسنة 2009

OPGI
BOUIRA
BOUIRA

TABLEAU DES COMPTES DE RESULTATS

Page:1
Edition du:26/04/2010 9:10
Exercice:01/01/09 au 31/12/09

COMPTE	LIBELLE	DEBIT	CREDIT
71	PRODUCTION VENDUE		928 381,00
74	PRESTATIONS FOURNIES		84 550 210,85
61	MAT ET FOURNT CONSOMMES	10 401 356,49	
62	SERVICES	49 464 132,13	
	Total	59 865 488,62	85 478 591,85
81	VALEUR AJOUTEE		25 613 103,23
81	VALEUR AJOUTEE		25 613 103,23
75	TRANSFERT CHGES PRODUCT		928 356,93
77	PRODUITS DIVERS		228 485 312,47
63	FRAIS DE PERSONNEL	179 434 333,40	
64	IMPOTS ET TAXES	10 372 806,91	
65	FRAIS FINANCIERS	13 626 744,04	
66	FRAIS DIVERS	5 879 483,86	
68	DOT AMORT ET PROVISIONS	75 857 734,35	
	Total	285 171 102,56	255 026 772,63
83	RESULTATS EXPLOITATION	30 144 329,93	
79	PRODUITS HORS EXPLOITT		87 068 791,34
69	CHARGES HORS EXPLOITATION	71 096 181,01	
84	RESULTAT HORS EXPLOITAT		15 972 610,33
83	RESULTATS EXPLOITATION	30 144 329,93	
84	RESULTAT HORS EXPLOITAT		15 972 610,33
880	RESULTAT BRUT EXERCICE	14 171 719,60	
88	RESULTAT EXERCICE	14 171 719,60	